إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 541 - عدد كانون الأول/ ديسمبر 2025
www.uabonline.org

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت
الإستقرار يجذب الإستثمار ويشجع المصارف على تمويل الإعمار

علاء عريقات

الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي التجاري - دولة الإمارات

«الشخصية المصرفية العربية لعام 2025»

«الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية» في شرم الشيخ
التكنولوجيا القاسم المشترك للجرائم المالية

- تقرير: البنك المركزي الأوروبي يُحذّر من صدمات مقبلة «غير مسبوقة»
- تقرير: المصارف الإماراتية الأولى عربياً بحجم الموجودات
- تقرير: التحوّلات في النظام المالي العالمي

QNB

Confidence in every transaction.

Providing you with trusted and secure banking solutions.

Call +974 4440 7777 or visit qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

سليمان عيسى العزابي
(ليبيا)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

الجزائر

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

المصارف العربية في العام 2026 بين تمويل التنمية والإستثمار في الإعمار 7

موضوع الغلاف

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت «الإستثمار في الإعمار ودور المصارف» 8

جلسات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت 25

حفل إستقبال و لقاءات ثنائية لكبار الشخصيات الرسمية والمصرفية في المؤتمر المصرفي 30

إتحاد المصارف العربية يُكرّم الدكتور عدنان آل إسماعيل ممثل دولة الإمارات

في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب 37

تكريم المصارف والمؤسسات المالية العربية الراعية للمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 38

على هامش المؤتمر المصرفي العربي السنوي إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية 41

محمد الإتربي لـ CNBC عربية: عودة المؤتمرات إلى لبنان تعكس تحسناً في الوضع السياسي والأمني 43

افتتاح أعمال «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية» في شرم الشيخ 45

تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية النصف الأول من العام 2025 66

التحوّلات في النظام المالي العالمي موجة من القلق 70

البنك المركزي الأوروبي يُحذّر من صدمات مقبلة «غير مسبوقة» 75

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في الإجتماع السنوي العشرين حول الإستقرار المالي 80

الأبحاث والتقارير

37 تريليون دولار إجمالي الدين الفيدرالي للولايات المتحدة 88

التحوّل الرقمي في لبنان: ضرورة إصلاحية نحو التعافي الإقتصادي 95

فُرص وتحدّيات إقتصادية أمام لبنان في العام 2026 بسبب عدم اليقين السياسي والأمني 97

الدرهم الرقمي الإماراتي: ولادة إقتصاد نقدي ذكي في المنطقة 102

نشاط الاتحاد

ورشتان لإتحاد المصارف العربية في دولة الكويت ومصر 108

منتديات

د. وسام فتوح الامين العام شارك في القمّة الإقتصادية السادسة بين الدول العربية وفرنسا في باريس 61

مؤتمر بيروت «1» 62

المنتدى العالمي الأول BEYOND PROFIT في الرياض 104

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 364955-1-961/ 364952-1-961 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والدراسات

أخبار اقتصادية

أخبار مصرفية

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله: النظام المالي العالمي يشهد مرحلة دقيقة	81
محافظ مصرف البحرين المركزي: التحول الرقمي عنصر أساسي لتعزيز الاستقرار المالي	84
«قطر المركزي»: 2.13 تريليون ريال حجم أصول البنوك	85
«المركزي العراقي» يكشف تطمينات في خطة الإصلاحات المصرفية	86
«الإعتماد اللبناني» يُطلق خدمة Google Pay على جميع بطاقاته عبر منصّته	110
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBR يُقرض «الأهلي المصري»	111
بنك مصر يقود تحالفاً مصرفياً مع QNB مصر وبنك أبو ظبي التجاري مصر وبنك الإسكندرية وميدبنك	112
بنك القاهرة يحصل على جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية	114
QNB ينال جائزة «التحوُّل الرقمي» إعترافاً بريادته الرقمية في قطاع المشتريات	115
إرتفاع موجودات بنك قطر الدولي الإسلامي في أيلول/ سبتمر 2025	117
إرتفاع جميع مؤشرات ربحية بنك الكويت الدولي ي الأشهر التسعة الأولى من العام 2025	119
البنك العربي الإسلامي الدولي أفضل بنك إسلامي في الأردن والخدمات المصرفية الرقمية 2025	120
مصرف الجمهورية – ليبيا يُحذّر من تطبيق مزيّف ينتحل إسمه وشعاره	125
بنك قناة السويس يُغيّر علامته التجارية	125
البنك الإسلامي الأردني يحصد جوائز مرموقة لعام 2025	127
جمعية المصرفيين العرب في لندن تمنح رندة الصادق جائزة «الإسهامات المتميّزة في القطاع المصرفي العربي لعام 2025»	129
صندوق النقد الدولي: لبنان يحافظ على ثاني أعلى إنتشار للفروع المصرفية عربياً	130
«الدورة الفائقة للعملات المستقرة» وإمكانية إعادة هيكلة القطاع المصرفي العالمي	131

أخبار اقتصادية

خطة الحكومة اللبنانية لآلية إسترجاع الودائع: 100 ألف دولار نقداً وسندات طويلة الأجل	65
لإمارات والسعودية إستحوذتا على 74 % من إجمالي الإصدارات في المنطقة	134
الخليج في الصدارة: خمس دول خليجية تقود العالم في القوة الشرائية لعام 2025	136
السعودية... زخم للتمويل التنموي قائم على التنوُّع والإستدامة	137
السعودية تقر ميزانية 2026: «حصافة مالية» في قلب المرحلة الثالثة لـ «رؤية 2030»	140
كيف أصبح الخليج ملاذاً للإستثمارات الآسيوية؟	140
«جي بي مورغان»: الإمارات ستصبح مركزاً عالمياً للذكاء الإصطناعي في العام 2031	141

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

منتديات

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

المصارف العربية في العام 2026 بين تمويل التنمية والإستثمار في الإعمار

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي أكثر من 100 مليار دولار سنوياً، وتمثل هذه الفجوة التمويلية الكبيرة حاجزاً صعباً أمام تحقيق التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحّة إلى وضع حلول تمويل مبتكرة وإلتزامات مالية أقوى. كما أن معالجة هذا العجز المالي أمر بالغ الأهمية، لأنه يؤثّر على قطاعات مختلفة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية وحماية البيئة.

وعليه، فإن أحد السبل الحاسمة لتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة هو حشد الموارد المالية، وضمان تخصيصها بشكل فعّال في المجالات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها. علماً أن إتحاد المصارف العربية، كان قد قدم بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، إلتزاماً خلال قمّة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك في سبتمبر/ أيلول 2023، لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية العربية على تسريع ودعم تمويل أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية الـ 22 الأعضاء لدى الإتحاد في حلول العام 2030.

في هذا الوقت، ذكّرنا إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2025 في العاصمة اللبنانية بيروت مؤخراً، تحت عنوان: «الإستثمار في الإعمار ودور المصارف»، بأهمية الإستثمار في الإعمار ومشاركة رجال الأعمال والمستثمرين والرياديين في تنمية البلدان العربية ولا سيما تلك التي شهدت أعمال عنف وتدمير، مما يدعو إلى الإسراع في إعمارها وإستعادة دورها الإقتصادي والمصرفي الرائد في المنطقة. علماً أن المؤتمر المصرفي العربي كان قد وجّه رسائل ثقة عربية في هذا الإتجاه، من خلال ما جمعه من قيادات مالية ومصرفية رفيعة المستوى.

وقد شكّل إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت، بعد غياب عنها لأربع سنوات، بارقة أمل فعلية، وتأكيداً على محبة الأشقاء العرب للبنان، وعلى رغبتهم في رؤية هذا البلد يعود مركزاً مالياً نابضاً بالحياة، ورسالة أمل للعرب والعالم، ودليلاً على تجدُّد الثقة العربية بدور لبنان.

في السياق عينه، يشكل دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الإقتصادية، وفي آفاق الإستثمار في الإعمار في المنطقة، إنسجاماً كلياً مع توجُّهات البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى جانب الدور الإستراتيجي للمصارف في تمويل القطاعات الإنتاجية والسياحية والصناعية والزراعية، في ظل التحوّلات الواضحة التي تشهدها المنطقة، ومن بينها تراجع موارد تمويل الإرهاب في دول مثل سوريا ولبنان والعراق، مع إستمرار تحدّيات الإقتصاد النقدي وإستخدام أصول عالية القيمة في غسل الأموال.
علماً أنه لن يكتمل تجفيف منابع تمويل الإرهاب إلاّ بإصلاح مصرفي شامل يتجاوز الإمتثال التقليدي إلى بناء هياكل حوكمة قادرة على قيادة التكامل والنمو. وقد سبقت الإشارة إلى أن إتحاد المصارف العربية كان قد لعب دوراً محورياً في تعزيز الإصلاحات المصرفية والشمول المالي، مع توضيح واقع القطاع المصرفي في دول عربية عدة، منها العراق، سوريا، لبنان، واليمن، رغم تفاوت مستويات الإصلاح ومدى الإلتزام بمعايير الإمتثال الدولية.
في المحصّلة، نحن أمام مرحلة حاسمة تتطلّب عزيمة مشتركة وتعاوناً عربياً متكاملاً، لضمان بيئة مالية شفّافة وقادرة على المنافسة العالمية، وقد باتت الحاجة ملحة لتنمية الإقتصادات العربية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، في ظل ظهور تقنيات حديثة مثل «البلوكتشين» وخدمات التحوّل الرقمي، مع التأكيد على ضرورة إخضاعها لإطار تنظيمي منسّق.

تحت رعاية الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

«الإستثمار في الإعمار ودور المصارف»

الإستقرار في المنطقة يجذب الإستثمارات ويشجع المصارف على تمويل الإعمار

مقدم الحضور الرسمي في افتتاح أعمال المؤتمر

شكّل إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في العاصمة اللبنانية بيروت، بعنوان «الإستثمار في الإعمار ودور المصارف»، وتحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، ممثلاً بمعالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر، ونظّمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان، تحدّياً لإتحاد المصارف العربية كما للمنطقة العربية، والتي شهدت مؤخراً خلال العقدين الماضيين سلسلة من الحروب والصراعات، تركت آثاراً مدمّرة على الإقتصادات الوطنية والبُنى التحتية والمجتمعات المحلية، إذ تضرّرت قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة والطاقة والتعليم والصحة، وتراجعت معدّلات النمو بشكل كبير، فيما إرتفعت معدّلات البطالة والفقر، وتراجع الإستثمار المحلي والأجنبي إلى مستويات غير مسبوقة. كما تعرّضت شبكات الطرق والموانئ والمطارات، إضافة إلى المساكن والمنشآت العامة والخاصة إلى أضرار جسيمة تحتاج إلى جهود ضخمة وإمكانات مالية هائلة لإعادة بنائها وتأهيلها.

وفي ظل هذه الظروف، باتت قضية إعادة الإعمار أولوية لا غنى عنها لإرساء الإستقرار السياسي والإجتماعي، وإعادة تنشيط الدورة الإقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة. إلاّ أنّ التحدّي الأبرز يتمثّل في حجم التمويل المطلوب للإعمار، والذي يتخطّى إمكانات الموازنات العامة للدول المتضررة، ما يستدعي البحث عن مصادر بديلة للتمويل، وفي مقدّمها القطاع المصرفي العربي بما يمتلكه من خبرات وشبكات إقليمية وقدرة على جذب الاستثمارات الخارجية.

وشارك في المؤتمر المصرفي العربي السنوي، في العاصمة اللبنانية، أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المصرفي اللبناني والعربي، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، وفي مقدّمها الوزير جابر ممثلاً الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون، وسعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، وسعادة الدكتور جوزف طربيه، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والدكتور سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان، ومحمد شقير، رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية، ومعالي أحمد بن محمد الجروان، رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام، وعضو المجلس الوطني الإتحادي السابق، دولة الإمارات العربية المتحدة، والسفير حسام زكي، الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام، جامعة الدول العربية.

علماً أن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كان قد ألقى في ختام حفل الإفتتاح، كلمة تكريم السيد علاء عريقات، الرئيس التنفيذي، بنك أبو ظبي التجاري/ دولة الإمارات العربية المتحدة بمنحه جائزة «الشخصية المصرفية العربية لعام 2025».

يُذكر أن المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 إفتُتح بالنشيد الوطني اللبناني، ومن ثم نشيد إتحاد المصارف العربية، فيما أنشد أطفال من دار الأيتام الإسلامية في بيروت نشيد الأمة العربية والذي جمعَ الأناشيد الوطنية لكل دولة عربية.

حضور رسمي سياسي ومصرفي عربي ودولي في أعمال المؤتمر

كلمات الإفتتاح

وزير المالية اللبناني ياسين جابر ممثلاً الرئيس اللبناني جوزاف عون: ننفّذ خطة التعافي الإقتصادي التي تعتمد على الإصلاحات والقطاع الخاص

افتتاح أعمال المؤتمر بكلمة لمعالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر ممثلاً رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون

في الكلمات، قال وزير المالية اللبناني ياسين جابر، ممثلاً الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون: «إنّ البلاد واجهت منذ العام 2019 تراجعاً كبيراً في الناتج المحلي وتدهوراً في سعر الصرف ونسب تضخُّم تجاوزت 200 % وتخلّفاً سيادياً عن السداد، وأزمة هزّت ركائز القطاع المصرفي، إضافة إلى أزمات سياسية وإعتداءات إسرائيلية وحرب إقليمية خلّفت خسائر مادية تقدَّر بما لا يقلّ عن 7 مليارات دولار»، مؤكداً «أن رؤية الحكومة اللبنانية لدعم الإقتصاد والتعافي تتمثل في إعادة هيكلة القطاع المصرفي وهيكلة الدين العام، وكفاءة إستخدام الموارد ودعم المصارف ودورها في الإقتصاد».

وأضاف الوزير جابر: «إن القطاع الخاص مكوّن رئيسي لخطة التعافي الإقتصادي في لبنان»، مشيراً إلى «أهمية مشروعات البنية التحتية والتحوُّل الرقمي في دعم خطة الحكومة الإقتصادية المتعلقة بالإقتصاد»، معتبراً «أنّ الحديث عن الإستثمار والإعمار في العالم العربي يقود بالضرورة إلى تجربة لبنان، التي تختصر صدمات مالية وإقتصادية وإضطرابات سياسية وإعتداءات مدمّرة»، مؤكداً «أنّ اللبنانيين أثبتوا عبر تاريخهم إرادة إستثنائية للنهوض، وأنّ لبنان ظلّ، كما وصفه، «طائر الفينيق الذي ينهض من الركام».

وأكد جابر «أنّ لبنان، رغم حجم الانهيار، لم يسقط، بل واصل العمل والبحث عن فرصة للنهوض»، معلناً «أن المرحلة الحالية تقوم على إستعادة الثقة وبناء اقتصاد منتج ومستدام»، وقال: «إن الحكومة وضعت رؤية واضحة للتعافي تستند إلى الأمن والإستقرار، وتشمل إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإستعادة الثقة به، وإقرار الإطار القانوني لمعالجة أوضاعه وفق أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز صلاحيات الهيئات الرقابية بعد تعديل قانون السرية المصرفية، إضافة إلى العمل على صوغ حل متوازن وعادل لأزمة الودائع يحمي حقوق المودعين ويُعيد الإنتظام المالي، ويمهّد لعودة المصارف إلى لعب دورها الطبيعي في تمويل الإقتصاد».

وبعدما أكد أن لبنان «عازم على النهوض»، أشار الوزير جابر إلى «خطة حكومية واضحة للتعافي ترتكز على ثلاثة محاور أساسية: إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإيجاد حل منصف للودائع، وإصلاح مالي ونقدي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي وتحديث القطاع العام وتعزيز الحوكمة لجذب الإستثمارات».

سعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية: المرحلة الحالية تتطلب خارطة طريق لجذب الإستثمارات ودعم النمو والدول العربية لديها طاقات كبيرة من الشباب حيث يمثل 60 % من قوة العمل

وقال سعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الاهلي المصري: «إن المرحلة الحالية تتطلب رؤية مستقبلية شاملة ودعماً لمسارات التنمية، لتجاوز التحدّيات الحالية»، مؤكداً «أهمية تبنّي خارطة طريق تشمل تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية العميقة وتعزيز دور القطاع المالي والمصرفي في دعم النمو، وتمكين الشباب والمرأة وغيرها من الإصلاحات الإجتماعية».

وأضاف الإتربي: «إن أبرز التحدّيات التي تواجه دول المنطقة تتمثل في تباطؤ معدّلات النمو الإقتصادي وتقلُّبات سعر الصرف وإرتفاع معدّلات البطالة»، مشيراً إلى «أن الدول العربية لديها طاقات كبيرة من الشباب، حيث يمثل 60 % من قوة العمل، بالإضافة إلى العديد من الفرص الإستثمارية المتنوّعة في كافة القطاعات الإقتصادية»، مؤكداً «أهمية تعزيز جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم التعاون البيني العربي».

الأستاذ محمد الإتربي

حضور رسمي ومصرفي عربي

الدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب:
يُواصل لبنان مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي
لإعتماد الإصلاحات الإقتصادية والحصول على قروض ميسّرة

من جانبه، رأى رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه «أن عودة إنعقاد الجمعية العمومية في بيروت بعد أربع سنوات تمثل شهادة ثقة دولية وعربية بإستعادة لبنان لدوره»، لافتاً إلى «إحتضان المصارف العربية للقطاع المصرفي اللبناني في هذه المرحلة»، وقال: «إن منطقتنا تواجه في مجملها تحدّيات هي الأخطر منذ عقود، حروب سفكت دماء وخلقت دماراً وصراعات مسلحة، عطلت خطط التنمية وأثّرت بعمق على قدرة إقتصاداتنا على النهوض ووجدت بيئة طاردة للإستثمار. وقد واجهت بعض دولنا العربية أزمات نقدية ومصرفية أدّت الى تراجع الثقة بالقطاع المصرفي وتآكل رأس المال، فيما عانت دول أخرى من ضغوط مالية نتيجة العجز المالي والدين العام، إنعكست مباشرة على المصارف عبر إرتفاع المخاطر الإئتمانية وتزايد الديون المتعثرة، مما عطل محركات التنمية الاقتصادية، في وقت شحت فيه حركة الإستثمار إقليمياً وعالمياً نتيجة الحروب العديدة التي إنفجرت في الكثير من الساحات، من الشرق الأوسط الى أفريقيا وأوكرانيا، فضلاً عن حرب التعريفات الجمركية التي هي في بعض جوانبها مظهر من مظاهر التوتر الجيوسياسي».

وقال د. طربيه: «إن لبنان، البلد الذي إشتهر ذات يوم بتألقه وحيويته الإقتصادية، يمر حالياً بأوضاع دقيقة يختلط فيها الاقتصادي بالسياسي، والمحلي بالإقليمي والدولي، وتتقاطع فيه مصالح دولية تظهر ترددّاتها في معظم الملفات الداخلية والخارجية، وحيث أضعفت الأزمة بشكل كبير القطاع المصرفي، وأدّت الى تراجع دور المصارف اللبنانية، بحيث إضطرت إلى تقليص حجمها وإغلاق عدد كبير من فروعها، والتوقف عن الإقراض»، مشيراً إلى «أن لبنان، يُواصل مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي لإعتماد الإصلاحات الإقتصادية والحصول على قروض ميسّرة، وتعبيد الطريق للحصول على تمويلات آخرى من جهات خارجية تربط تحركها بالحصول على ثقة الصندوق. ويطلب الصندوق من لبنان إصلاحات مالية، نفذ بعضها كتعديل قانون سرية المصارف، وإجراء مراجعات على النظام الضريبي، وإحتواء عجز المالية العامة وتصاعد الدين العام، وإعادة هيكلة المصارف، وتوحيد وتحرير سعر الصرف، ومواجهة توسع الإقتصاد النقدي».

د. جوزف طربيه

وشدّد د. طربيه على أن لبنان «لبّى معظم متطلّبات صندوق النقد الدولي التي تتعلق بالقطاع المالي، بإستثناء شطب ودائع المودعين في المصارف وبينها ودائع مؤسسات تربوية وإستشفائية وصناديق تقاعد ومؤسسات مصرفية ومالية ومستثمرين، ومودعين عرب ولبنانيين من مقيمين ومغتربين»، معتبراً «أن قضية الودائع الشرعية وردها الى أصحابها، ولو بالتدرُّج، هي المدخل المرتجى لأية خطة تعافي إقتصادي ومالي في لبنان».

وقال د. طربيه: «لقد أظهر إتحاد المصارف العربية إهتماماً بارزاً في إيجاد حلول للأزمة اللبنانية منذ إندلاعها، وناقش في إجتماع بيروت للأمناء العامين لجمعيات المصارف العربية والذي شاركت فيه 14 دولة عربية، في 9 آذار/ مارس 2023، مختلف الآراء التي طرحها الإتحاد بالتعاون مع خبراء دوليين، والتي تمحورت حول: إن الأزمة المالية اللبنانية ليس لها سوابق على الصعيد الدولي، إذ إن ما يُسمّى فجوة مالية هي في ميزانية البنك المركزي، وهي تمدّدت الى الدولة وكافة مكوّنات النظام المالي. كما أن البنك المركزي اللبناني، بموجوداته من ذهب وعملات أجنبية وأصول اخرى، هو من أغنى المصارف المركزية في المنطقة العربية، وأن الأزمة اللبنانية، في المقياس العلمي، هي أزمة سيولة، وليست أزمة ملاءة».

الدكتور سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان:
ملتزمون إعادة بناء رساميلنا وإستعادة ثقة المودعين
ولن يكونَ هناك إعمار حقيقيّ من دونِ تمويل مصرفي سليم

وقال رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفير: «نحن شريك إستراتيجيّ في إعادةِ بناءِ الإقتصادِ الوطني، ولن يكونَ هناك إعمارٌ حقيقيٌّ من دونِ تمويلٍ مصرفيٍّ سليمٍ، ولن يكونَ هناك نموٌّ اقتصاديٌّ مستدامٌ من دونِ قطاعٍ مصرفيٍّ قويٍّ وفاعلٍ».

أضاف د. صفير: «نحن ملتزمونَ العمل يداً بيدٍ مع القطاعاتِ الإنتاجيَّةِ اللبنانيَّة: الصناعةِ، الزراعة، السياحة، التكنولوجيا، والخدمات، وإنَّ هَدَفنا هي تحويل المدَّخرات إلى إستثمارات منتجةٍ، وتمويلُ المشاريعِ التي تخلق فرصَ العملِ وتولِّدُ القيمةَ المضافةَ. لبنان بحاجةٍ إلى شراكة حقيقيَّة بين القطاعِ المصرفي والقطاعاتِ الإقتصاديَّةِ الأخرى، شراكةٍ تقوم على الثقة المتبادلة والمصلحةِ الوطنيَّةِ العُليا. ونحن مستعدُّون لتحمُّلِ مسؤوليَّتِنا كاملةً في هذا المسار».

وتابع د. صفير: «نحن ندعو إلى حوارٍ بنَّاءٍ، إلى سياساتٍ واضحةٍ، وإلى خطَّةِ إصلاحٍ شاملةٍ تُعالجُ الجذورَ الحقيقيَّةَ للأزمةِ. لبنانُ بحاجةٍ، إلى مَن يتَّخذُ قرارات واضحة متكاملة وحاسمة تُؤدّي إلى حلٍّ مستدام، والمصارف جاهزة لأن تكونَ جزءاً من الحلّ لا أن تتحمّل وحدها مسؤولية ما حصل، لكنَّ الحلّ يجب أن يكونَ عادلاً وشاملاً ويضعَ كلَّ مؤسَّسةٍ أمامَ مسؤوليَّاتِها الحقيقيَّةِ».

وقال د. صفير: «لا يخفى على أحدٍ منكم ما مرّ به القطاع المصرفيّ اللبنانيّ منذُ أحداثِ تشرينَ الأوَّل/ أكتوبر 2019، وما تلاها من إنهيارٍ إقتصاديّ غير مسبوق. لقد واجهْنا عاصفة عاتية تسبَّبت بها عقودٌ من السياساتِ الماليَّةِ الخاطئةِ، والإنفاقِ العامّ غير المنضبط، والمصارف اللبنانيَّة، التي كانت يوماً فخرَ المنطقةِ ورائدة الإبتكارِ الماليّ العربيّ، وجدت نفسَها في قلب أزمة متعدّدة الأبعاد: أزمةِ ثقة، وأزمة سيولة، وأزمة نظامية لا تتحمّل المصارف مسؤوليّتها. لكنَّنا صمَدْنا، وحافظْنا على بنيتِنا المؤسَّساتيَّة، وإستمررنا في خدمةِ عُملائِنا رغمَ كل الصعوبات. ونحن ملتزمونَ بالعملِ على: أولاً، إعادةِ بناءِ رساميل المصارفِ وفقَ المعايير الدوليَّةِ، بما يضمنُ متانة ماليَّة حقيقيَّة، وقدرة على مواجهة التحدّياتِ المستقبليَّة. ثانياً، إستعادة الثقةِ مع المودعين والمستثمرين من خلالِ الشفافيَّةِ الكاملةِ والالتزامِ بأعلى معاييرِ الحوكمةِ. ثالثًا، تطويرِ منتجاتنا وخدماتنا لتلبية إحتياجات إقتصادِ القرنِ الـ21، مع التركيزِ على الإبتكارِ والتحوُّلِ الرقمي»، متوجّهاً إلى وزير المالية قائلاً: «إنّ جمعية المصارف تشعر حالياً بأنّ دورها في مناقشات مشاريع القوانين التي تعنيها يبقى إستشارياً في الشكل أكثر منه شراكة فعلية في المضمون، وهو ما يحدّ من

د. سليم صفير

قدرتها على المساهمة البنّاءة في إيجاد الحلول.

وإنطلاقاً من ذلك، نأمل، ونحن واثقون من حرص معاليكم، أن يُعاد النظر في آلية التعاطي مع هذا القطاع، بما يسمح بتعاون أعمق وأكثر فاعلية، خدمة للمصلحة الوطنية التي نلتقي جميعاً حولها، وبما ينعكس إيجاباً على جهود إنقاذ وإعادة تنشيط القطاع المصرفي. رؤيتُنا إلى المستقبل تقوم على أنَّ دورَ المصارفِ في المرحلة المقبلة يتجاوز كونها مجرَّد وسيط مالي».

حضور رسمي ومصرفي في أعمال المؤتمر

محمد شقير رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية:
إحدى أهم الأولويات اليوم هي تعافي القطاع المصرفي اللبناني

وقال محمد شقير رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية: «لقد مرّت على لبنان سنوات صعبة وقاسية، غير أنّنا اليوم نقف على أعتاب صفحة جديدة من تاريخنا، بعدما إستعدنا إنتظام المؤسسات الدستورية من خلال إنتخاب العماد جوزاف عون رئيساً للجمهورية وتأليف حكومة برئاسة الدكتور نواف سلام، وأبرز معالم هذه المرحلة إعادة بناء الدولة وترميم الثقة بلبنان لدى أشقائه وأصدقائه حول العالم».

وتابع شقير: «إن لدى لبنان الكثير من القدرات والطاقات والفرص الواعدة، وفي المقابل لدينا أيضاً متطلّبات أساسية وضرورية، في طليعتها: إعادة إعمار ما دمّرته الحرب، وتطوير البنية التحتية، ومعالجة الفجوة المالية، وتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي. وإلى جانب الحاجة الملحّة لعقد مؤتمر دولي لإعادة الإعمار، تبقى إحدى أهم الأولويات اليوم هي تعافي القطاع المصرفي اللبناني وتمكينه من إستعادة دوره الحيوي في قلب الدورة الإقتصادية. فمن دون قطاع مصرفي سليم ومعافى، لا يمكن لأي خطة نهوض أن تستقيم أو تستمر»، مؤكداً «أن لبنان يسير بخطى ثابتة نحو الإستقرار، بفضل دعم أشقائه العرب وأصدقائه في المجتمع الدولي، وإستناداً إلى الإمكانات الضخمة والفرص المتنوعة التي يختزنها اقتصادنا في القطاعين العام والخاص، فإن لبنان مقبل على مرحلة ازدهار حقيقية».

حضور مصرفي أجنبي

الأستاذ محمد شقير

ودعا شقير المصارف العربية الشقيقة إلى «الإهتمام بالسوق اللبنانية، وإستطلاع الفرص الواعدة فيها، ومن ثم الدخول في شراكات وإستثمارات إستراتيجية»، لافتاً إلى «أن هذه المشاريع مجدية ومربحة من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلد عربي شقيق»، وقال: «إن الفرص في القطاع الخاص كثيرة ومتنوّعة، وتمتد من الصناعة إلى السياحة والزراعة، مروراً بتكنولوجيا المعلومات والعقارات وسواها، أما في القطاع العام، فقد بدأت الدولة تعتمد مقاربة جديدة في إدارة واستثمار مرافقها العامة تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والـBOT، والخصخصة المدروسة، وقد بدأت لائحة طويلة من هذه المشاريع تطرح تباعاً أمام القطاع الخاص».

وختم شقير كلمته بالإضاءة على بعض المؤشرات الإقتصادية المهمة جداً، متوقعاً «أن يسجّل الإقتصاد اللبناني نمواً بنسبة 5 % في العام 2025، وأن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 18 مليار دولار بعد الإنهيار إلى ما بين 38 و40 مليار دولار حالياً. كما شهد لبنان خلال السنوات الماضية تدفّق إستثمارات تُقدّر بين 5 و6 مليارات دولار».

أحمد بن محمد الجروان رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام: مستعدون للتعاون مع إتحاد المصارف العربية وكل الشركاء لإطلاق مبادرات مشتركة تعزّز مسارات الإعمار وتُحفّز التنمية المستدامة

الأستاذ أحمد بن محمد الجروان

وصف رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام أحمد بن محمد الجروان، العاصمة اللبنانية بيروت بأنها «الصفحة البيضاء» في خارطة المنطقة، مؤكداً أن «دعم لبنان واجب على العرب» ومشيداً بدور النخب اللبنانية عالمياً.

وتوقف الجروان عند الزيارة المرتقبة لبابا الفاتيكان لاوون الرابع عشر إلى لبنان (بين 27 نوفمبر/ تشرين الثاني و2 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، مؤكداً «أن هذه الزيارة تمثل رسالة دعم دولية واضحة للبنان ودوره التاريخي كمنبر للحوار ومركز للتلاقي الحضاري، وتعكس ما يحظى به من مكانة روحية وثقافية فريدة»، معتبراً «أن إختيار عنوان «الإستثمار في الإعمار والتنمية المستدامة» يعكس وعياً عربياً عميقاً بمرحلة ما بعد الأزمات، حيث يشكل الإعمار ركيزة أساسية لإستعادة الثقة، وتحريك العجلة الإقتصادية، وبناء بيئة مستقرة وجاذبة للإستثمار».

وأضاف الجروان: «أن التنمية المستدامة هي الإطار الأشمل القادر على ضمان أن يكون الإعمار عملية متوازنة تحقق النمو والعدالة والإستقرار»، مشيراً إلى «أن إنعقاد المؤتمر في بيروت يحمل دلالة مهمة، إذ أثبتت العاصمة اللبنانية على مدى عقود مكانتها كملتقى عربي للخبرة المصرفية والإقتصادية، ومنصّة للحوار والتخطيط الإستراتيجي في المنطقة».

كما عرض الجروان جهود المجلس العالمي للتسامح والسلام في دعم الإستقرار عبر مبادرة «دبلوماسية الأعمال Business Diplomacy» «التي تؤكد أن تعزيز الإقتصاد وخلق الفرص الإنتاجية هما خط الدفاع الأول ضد التطرّف وتعزيز الإنتماء الوطني»، مشيراً إلى «أن المجلس يدفع نحو عقد مؤتمر دولي موسّع لبحث دور الإقتصاد في حماية المجتمعات».

وأوضح الجروان «أن الإعمار ليس مجرد إعادة بناء الحجر، بل هو إعادة بناء الإنسان والثقة والمؤسسات»، مؤكداً «أن المجتمعات التي تنهض من جديد هي تلك التي تدمج بين الإعمار والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والإعلام المسؤول والقطاع المالي القادر على قيادة التحول»، مؤكداً «إستعداد المجلس العالمي للتسامح والسلام للتعاون مع إتحاد المصارف العربية وكل الشركاء لإطلاق مبادرات مشتركة تعزز مسارات الإعمار وتحفز التنمية المستدامة وتدعم الإستقرار في المنطقة».

حضور مصرفي عربي

السفير حسام زكي الأمين العام المساعد رئيس مكتب الامين العام – جامعة الدول العربية: نعمل على إعداد إتفاقية الإستثمار العربية الجديدة لتسهيل حركة رؤوس الأموال

السفير حسام زكي

وقال السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية: «إن الجامعة تعمل على إعداد إتفاقية الإستثمار العربية الجديدة التي تهدف إلى زيادة وتشجيع الإستثمار بما يتماشى مع المتغيّرات الدولية وتسهيل حركة الإستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول العربية، بالإضافة إلى المساهمة في تجاوز التحدّيات العالمية من خلال الإستثمار والعمل المشترك».

وأضاف السفير زكي: «إن الجامعة العربية حريصة على دعم جهود التكامل الإقتصادي العربي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية»، مشيراً إلى «أهمية إستثمار الطاقات الكامنة في الدول العربية من خلال إستثمار الطاقات الشابة وتعزيز التعاون بين الدول لدعم النمو»، مؤكداً قدرة لبنان على إمتصاص الصدمات وبناء مستقبل أفضل، مضيفاً «أن لبنان قادر على إمتصاص الصدمات وبناء مستقبل أفضل عبر تعزيز التعاون العربي وتوجيه الإستثمارات نحو مشاريع ذات مردود إقتصادي مستدام»، موضحاً «أن الدفع نحو التكامل الإقتصادي العربي يُعزّز النمو ويفتح فرصاً إستثمارية جديدة للدول العربية»، مشدّداً على «ضرورة تضافر جهود المؤسسات المعنية لضمان القدرة التنافسية المستدامة للمنطقة».

جانب من الحضور في المؤتمر المصرفي العربي

الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية:

الإتحاد منح جائزة «الشخصية المصرفية العربية لعام 2025» إلى علاء عريقات، الرئيس التنفيذي بنك أبو ظبي التجاري دولة الإمارات العربية المتحدة

"نكرّم أحد أبرز القيادات المصرفية في منطقتنا العربية قيادة أثبتت على مدى أكثر من 35 عاماً أنّ الرؤية الواضحة مع الإدارة الحكيمة والعمل المتواصل قادرة على تحويل المؤسسات إلى نماذج نجاح يُحتذى بها"

إنّ شخصية العام، هو مصرفيّ عريق من أبرز القيادات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فبعد توليه منصب الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي التجاري في عام 2009، قاد مساراً تحوُّلياً أسهم في تطوير نموذج أعمال البنك، وتعزيز قدراته التنافسية، ليغدو ضمن أكبر ثلاث مؤسسات مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وركيزة من ركائز القطاع المصرفي على مستوى المنطقة، حيث ارتفعت القيمة السوقية للمجموعة تحت قيادته من مليار دولار أميركي إلى أكثر من 30 مليار دولار في إنجاز يعكس رؤيته الإستراتيجية الطموحة.

كما قاد السيد علاء عريقات عمليات دمج واستحواذ بارزة، أهمها الدمج مع بنك الإتحاد الوطني عام 2019، والإستحواذ على مصرف الهلال، حيث تولى رئاسة مجلس إدارته ليقود إطلاق أوّل بنك إسلامي رقمي بالكامل في دولة الإمارات. وبفضل هذا النهج، حقّق بنك أبو ظبي التجاري نمواً لافتاً في صافي الأرباح بمعدل نمو سنوي مركب تجاوز 25 % خلال الخمس سنوات الماضية، وتتجه المجموعة اليوم بقيادة الأستاذ عريقات إلى جانب فريق الإدارة الأكثر تماسكاً واستقراراً في القطاع نحو أهداف أكثر طموحاً، أبرزها مضاعفة الأرباح خلال السنوات الخمس المقبلة.

كذلك إهتمّ السيد عريقات بالإستثمار في تطوير المهارات وتعزيز بيئة عمل قائمة على الإبتكار والمسؤولية، حيث قاد جهود التوطين في البنك تماشياً مع التوجهات الوطنية لدولة الإمارات، مساهماً بذلك في تدريب أكثر من 1000 متدرّب إماراتي، بما يضمن إعداد جيل من القادة والكفاءات الطموحة كركيزة للنمو المستدام. إضافة إلى ذلك، تتجلى إلتزاماته بتنمية الكفاءات إنطلاقاً من دوره كعضو في مجلس إدارة معهد الإمارات المالي (EIF).

علماً أنّ بنك أبو ظبي التجاري قد أعلن مؤخّراً عن خطة تهدف إلى دمج الذكاء الإصطناعي بنسبة 100 % في مختلف عمليات المجموعة بما يحقّق قيمة مالية تتجاوز مليار دولار أمريكي خلال

السنوات القادمة، وذلك إنسجاماً مع الطموحات الوطنية لدولة الإمارات في مجال الإقتصاد الرقمي، وقد تمّ تصنيف السيد عريقات ضمن أفضل 15 رئيساً تنفيذياً على مستوى العالم وفق "Brand Finance" تكريماً لنهجه القيادي الذي يضع العميل في المقام الأوّل.

إنّ المكرّم بيننا اليوم، صاحب مسيرة طموحة تلهم الإنجاز وترسخ معايير جديدة للقطاع المصرفي العربي، مسيرةٌ مضيئةٌ في تاريخ المهنة المصرفية العربية التي تدينُ له في تطوّرها والإرتقاء بها إلى أفضل المواقع، لأنه عرف أصولها وفروعها وأدرك جدواها، وإستشرف أبعادها بمرآة عقله وصفاء بصيرته.

إنّ جائزة «الشخصية المصرفية العربية»، التي يمنحها إتحاد المصارف العربية

لسعادة الأستاذ علاء عريقات

هي تقدير لمسيرته المشرّفة ودوره الفاعل

في تطوير الصناعة المصرفية العربية.

الأستاذ علاء عريقات يتسلم الدرع التقديرية من وزير المالية اللبناني ياسين جابر
بحضور الأستاذ محمد الأتربي والدكتور جوزيف طربيه والدكتور وسام فتوح

مشاركة أطفال مؤسسات الرعاية الإجتماعية – دار الايتام الاسلامية في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025

شارك أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية – دار الايتام الاسلامية في افتتاح مؤتمر اتحاد المصارف العربية السنوي بتقديم «مدلي» الاناشيد الوطنية للدول العربية. وقد تفاعل الجميع مع أصوات الأطفال التي عكست روح الاناشيد بمشاعر وطنية صادقة.

THE ANNUAL
ARAB BANKING
conference
2025
المؤتمر
المصرفي العربي
السنوي
Beirut

THE ANNUAL
ARAB BANKING
conference
2025
المؤتمر
المصرفي العربي
السنوي
Beirut

2025
المؤتمر
المصرفي العربي
السنوي
Beirut

THE ANNUAL
ARAB BANKING
conference
المؤتمر
المصرفي العربي
السنوي

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS
YOUR BANKING
PARTNER
Personalized,
Confidential,
First-Class
Financial Services
Credit Libanais Tower, Corniche El Nahr, Adlieh
1518 | +961 1 607100
www.creditlibanais.com | info@creditlibanais.com.lb

كلمات رئيسية في جلسة حوارية:

«تحدّيات الإستثمار والإعمار في المنطقة العربية ومتطلبات جذب الإستثمارات الدولية»

تناولت الكلمات الرئيسية في جلسة حوارية، بعنوان «تحدّيات الإستثمار والإعمار في المنطقة العربية ومتطلّبات جذب الإستثمارات الدولية»، محوري تعزيز البنية التحتية لبيئة الأعمال، والعلاقات السياسية الجيدة بين الدول لتحفيز التعاون الإقتصادي.
وقد ألقى الكلمات الرئيسية كل من: معالي الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية المصري، معالي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي، الدكتور محمد بعاصيري، رئيس «مبادرة حوار القطاع الخاص العربي – الأميركي»، نيويورك، المهندس محمد قباني، رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان والدكتورة هاجر الحداوي، المدير العام لمنظمة التعاون الرقمي، المملكة العربية السعودية (عبر الأونلاين). وقد حاور المتحدثين: الإعلامي اللبناني موريس متى.

معالي الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية المصري

تناول معالي الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية المصري تجربة مصر الإستثمارية، مشيراً إلى أهمية الإستثمار بشكل عام بغية رفد الإقتصاد بالمردود، لكن ضمن إطار إقتصادي سليم، خوفاً من زيادة التكاليف من دون جدوى، معتبراً أن المستثمر المحلي ضرورة، لأنه هو الذي يُرشد المستثمر الأجنبي، ويكشف الجدوى جرّاء إستثماراته ومردودها.

معالي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي
أهمية التمويل بين القطاع المصرفي وقطاع الأعمال

تحدث معالي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي حول أهمية التمويل بين القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، متناولاً أهمية ثقة المودع بالقطاع المصرفي، والدور المحوري للبنك المركزي، متحدّثاً عن أهمية الإستقرار المالي والنقدي، ومعتبراً أن كل الحكومات في العالم تريد أن تحقق مكاسب سريعة، لذا تجد أن أفضل طريقة لذلك هي الإقتراض من البنوك المركزية، مشدّداً على ضرورة أن تخضع المصارف للمعايير الدولية بشكل سليم.

الدكتور محمد بعاصيري رئيس
«مبادرة حوار القطاع الخاص العربي – الأميركي»، نيويورك

المنطقة العربية تشهد تطورات مهمة جداً وغير مسبوقة بدوره، تحدث الدكتور محمد بعاصيري، رئيس «مبادرة حوار القطاع الخاص العربي – الأميركي»، نيويورك عن أهمية دور المصارف في إعادة الإعمار، ولا سيما المصارف الإستثمارية، مشيراً إلى أن المنطقة العربية تشهد تطورات مهمة جداً وغير مسبوقة، مما يستوجب وجود قطاع مصرفي متين، وقال: نحتاج في لبنان إلى إصلاحات حقيقية، ولا سيما حيال إستعادة ثقة المودعين.

المهندس محمد قباني،
رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان:

من الضروري التوصل إلى قانون يعالج موضوع الودائع المصرفية وقال المهندس محمد قباني، رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان: «من الضروري التوصُّل إلى قانون يعالج موضوع الودائع المصرفية، وإقرار قانون الفجوة المالية، حيث من دونه لن تستقيم الأمور، ولن يحصل تنظيم للإعمار، في ظل رؤية إقتصادية واضحة، ومسار سليم يأخذ في الإعتبار برامج الإستثمارات العامة التي ترتكز على إعادة الإعمار، وإصلاح البنى التحتية، وشبكات المياه والطرق ومعالجة النفايات الصلبة. علماً أن هذه الأمور لا تتم من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

الدكتورة هاجر الحداوي، المدير العام لمنظمة التعاون الرقمي، المملكة العربية السعودية

وقالت الدكتورة هاجر الحداوي، المدير العام لمنظمة التعاون الرقمي، المملكة العربية السعودية: «نملك فرصاً وموارد وقدرة في المنطقة العربية في ظل عالم يشهد تغيُّرات تكنولوجية متسارعة، إذ إن الثورة الرقمية التي بدأت قبل عقدين أسست لنمط جديد من الإقتصاد الرقمي والتحوُّلات الاجتماعية، وكان علينا اللحاق بهذا الركب من التطور حتى لا نبقى خارج التاريخ. التحوُّل الرقمي لم يعد خياراً بل هو ضرورة وركيزة أساسية في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة. والتحوُّل الرقمي في الادارات الحكومية يساهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية».

ولفتت الحداوي الى أن لبنان يمتلك كل المقومات البشرية والفنية والخبرات المطلوبة لبناء حكومة ذكية، علماً أن هذا البلد يحتاج إلى 11 مليار دولار من أجل إعادة إعماره، بما فيه البنى التحتية، والخدمات الأساسية، فضلاً عن تحريك العجلة الإقتصادية وهو ما يميّز قدرة لبنان على النهوض، مشيرة إلى أن سوريا تحتاج إلى نحو 150 مليار دولار لإعادة الإعمار، وغزّة إلى 30 ملياراً، معتبرة أن القطاع المالي في لبنان ركيزة أساسية، مع ضرورة ربط المصارف العربية بالإبتكار العالمي، وإستخدام الحلول الرقمية.

مقدم الحضور الرسمي والمصرفي في إفتتاح أعمال المؤتمر

جلسات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

تناولت جلسات عمل المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في العاصمة اللبنانية بيروت، بعنوان «الإستثمار في الإعمار ودور المصارف»، وتحت رعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، ممثلاً بمعالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر، 4 جلسات عمل (25 متحدثاً)، وقد تضمّنت محاور «الدور الإستراتيجي للمصارف العربية في تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة»، و«دور التأمين في مواكبة تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة»، و«تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص» و«التوجُّه العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية».

اليوم الأول – جلسة عمل

«الدور الإستراتيجي للمصارف العربية في تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة»

سحر نصر: الإصلاحات الإقتصادية ضرورة لتحسين معيشة المواطن في البلاد العربية

أكدت الدكتورة سحر نصر، وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار بمجلس الشيوخ، ووزيرة الإستثمار والتعاون الدولي السابقة، في جلسة عن «الدور الإستراتيجي للمصارف العربية في تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة»؛ «أهمية تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية والسياسات المالية والنقدية والهيكلية بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، من خلال خلق فرص عمل، والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن في بلادنا العربية»، مشيرة إلى «أهمية العمل على تعزيز دور القطاع الخاص لمشاريع الإعمار وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة والشاملة».

وشددت د. نصر على «أهمية العمل على تمكين الشباب والمرأة وتعزيز الإستثمارات العربية المباشرة بين الدول العربية والتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية في تعبئة الموارد المحلية والإقليمية لمشاريع الإعمار والتنمية في الدول العربية».

وقدمت الدكتورة سحر نصر التهنئة لإتحاد المصارف العربية على عودة المؤتمر المصرفي العربي السنوي في العاصمة اللبنانية بيروت بعد غياب أربع سنوات، مشدّدة على «ما تحظى به دولة لبنان من مكانة لدى مصر وحرص الدولة المصرية على تعزيز التعاون الإقتصادي معها».

تخلل الجلسة ورقة عمل:
«دور التأمين في مواكبة تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة»

تحدث إيلي جحشان، المدير العام لـ IBH Levant & Africa عن «دور التأمين في مواكبة تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة».
أما المحاور فهي الدكتورة هدى علاء الدين، محاضرة في العلوم الإقتصادية/ جامعة بيروت العربية، وكاتبة متخصصة في الشؤون الإقتصادية، لبنان.

اليوم الثاني – الجلسة الأولى

«تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان **«تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص»**، محاور أهمية نموذج الشراكة في بناء البنية التحتية، ودور الحكومات في توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة ومشاركة المصارف في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى.

وتحدث في الجلسة الأولى كل من: **الدكتورة منال عبد الصمد، كبيرة المستشارين في السياسات المالية**، ووزيرة الإعلام اللبنانية، سابقاً، **والدكتور ما هر المحروق، المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، والدكتور شادي عبد الله، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية، لبنان، والدكتور سليم الزعني، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، والمهندس جون موريس، مدير تطوير المشاريع، أوراسكوم، مصر.** وقد حاور المتحدثين **المهندس عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة في القطاع الخاص، وزارة المالية، مصر.**

اليوم الثاني – الجلسة الثانية

«التوجُّه العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان **«التوجُّه العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية»**، محاور تعزيز بيئة الأعمال والإستثمار: نحو شراكة فعّالة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل التنمية: دور المؤسسات المالية والمصارف في دعم المشاريع الإنتاجية والمستدامة وريادة الأعمال والإبتكار كمحركات جديدة للنمو.

تحدث في الجلسة الثانية كل من: الدكتور **آلان حكيم، وزير الإقتصاد والتجارة سابقاً، وعضو لجنة الإدارة في مجموعة الإعتماد اللبناني، والدكتورة ديما جمالي، نائب سابق في البرلمان اللبناني**، وعميد كلية إدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية الأميركية LAU، **وديان باليز، مديرة المشاريع – إدارة الشرق الأوسط وأفريقيا/ مديرية العلاقات العالمية والتعاون، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، فرنسا، والمهندسة هدى ربايعة، مديرة إقليمية للمبيعات في مايكروسوفت الأردن (في مجال التحوُّل الرقمي لخدمة الإعمار)، والدكتورة نجوى أزهار، خبيرة في التنمية المستدامة، إتحاد الغرف العربية.** حاور المتحدثين، **الدكتورة نيفين أحمد، محاضرة في العلوم المالية – الجامعة الأميركية في بيروت AUB.**

جانب من المشاركين في المؤتمر المصرفي العربي

eBLOM
VISA | BLOM BANK SAL
عراحتك
تفتح حساب من الـeBLOM App
دغري وإذا عزت مساعدة فيك
تحكينا أو تمرق لعنا
BLOM BANK
حمّل التطبيق
eBLOM
مع 75 فرع جاهزين لمساعدتك
*تطبّق الشروط والأحكام
24/7
01-758000

توصيات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025
الإستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة شرطان أساسيان لجذب الإستثمارات
وإطلاق مبادرات عربية مشتركة لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة

عرض المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 بعنوان «الإستثمار في الإعمار، ودور المصارف»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين، وشارك في أعماله أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المصرفي اللبناني والعربي إلى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، وتحدث في أعماله على مدار يومين خلال 4 جلسات عمل، 25 متحدثاً، عرض أوراق العمل والمحاور والنقاشات، مستخلصاً التوصيات التالية:

*** الدعوة إلى وضع رؤية عربية موحّدة للإعمار، عبر إطلاق إطار إستراتيجي مشترك بين الحكومات العربية والمصارف، يُحدّد الأولويات القطاعية، ويُعزّز القدرة على جذب التمويل الدولي وإستقطاب الإستثمارات النوعية.**

*** تعزيز دور المصارف العربية في تمويل مشاريع البنية التحتية والإعمار، من خلال تطوير منتجات تمويل مخصّصة، وزيادة التعاون مع صناديق التنمية العربية والإقليمية، وتوسيع آليات التمويل المشترَك (Co-financing) بما يرفع القدرة التمويلية للقطاع المصرفي في الدول الأكثر إحتياجاً.**

*** تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كأداة رئيسية للإعمار، مع التشديد على ضرورة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي في الدول العربية، وتحسين الحوكمة والشفافية، لضمان بيئة إستثمارية جاذبة تسمح بإطلاق مشاريع شراكة مستدامة وقابلة للتمويل.**

*** الدعوة إلى إصلاح بيئة الأعمال وتسريع الإصلاحات الإقتصادية، بما يشمل تحديث القوانين المرتبطة بالإستثمار، وتبسيط الإجراءات، وتحديث أنظمة الضرائب، وتطوير منظومات القواعد الإئتمانية، بما يمكّن القطاع الخاص من لعب دوره كمحرّك رئيسي للنمو الإقتصادي.**

*** تعزيز الدور الرقمي في عمليات الإعمار والتنمية، عبر الإستثمار في التحوُّل الرقمي، ودعم التقنيات الحديثة في الإنشاءات، وتوسيع إستخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي في تقييم المشاريع، وإدارة المخاطر وتسهيل التمويل.**

*** إطلاق مبادرات عربية مشتركة لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى دورها الحيوي في تحريك عجلة الإقتصاد وخلق فرص عمل، مع دعوة المصارف لتطوير برامج تمويل طويلة الأجل ومنخفضة المخاطر موجّهة لهذه القطاعات.**

*** تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عبر بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل العالمي مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتعبئة موارد إضافية وتوفير ضمانات سيادية للمشاريع الكبرى.**

*** التأكيد على أهمية الإستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، بإعتبارهما شرطين أساسيين لجذب الإستثمارات، وضمان إستدامة التمويل، وتحقيق النتائج المرجوة من مشاريع الإعمار والتنمية في الدول العربية.**

حفل إستقبال و لقاءات ثنائية لكبار الشخصيات الرسمية والمصرفية في المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

خلال إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت بعنوان «الإستثمار في الإعمار ودور المصارف»، تحت رعاية الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية، على مدار يومين، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان، نظم الإتحاد حفل إستقبال ولقاءات ثنائية للوفود بغية تبادل التعارف والخبرات، شارك فيه أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المصرفي اللبناني والعربي، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، في مقدّمها الوزير جابر ممثلاً الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون، وسعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، وسعادة الدكتور جوزف طربيه، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، ومحمد شقير، رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية، والدكتور سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان، ومعالي أحمد بن محمد الجروان، رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام، وعضو المجلس الوطني الإتحادي السابق، دولة الإمارات العربية المتحدة، والسفير حسام زكي، الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام، جامعة الدول العربية.

شخصيات مصرفية عربية خلال حفل الإستقبال

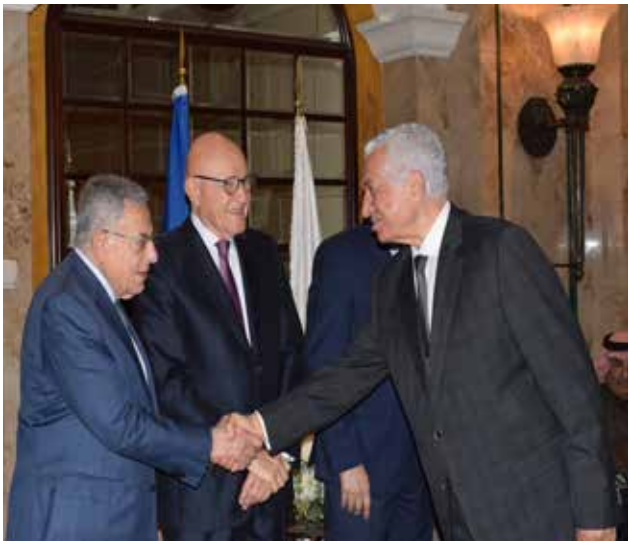

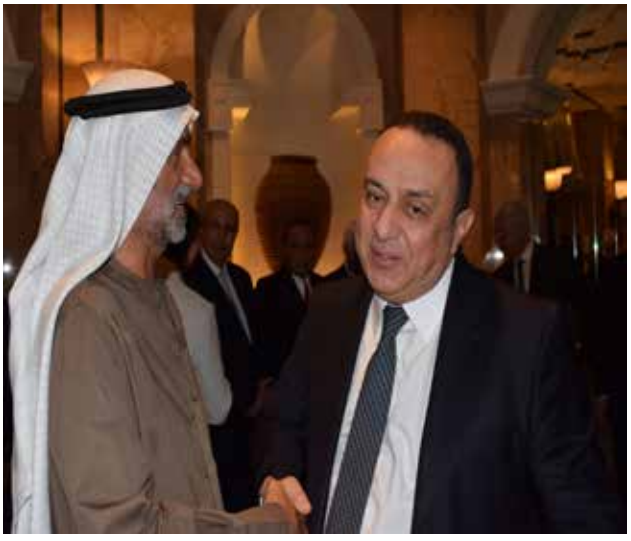

56 عاما
1969 - 2025

The oldest bank in the Arabian Peninsula (56) Years of Financial and Banking Work

For the third consecutive year, the World Union of Arab Bankers has awarded National Bank of Yemen the Excellence Award as the Best Bank in Yemen for the Year 2023

The World Union of Arab Bankers has awarded National Bank of Yemen the Excellence Award as Best Bank in Yemen for Developing and Providing Banking Services for the year 2022

The World Union of Arab Bankers has awarded National Bank of Yemen the Excellence Award as Best Bank in Yemen for the Year 2020-2021

The Arab Information and Communications Technology Organization awards National Bank of Yemen the Excellence and Achievement Award for the year 2020-2021

The Banker magazine awarded National Bank of Yemen two awards as the best bank in 2006 - 2007 Yemen in

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience الخبرة والثقة

Head Office - Aden

According to latest Ranking List published in Bankers Almanac in August 2025

National Bank of Yemen

Ranks first among the banks operating in Yemen

According to its Financial Position

According to latest credit rating issued by the international rating agency

CAPITAL intelligence

National Bank of Yemen has been rated

- **B rating for the National Bank of Yemen›s long-term.**
- **BB rating for the strength and durability of its financial position.**

,According to the positive improvement of the performance indicators of National Bank of Yemen particularly over the last two decades since its establishment in 1969.
This is confirmed and clarified by annual reports audited by external auditors and approved by the Central Bank of Yemen. This has acquired the bank the trust of its clients and correspondent banks abroad and the appreciation of intenational financial institutions.

National Bank of Yemen

- The Best Bank in Yemen and the strongest in implementing Financial Inclusion for the Year 2024.
- The Best Bank in Yemen for the Year 2025.

خدمة المعاملات المالية الإلكترونية
IBS URL:
Phone: (967-1) 250582
Call Center: (967-1) 250581
Email:
Website:

إتحاد المصارف العربية يُكرّم الدكتور عدنان آل إسماعيل ممثل دولة الإمارات في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

في سياق المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2025،
كرّم إتحاد المصارف العربية عضو مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ممثل دولة الإمارات،
الدكتور عدنان آل إسماعيل، بمنحه الدرع التقديرية تكريماً لجهوده المهنية
في سبيل إرتقاء المصارف العربية وتقدمها في المحافل الدولية.

الدكتور عدنان آل إسماعيل يتسلم الدرع التكريمية من الدكتور وسام فتوح بحضور معالي الدكتور مروان عوض ومعالي الدكتور آلان حكيم والسيدة منال عبدالصمد

الأستاذ علاء عريقات يتوسط الدكتور جوزف طربيه والدكتور عدنان آل إسماعيل والأستاذ حسن الطعان

تكريم المصارف والمؤسسات المالية العربية الراعية للمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

في ختام جلسات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في بيروت، كرّم الإتحاد ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة والراعية للمؤتمر، وهي كالتالي:

Africa & Levant IBH

مجموعة الاعتماد اللبناني

بنك لبنان والمهجر

بنك الشام

بنك قطر الوطني

بنك عوده

بنك مصر

OX Share

على هامش المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025
إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية في بيروت

على هامش المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، إنعقد إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية برئاسة رئيس الإتحاد محمد الإتربي، وفي حضور رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد الدكتور جوزف طربيه والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح وأعضاء مجلس الإدارة، وكان بحث في شؤون إدارية ومصرفية عربية ولا سيما التعاون المصرفي العربي في المنطقة العربية كما في سائر البلدان في العالم.

محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري لـ CNBC عربية: عودة المؤتمرات إلى لبنان تعكس تحسناً في الوضع السياسي والأمني

في مقابلة مع CNBC عربية، أكد محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، «أن عقد المؤتمر مجدّداً في لبنان بعد توقف دام أربع سنوات يحمل رسالة واضحة بأن البلاد إستعادت مستوى من الأمان والإستقرار السياسي، خصوصاً بعد إنتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة»، موضحاً «أن إنعقاد المؤتمر في بيروت يُعد إشارة إيجابية للدول العربية والمجتمع الدولي بأن لبنان يسير في الإتجاه الصحيح».

وأشار الإتربي إلى «أن إتحاد المصارف العربية يواصل التعاون مع جميع المصارف في المنطقة، إذ يجمعها هدف واحد يتمثل في تقوية القطاع المصرفي العربي»، مؤكداً أنه «لا يمكن لأي دولة أن تحقق نهضة اقتصادية من دون قطاع مصرفي قوي وفاعل».

وفي حديثه عن الوضع الاقتصادي في مصر، قال الإتربي: «إن القطاع المصرفي المصري يعيش اليوم أفضل مراحله، وذلك بعد تحرير سعر الصرف وما تبعه من تحسن في مؤشرات الإقتصاد، إذ سجّلت تحويلات العاملين بالخارج رقماً قياسياً بلغ 36.5 مليار دولار، كما شهد قطاع السياحة نمواً ملحوظاً، وتحسن أداء الصادرات. وأضاف أن ترقية التصنيف الإئتماني لمصر من B- إلى B تعكس الثقة الدولية المتزايدة في الإقتصاد المصري»، متوقعاً «أن يتجاوز النمو الاقتصادي 5.3 % خلال الفترة المقبلة، مدعوماً بإفتتاح المتحف الكبير والإستقرار الأمني بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي».

وتابع الإتربي: «أن القطاع المصرفي في مصر يشهد أداءً قوياً على مستوى المؤشرات الرئيسية، إذ تجاوزت أصول البنك الأهلي المصري وحده 9 تريليونات جنيه، بينما بلغت الأرباح 133 مليار جنيه. كما سجل معدّل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري 18.3 %، وهو أعلى من المتطلّبات العالمية، في حين وصل العائد على حقوق الملكية إلى 39 %، وتجاوز العائد على الأصول 2.9 %»، مشدّداً على «أن القضاء الكامل على السوق الموازية وإرتفاع الإحتياطي النقدي إلى 50 مليار دولار يعكسان المسار الإيجابي للإقتصاد المصري».

وفي ما يتعلق بالتوسُّع الخارجي، أوضح الإتربي «أن البنك الأهلي إفتتح فرع الرياض في مرحلة Soft Opening قبل نحو شهر، بهدف دعم المستثمرين المصريين والسعوديين وخدمة المشاريع المشتركة بين البلدين»، كاشفاً عن دراسة فتح فرع في سوريا، إلى جانب التركيز على تعزيز الحضور في الإمارات، حيث يعمل البنك على تعديل الترخيص في مركز دبي المالي العالمي من الفئة 3 إلى الفئة 1 لزيادة حجم العمليات هناك.

الإتربي من السرايا الحكومية: نؤكد ثقتنا بلبنان وعودته لدوره الطبيعي

وكان الإتربي، عشية إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت، يرافقه رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح وعدد من المشاركين في المؤتمر، زار رئيس مجلس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام في السرايا الحكومية.

وعلى الأثر قال الإتربي: أوضحنا للرئيس سلام أن إتحاد المصارف العربية، قد أصرّ على عقد مؤتمره في العاصمة اللبنانية بيروت، لأن الأوضاع مستقرة وآمنة، وخصوصاً أن المؤتمر قد شهد إقبالاً كبيراً ودعماً واسعاً للبنان، وقد ظهر ذلك من خلال المشاركة القوية والحديث المتقدّم حول إعادة إعمار لبنان وتعزيز العمل العربي المشترك، إضافة إلى دعم المصارف العربية للدول التي تمرُّ بأزمات».

Your Trade Solution Destination

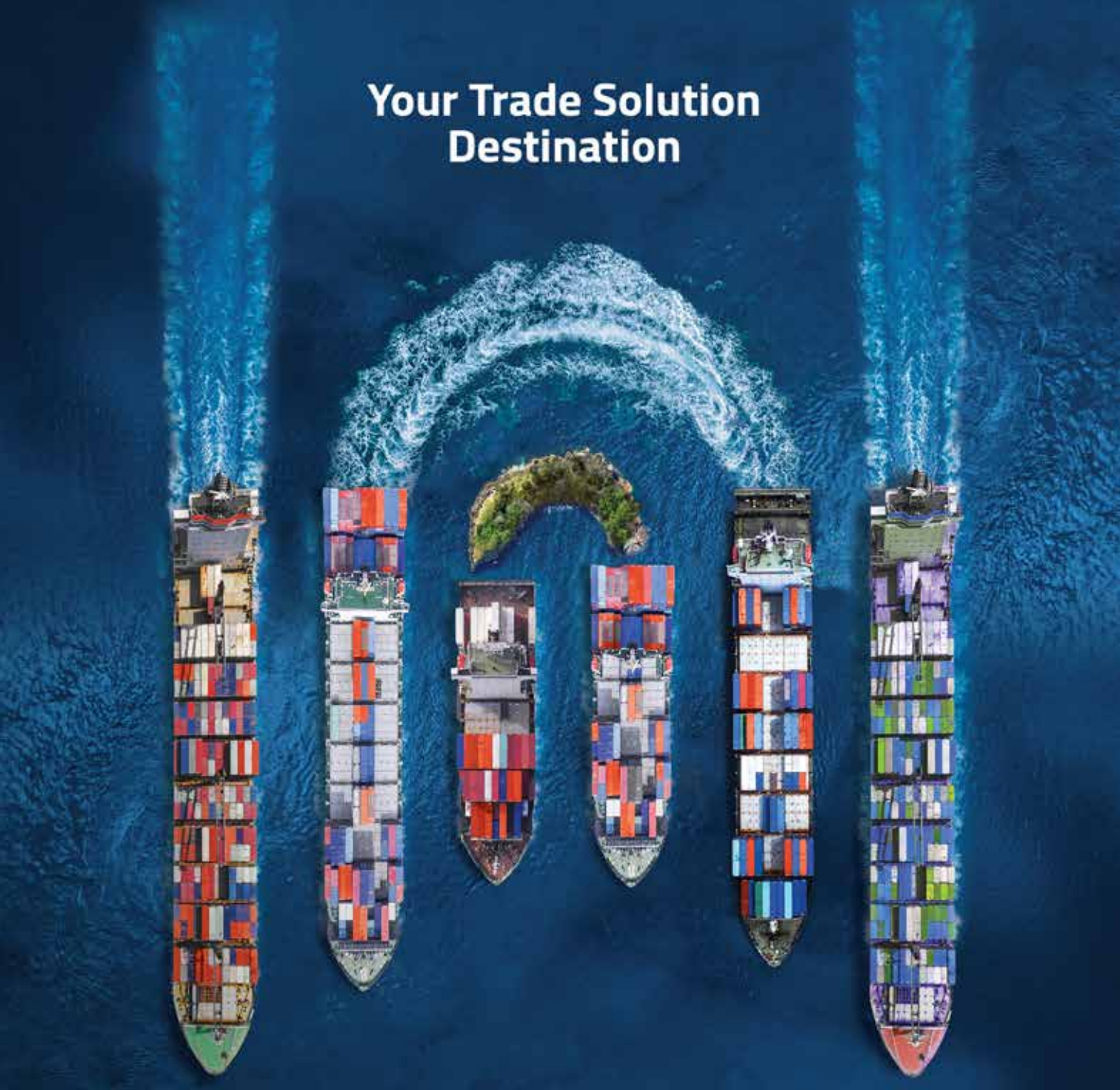

Dedicated to lead and develop a full banking array of both conventional and non-conventional solutions, fully customized to address our clients' needs, adding value and efficiency!

تطبق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990
www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في شرم الشيخ

يعقد إتحاد المصارف العربية «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية»

مقدم الحضور الرسمي في افتتاح أعمال الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال

تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله وبمشاركة أكثر من 270 قيادة مصرفية ومالية ورقابية عربية وأجنبية من 16 دولة، جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإتحاد بنوك مصر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي لـ «الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية» على مدار ثلاثة أيام في مدينة شرم الشيخ، مصر، تأكيداً لأهمية تطوّرات مكافحة الإحتيال وغسل الأموال، ومؤشراً للمشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية، مستهدفاً تبادل الخبرات لتعزيز منظومة الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية في المنطقة العربية.

ويُمثل الملتقى منصّة سنوية هامة لمناقشة المخاطر التي تواجهها المجتمعات العربية جرّاء إرتكاب الجرائم المالية وأثرها على إستقرار الأنظمة المالية، ومناقشة أفضل السبل لزيادة فعّالية مكافحتها، آخذاً في الإعتبار التطوّرات المستمرة المتعلقة بتلك الجرائم، ولا سيما إستخدام المجرمين لأساليب حديثة ومبتكرة لغسل متحصّلاتهم الإجرامية ولتمويل الإرهاب، كما سلّط الملتقى الضوء على أهم التحدّيات التي تعترض مدراء الإلتزام في المصارف العربية وأفضل السبل لمواجهتها.

وشارك في الملتقى كل من: الدكتور أشرف بهي الدين وكيل المحافظ البنك المركزي المصري ممثلاً المحافظ حسن عبدالله والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والمستشار أحمد سعيد خليل، رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، مصر، والدكتور حاتم علي المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB، والأستاذة سامية شريف، رئيس MENAFATF، ورئيس مكافحة وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية.

كلمات الإفتتاح

الأمين العام لاتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: مرحلة جديدة من الإصلاح المالي ورفع معايير الامتثال في المنطقة

الدكتور وسام فتوح

في الكلمات، أكّد الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «أن المصارف العربية تدخل مرحلة جديدة تتطلّب تعزيز الإمتثال وتطوير البنية التنظيمية والرقابية، بما يُواكب التطوّرات الدولية ويُعزّز الثقة في الأنظمة المالية العربية».

ورحب فتوح بالحضور قائلاً: «يسرّنا أن نجتمع مجدداً في شرم الشيخ، مدينة السلام، لتبادل الخبرات ومناقشة أحدث المستجدات التنظيمية والتقنية في القطاع المالي العربي».

ووجّه الأمين العام د. فتوح شكره للبنك المركزي المصري على رعايته الفاعلة للملتقى، وإتحاد بنوك مصر على دوره التنظيمي، إلى جانب وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).

تحولات إيجابية وتحدّيات مستمرة

وتحدّث د. وسام فتوح عن تحوّلات واضحة في المنطقة، مشيراً إلى تراجع موارد تمويل الإرهاب في دول مثل سوريا ولبنان والعراق، مع إستمرار تحدّيات الإقتصاد النقدي وإستخدام الأصول عالية القيمة في غسل الأموال.

وأضاف د. فتوح: «لن يكتمل تجفيف منابع تمويل الإرهاب إلاّ بإصلاح مصرفي شامل يتجاوز الإمتثال التقليدي إلى بناء هياكل حوكمة قادرة على قيادة التكامل والنمو»، مشيراً إلى «أن إتحاد المصارف العربية لعب دوراً محورياً في تعزيز الإصلاحات المصرفية والشمول المالي، مع توضيح واقع القطاع المصرفي في دول عربية عدة، منها العراق، سوريا، لبنان، واليمن»، ولافتاً إلى تفاوت مستويات الإصلاح ومدى الإمتثال بمعايير الإمتثال الدولية».

إشادة دولية بتجربة مصر

وأشاد د. فتوح بتجربة مصر ونجاحها في تحقيق توازن بين الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعد إعتراف دولي بمستوى التقدم التنظيمي والتشريعي الذي حققته البلاد في هذا المجال بقيادة البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقال: «ما حققته مصر نموذج يُحتذى به في المنطقة، خصوصاً في تمكين الفئات المستبعدة مالياً، مثل الشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة».

De-Risking وتحوّلات حلول المدفوعات

ولفت د. فتوح إلى «أن ظاهرة De-Risking لا تزال تمثل تحدّياً أمام المصارف العربية رغم مرور عقد على ظهورها، إلاّ أن البدائل التقنية مثل «البلوكتشين» وخدمات التحوّل الرقمي بدأت بالظهور، مع التأكيد على ضرورة إخضاعها لإطار تنظيمي منسق».

وختم الأمين العام د. فتوح كلمته برسالة واضحة مفادها: «نحن أمام مرحلة حاسمة تتطلب عزيمة مشتركة وتعاوناً عربياً متكاملاً، لضمان بيئة مالية شفافة وقادرة على المنافسة العالمية».

المستشار أحمد سعيد خليل: مصر إعتمدت نهجاً إستباقياً لعدم إستخدام التكنولوجيا في الجرائم المالية

المستشار أحمد سعيد خليل

وقال أكد المستشار أحمد سعيد خليل رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، «أن مصر إعتمدت نهجاً إستباقياً لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية وضمان عدم إساءة إستخدامها في الجرائم المالية»، مشيراً إلى «أن الجهات الوطنية المعنية تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة التحدّيات الناشئة عن التطور في أساليب وأنماط الجرائم المالية».

وأشار المستشار سعيد خليل إلى «أن الجهود الوطنية لمواجهة التحدّيات المتعلقة بتطور الجرائم المالية، شملت إصدار مصر تشريعات عدة مهمة في هذا المجال، إلى جانب حرص أجهزة الدولة على تسخير التكنولوجيا الحديثة في دعم جهود مكافحة الجرائم المالية، بما يتوافق مع الأطر القانونية المنظمة»، وقال: «إن التحوّلات المتسارعة في البيئة المالية العالمية، تفرض على الجميع مسؤوليات أكبر وتحدّيات أكثر تعقيداً»، مشدّداً على «أن توظيف التكنولوجيا المالية الحديثة أصبح أحد أهم مفاتيح المستقبل».

وأضاف المستشار أحمد سعيد خليل «أن الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وتقنيات تتبع المعاملات، لم تعد مجرد أدوات مساعدة، وإنما أصبحت عناصر أساسية في منظومة الإمتثال»، لافتاً إلى «أن التطوّر الملحوظ في أساليب وأنماط إرتكاب الجرائم المالية، لا سيما في السنوات الأخيرة، دفع «مجموعة العمل المالي» إلى تحديث منهجيتها بشكل واسع، خصوصاً في ما يتعلق بتقييم المخاطر وتعزيز الفهم المشترك لها وإدارتها، بما ينسجم مع المتغيّرات التكنولوجية وأساليب الجريمة المستحدثة».

وأشار المستشار خليل إلى «أن المجتمع الدولي بات يشدّد على ضرورة تسخير التكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في الإجراءات الجنائية، وذلك إنطلاقا من الوعي الدولي بهذه التحديات وخطورتها»، مؤكداً «أن نجاح منظومة مكافحة الجرائم المالية يعتمد على عمق وفعّالية التعاون المحلي بين كل أطراف المنظومة»، موضحاً «أن التنسيق بين وحدات المعلومات المالية، والجهات الرقابية، والقطاع المصرفي، وسلطات إنفاذ القانون، وسلطات التحقيق، يساهم في بناء جبهة موحّدة قادرة على مواجهة الجرائم المالية بأسلوب أكثر فعّالية وشمولا، وأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب وتوحيد الجهود وتكامل الأدوار، يُمثل حجر الأساس في بناء منظومة وطنية تتسم بالكفاءة وتكون قادرة على التصدي للمخاطر المتنامية».

جانب من الحضور

الدكتور حاتم علي المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي: التكنولوجيا باتت المهدّد الأكبر في المؤسسات المالية والقاسم المشترك للجرائم المالية وجرائم الإحتيال المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب

الدكتور حاتم علي

وقال الدكتور حاتم علي المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي: «نُواجه تحدّياً عالمياً يُهدد إقتصادات الشعوب والدول في كافة مناطق العالم ومناحيها الجغرافية بشكل غير مسبوق، إذ أصبحت التكنولوجيا التي هي أساس تطوّر العصر، هي المهدّد الأكبر في المؤسسات المالية، وأصبحت هي القاسم المشترك للجرائم المالية وجرائم الإحتيال المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم، التي إما أنها تستهدف المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق الربح غير المشروع أو أنها تستهدف جرائم الإتجار غير المشروع في المخدّرات أو الأسلحة أو حتى البشر أو التنظيمات الإرهابية».

أضاف د. حاتم علي: «إن تعدّد المعايير والقواعد الدولية مثل قواعد منظمة FATF وقواعد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها من المعايير الدولية والإقليمية، يدفعنا جميعاً إلى كشف وتقصّي التدفقات المالية غير المشروعة وفق منظمات تقييم المخاطر الوطنية والإقليميه والدولية، وتقديم هذه المعلومات بعد تحليلها إلى الجهات الأمنية والرقابية والقضائية التي تستطيع أن تقيم الدعاوى لملاحقة ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم المالية والإقتصادية، والأهم من هذا، الحجز والتحفُّظ على هذه الأموال المنهوبة».

وتابع د. حاتم علي: «لا يُخفى بأن هذه البحور والمحيطات العميقة من تدفقات مالية غير مشروعة وأساليب خبيثة لغسل الأموال المشبوهة أو حتى إستخدام العملات الرقمية والعملات المشفّرة هو محيط بلا قرار، ومياه داكنة لا يستطيع الغوص فيها إلاّ حضرتكم، أنتم الذين تقفون على شواطئ هذه المحيطات الملوّثة بالأموال غير المشروعة»، وقال: «لقد إتحد جميع الشركاء، أي إتحاد المصارف العربية مع الأمم المتحدة، ووحدات مكافحة غسل الأموال مع الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية، والمنظمات الإقليمية في المنطقة مثل منظمة FATF وغيرها حتى نضع كافة خبراتنا وقدراتنا في أيديكم حتى يُمكنكم مواجهة هذا الخطر الأكبر الذي بات يُهدّد إقتصادات شعوب العالم».

جانب من الحضور المصرفي

الأستاذ محمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB: تكلفة الإمتثال أصبحت مرتفعة لكنها في الوقت ذاته إستثمار ضروري لحماية مصارفنا العربية من مخاطر الجرائم المالية

الأستاذ محمد بدير

أما محمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB، عضو مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر فقال: «إن هذا المنتدى السنوي، أصبح منصّة لتبادل الرؤى حول التطورات المتسارعة في مجال الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية، ذلك المجال الذي يشكل اليوم أحد أعمدة الثقة والإستقرار في النظام المالي»، مشيراً إلى «أن إنعقاد هذا المنتدى يأتي في مرحلة دقيقة تشهد فيها الساحة المالية العالمية تطورات متسارعة في المعايير الدولية والتشريعات الرقابية، وخصوصاً مع التحديثات المستمرة لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) والتي تفرض على مصارفنا العربية ضرورة التكيُّف السريع وتعزيز جاهزيتها لمواكبة تلك المتطلبات، مع المحافظة على الخصوصيات الوطنية وبيئاتنا القانونية».

وأضاف بدير: «لا شك في أن تكلفة الإمتثال أصبحت مرتفعة لكنها في الوقت ذاته إستثمار ضروري لحماية مصارفنا العربية من مخاطر الجرائم المالية. والتحدّي الحقيقي أمام البنوك اليوم هو تحقيق التوازن بين متطلّبات الإمتثال والإبتكار المالي والمصرفي، خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي والتحوُّل نحو الخدمات الرقمية. لذلك، فإننا نؤكد أهمية تبنّي المنهج القائم على المخاطر (RBA) كأداة عملية لتحقيق التوازن بين الإمتثال والفعّالية، وتوجيه الموارد نحو المجالات ذات الأولوية، بما يُعزّز من قدرة مصارفنا العربية على إدارة المخاطر من دون التأثير على الإبتكار والنمو».

وتابع محمد بدير: «لقد برزت التكنولوجيا الحديثة والذكاء الإصطناعي كأدوات فعّالة في دعم جهود الإمتثال من خلال تحليل البيانات الضخمة وكشف الأنماط المشبوهة، كما أصبحت منصّات التعرُّف على الهوية الرقمية (E-KYC) خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي. ومع ذلك تبقى الأصول الإفتراضية والعملات المشفّرة تحدياً حقيقياً يتطلب إطاراً تشريعياً ورقابياً متطوراً وبالتالي يتعين تحقيق تكامل فعّال بين متطلّبات الإمتثال ومتطلّبات الأمن السيبراني لضمان بيئة مالية آمنة ومستدامة».

ولفت بدير إلى «أن بناء ثقافة إمتثال مؤسسية هو مسؤولية تبدأ من مجالس الإدارة والإدارة العليا، وتمتد إلى جميع مستويات العمل المصرفي، فالحوكمة الرشيدة هي الأساس لإمتثال فعّال ولمكافحة الفساد، كما أن التكامل بين قطاعات المخاطر والتدقيق والإمتثال يشكل دعامة رئيسية لحماية مؤسساتنا وتعزيز الشفافية. ولا يُمكن أن ننجح في هذا المسار من دون تعاون عربي وإقليمي ودولي فعّال، فالتحديات العابرة للحدود تحتاج إلى شراكات قوية وتبادل للمعلومات والخبرات بين المصارف والجهات الرقابية والمؤسسات الدولية، ويتعيّن علينا مواصلة جهود التنسيق الإقليمي في مواجهة الجرائم المالية».

وختم بدير قائلاً: «إن الإمتثال يمثل إستثماراً في الثقة والإستقرار، ورسالة تؤكد إلتزام مصارفنا العربية بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي تحمي الإقتصاد والمجتمع معاً».

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) سامية أبو شريف: ضرورة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الحوكمة والشفافية والتكامل للمصارف العربية

قالت سامية أبو شريف رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية: «إن التحدّيات التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال، لا تقتصر على الجوانب القانونية أو التقنية، بل تمتد إلى ضرورة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الحوكمة، والشفافية، والتكامل بين الإدارات، وتبنّي نهج قائم على المخاطر، بعيداً عن السياسات التي تؤدي إلى إستبعاد العملاء أو تقويض الشمول المالي.

وأوضحت أبو شريف: «إنعقاد هذا الملتقى يأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث يشهد العالم تطوُّرات متسارعة في البيئة التنظيمية، وتنامياً في التحدّيات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية المستحدثة، وهو ما يفرض علينا جميعاً، كمؤسسات رقابية ومصرفية، أن نعيد النظر في أدواتنا، ونُعزّز من قدراتنا، ونُطوّر من آليات التعاون الإقليمي والدولي».

وأوضحت «أن أجندة هذا الملتقى تتناول محاور إستراتيجية تمس جوهر العمل المصرفي الحديث، وهذه المحاور تتقاطع بشكل مباشر مع أولويات الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الميناڤاتف) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعامين 2025–2026، والتي تتولاها المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتركز على تعزيز الفهم للمخاطر، ومواكبة التقنيات الناشئة، وتطوير أدوات التقييم والرقابة»، مؤكدة «دور التكنولوجيا كعامل تمكين، لا كعبء تنظيمي، فالذكاء الإصطناعي، وتحليل البيانات، ومنصّات الهوية الرقمية، يُمكن أن تُحدث نقلة نوعية في إدارة الإمتثال، وتقديم حلول مبتكرة، تقلل من التكاليف التشغيلية، وتُعزز من كفاءة الرقابة»، مشيرة إلى «أن مجموعة الميناڤاتف تتابع عن كثب هذه التطورات، وتعمل على إدماجها في أدوات التقييم، وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، بما يضمن

السيدة سامية أبو شريف

جاهزية الأنظمة لمواجهة الجرائم المالية المستحدثة، بما فيها تلك المرتبطة بالأصول الافتراضية والعملات المشفّرة».

وقالت سامية أبو شريف: «إن التحوّل الرقمي في الإمتثال لم يعد خياراً، بل ضرورة إستراتيجية، فالتجارب الرائدة في المنطقة، ومنها تجربة البنك المركزي المصري في تطوير منصة الهوية الرقمية، «هويتي» التي تعرض في هذا الملتقى هي تجربة تمثل نموذجاً يُحتذى به في كيفية تحويل الإمتثال من عبء تنظيمي إلى قيمة مضافة»، معتبرة «أن دمج أدوات الذكاء الإصطناعي والتعلُّم الآلي في تحليل البيانات الضخمة، وتطبيق إجراءات التعرف الإلكتروني على العملاء (E-KYC)، يفتح آفاقًا جديدة أمام المصارف لتعزيز كفاءة الإمتثال، وتقليل المخاطر، وتحسين تجربة العميل، دون المساس بمتطلبات المكافحة والرقابة، كما أن التعاون الإقليمي والدولي يُعدّ حجر الزاوية في مواجهة التحدّيات العابرة للحدود، فمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا يُمكن مواجهتها إلاّ من خلال تنسيق فعّال بين الجهات الرقابية، القضائية، وجهات إنفاذ القانون، إلى جانب القطاع المصرفي».

الدكتور أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً المحافظ حسن عبد الله:
التكنولوجيا المالية تحقق الشمول المالي

د. أشرف بهي الدين

تحدث د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً معالي المحافظ حسن عبد الله عن أهمية التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحقيق الشمول المالي، وأهمية التعاون الدولي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مشدداً على إصدار البنك المركزي للضوابط اللازمة لمواجهة هذه التحدّيات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

مقدم الحضور الرسمي

البنك الإسلامي الأول في سورية

بنك الشام..

بنك الشام
CHAM BANK

Call Center
011-9398
www.chambank.sy
info@chambank.sy

جلسات مناقشة «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية»

ركزت جلسات مناقشة «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية» في شرم الشيخ وعلى مدار ثلاثة أيام على محاور مكافحة الاحتيال ومكافحة غسل الأموال: تكامل مفقود أم ازدواجية أدوار، والمشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية: إلى أين يتجه العالم؟ والتحدّيات العملية التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال، والتكنولوجيا والإبتكار في خدمة الإمتثال، وإمتثال 2030: الإتجاهات العالمية المستقبلية والتقنيات الجديدة والتوقعات، وتحقيق التكامل بين وظيفة الإمتثال والأمن السيبراني في المصارف، والحوكمة وثقافة الإمتثال المؤسسي ومكافحة الفساد، والنزاهة الضريبية: دراسة حالة في مجال منع الجرائم المالية، وأفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي المتوافق مع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التجربة المصرية)، وإعداد تقارير العمليات المشبوهة (STR) بكفاءة وفعّالية، وأساسيات تكنولوجيا مكافحة الجرائم المالية لعام 2025، والتعاون بين السلطات الرقابية والقضائية، وجهات الإدعاء وإنفاذ القانون، والمصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اليوم الأول

ورقة عمل:
«مكافحة الإحتيال وغسل الأموال»

العميد مصطفى خضر

العميد مصطفى خضر، مدير عام
إدارة مكافحة الإحتيال والجرائم المالية
البنك المركزي المصري

قدم ورقة عمل بعنوان:
«مكافحة الإحتيال وغسل الأموال:
تكامل مفقود أم إزدواجية أدوار».

جلسة النقاش الأولى:
«المشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية: إلى أين يتجه العالم؟»

تناولت جلسة النقاش الأولى بعنوان **«المشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية: إلى أين يتجه العالم»**، محاور التوجهات العالمية الجديدة في مكافحة الجرائم المالية، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنعكاسها على المصارف العربية، والمنهجية المحدثة للتقييم المتبادل: أبرز التغييرات ومتطلبات الإمتثال المصرفي، وتحديث المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي الخاصة بشفافية المدفوعات العابرة للحدود.

أدار الجلسة **الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي**، وحاضر فيها **أحمد الكسواني، الشريك المسؤول عن الخدمات المالية والمصرفية، PWC الشرق الأوسط (الكويت وقطر)**. وتحدث في الجلسة كل من: **سامية أبو شريف، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأردن، وهشام سامي، المدير العام، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، ومحمد الكردي، رئيس قطاع الإمتثال والحوكمة المؤسسية، بنك مصر، وعصام بركات، خبير التقييم المتبادل في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF.**

جانب من الحضور المصرفي المصري والعربي

جلسة النقاش الثانية:

«التحدّيات العملية التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال»

تناولت جلسة النقاش الثانية **بعنوان «التحدّيات العملية التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال»** محاور التحديات القانونية في تبادل المعلومات، وكلفة الإمتثال المرتفعة وموازنة متطلبات الإمتثال مع الإبتكار المالي، وتحديث العلاقة مع البنوك المراسلة وضمان إستمراريتها، والتحديات التي تواجه المصارف العربية في تطبيق العقوبات المالية الدولية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح وآليات التعرّف على المستفيد الحقيقي: من النظرية إلى التطبيق العملي في القطاع المصرفي. أدار الجلسة **إيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإمتثال والحوكمة المؤسسية، البنك الاهلي المصري، مصر،** وحاضر فيها **نيرمين كمال، وكيل محافظ مساعد، قطاع الرقابة على مخاطر الإمتثال، البنك المركزي المصري.**

وتحدث في الجلسة كل من: **مالك قسطة، مساعد الرئيس التنفيذي، الإمتثال لمجموعة بنك لبنان والمهجر، لبنان، وحافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإمتثال والحوكمة المؤسسية، البنك العربي الافريقي الدولي، مصر،** والدكتور **باسل الحجار، خبير في الدراسات الجيوسياسية ومكافحة الإرهاب، لبنان.**

حضور مصرفي ومالي

اليوم الثاني

جلسة النقاش الأولى:
«التكنولوجيا والإبتكار في خدمة الإمتثال»

تناولت جلسة النقاش الأولى بعنوان «**التكنولوجيا والإبتكار في خدمة الإمتثال**»، محاور دور الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة في مكافحة الجرائم المالية، ومنصات الهوية الرقمية وتطبيق إجراءات التعرّف على هوية العملاء إلكترونياً E-KYC، وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاصول الإفتراضية والعملات المشفّرة.

أدار الجلسة **شيماء حسن سليمان، رئيس قطاع مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، مجموعة الإمتثال المصرفي والحوكمة المؤسسية، بنك القاهرة، مصر**، وحاضر فيها **المهندس أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي لـ Data Gear، مصر**.

وتحدث في الجلسة كل من: **الدكتور هيثم ياسين، أخصائي أول في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لبنان، وإيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإمتثال والحوكمة المؤسسية، البنك الأهلي المصري، مصر، وأحمد الكسواني، الشريك المسؤول عن الخدمات المالية والمصرفية، PWC الشرق الأوسط (الكويت وقطر)، ومحمد المفتي، المدير العام META، كوانتكسا، دبي – الإمارات، ومحمد الكردي، رئيس قطاع الإمتثال والحوكمة المؤسسية، بنك مصر، مصر.**

جانب من الحضور المصرفي المصري والعربي

ورقتا عمل عن: «إمتثال 2030» و «الأمن السيبراني في المصارف»

قدم الأستاذ مالك قسطة، مساعد الرئيس التنفيذي، الإمتثال لمجموعة بنك لبنان والمهجر، لبنان، ورقة العمل محور «إمتثال 2030: الإتجاهات العالمية المستقبلية والتقنيات الجديدة والتوقعات».

قدم الأستاذ جان ميشال كوكباني، مدير تنفيذي، ARCSHIELD، لبنان، ورقة عمل حول: «تحقيق التكامل بين وظيفة الإمتثال والامن السيبراني في المصارف».

طاولة مستديرة:
«الحوكمة وثقافة الإمتثال المؤسسي ومكافحة الفساد»

ناقشت الطاولة المستديرة بعنوان **«الحوكمة وثقافة الإمتثال المؤسسي ومكافحة الفساد»** محاور دور مجالس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز ثقافة الإمتثال ومكافحة الفساد، والعلاقة بين الحوكمة الجيدة والإمتثال الفعّال: من الإمتثال الشكلي إلى الأداء المؤسسي الفعّال وتكامل وظائف التدقيق والمخاطر والإمتثال: تحديد المسؤوليات المشتركة.

أدار الجلسة **حافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإمتثال والحوكمة المؤسسية، البنك العربي الأفريقي الدولي**، مصر، وتحدث فيها كل من: **علي كاظمي، المدير الإداري، Hansuke للإستشارات، لندن، و Dean Rowan، شريك، شركة كونسيليوم للإستشارات الإدارية، البحرين، وهيثم حسن، مسؤول الإمتثال الرئيسي، الإمتثال، الجرائم المالية ومخاطر السلوك، ستاندرد تشارترد بنك، مصر، وزهرة مشهود AKINGUMP، دبي.**

اليوم الثالث

ورقة عمل تطبيقية: «النزاهة الضريبية: دراسة حالة في مجال منع الجرائم المالية»

علي كاظمي

تحدث **علي كاظمي، المدير الإداري، Hansuke للإستشارات، لندن، المملكة المتحدة** في ورقة العمل التطبيقية عن «النزاهة الضريبية: دراسة حالة في مجال منع الجرائم المالية».

جلسة النقاش الأولى: «أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي»

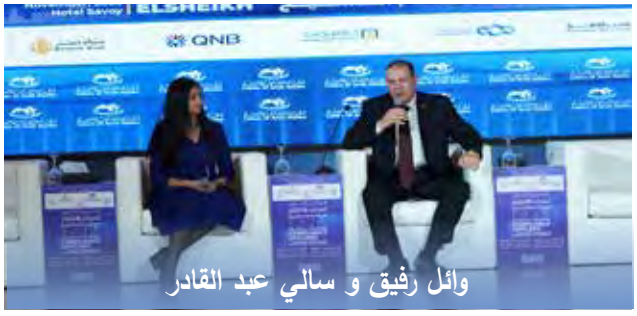
وائل رفيق و سالي عبد القادر

تناولت سالي عبد القادر، مدير عام الثقافة المالية، **قطاع الشمول المالي والإستدامة، البنك المركزي المصري، مصر، ووائل رفيق، مدير إدارة البحوث والتحيل الاستراتيجي بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصري، مصر**، في ورقة العمل التطبيقية، «أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي مع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التجربة المصرية).

ورقة عمل تطبيقية: «إعداد تقارير العمليات المشبوهة STR بكفاءة وفعّالية»

عصام بركات

تناول **عصام بركات، خبير التقييم المتبادل، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ورقة العمل التطبيقية حول «إعداد تقارير العمليات المشبوهة STR بكفاءة وفعّالية».

ورقة عمل: «أساسيات تكنولوجيا مكافحة الجرائم المالية لعام 2025»

تناول **وسام عابد، مدير أول، وحدة الإمتثال العالمي – الإستخبارات المالية، مكتب إنفاذ القانون والشراكات الخارجية Western Union** ورقة العمل التطبيقية «أساسيات تكنولوجيا مكافحة الجرائم المالية لعام 2025» عبر الأونلاين.

جلسة نقاش ختامية:

«التعاون بين السلطات الرقابية والقضائية: وجهات الإدعاء وإنفاذ القانون والمصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

تناولت جلسة النقاش الختامية بعنوان «التعاون بين السلطات الرقابية والقضائية: وجهات الإدعاء وإنفاذ القانون والمصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، محاور أهمية التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات في تعزيز الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار التسلح ومواجهة التحدّيات المشتركة والتنسيق الرقابي العابر للحدود لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الأصول الإفتراضية ومقدمي خدماتها.

ترأس الجلسة، **الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية**، وتحدث فيها كل من: **القاضي عمرو فاروق، رئيس المكتب الفني، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، مصر، و**القاضي حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي**، و**العميد مصطفى خضر**، مدير عام إدارة مكافحة الإحتيال والجرائم المالية، البنك المركزي المصري، **والعقيد محمد عبد الله الخاطر، مدير مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، مجلس تعاون دول الخليج العربية، قطر** وحافظ أبو العزم، **رئيس مجموعة الإمتثال والحوكمة المؤسسية، البنك العربي الأفريقي الدولي**، مصر،

صورة تذكارية للمشاركين في الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية

Bank Audi

EXPERIENCE THE WORLD YOUR WAY

WITH OUR EXCLUSIVE RANGE OF CARDS

LEARN MORE

1570

bankaudi.com.lb

شارك في القمّة الإقتصادية السادسة بين الدول العربية وفرنسا في باريس

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
تمويل البنوك العربية لمشروعات المياه والزراعة أصبح أمراً ضرورياً وملتزمون في العمل مع القطاع المصرفي العربي لتحقيق التمويل

أكد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، أهمية المشاركة في القمّة الإقتصادية السادسة بين الدول العربية وفرنسا، والتي إنعقدت في العاصمة الفرنسية باريس تحت عنوان «المياه والبيئة: في صميم الإحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وبمشاركة مسؤولين وممثلي مؤسسات إقتصادية من الجانبين.

وقد تناولت جلسات القمّة قضايا المياه والبيئة، والسيادة الغذائية، وإستراتيجيات الإستثمار، قبل أن تُختتم بلقاءات ثنائية بين الشركات والهيئات المشاركة من الجانبين. وقد إستمرت القمّة ليومين، ونظّمتها غرفة التجارة العربية – الفرنسية بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة الفرنسية وإتحاد الغرف العربية.

وإذ شدّد د. فتوح على «ضرورة أن يهتم القطاع المصرفي العربي بتمويل مشروعات تتعلق بالمياه والزراعة»، قال في تصريح لمراسلة وكالة أنباء الشرق الأوسط في باريس: «إن العالم العربي يمثل 10 % من مساحة العالم، ولكن وفق الدراسات هناك شحٌّ كبير بالمياه رغم وجود أنهار وبحيرات في كامل الدول العربية»، معتبراً «أن هذا الأمر يتطلّب إستثمارات كبيرة في مجال التحلية وإعادة إستخدام مياه الصرف الصحي، وهو ما نعتبره أحد أهم أهداف القطاع المصرفي العربي للتمويل».

وأكد د. فتوح أنه «يجب على القطاع المصرفي العربي أن يهتم بتمويل مشروعات تتعلّق بالمياه وبالزراعة، وتالياً فإن مشاركة إتحاد المصارف العربية في القمّة الإقتصادية العربية – الفرنسية هو إلتزام لما قام به في قمّة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وأن يلتزم بالعمل مع القطاع المصرفي العربي لتحقيق التمويل»، مشدّداً على أنه «هناك تمويلات ولكننا نركّز على التمويلات التي تصبُّ في صالح أهداف التنمية المستدامة».

وقال د. فتوح في حديثه الصحافي، إنه سلّط الضوء خلال مشاركته في أعمال القمّة، على التعاون العربي – الفرنسي، «إذ إن فرنسا تتمتع بالتكنولوجيا والإنفتاح، إلاّ أن العالم العربي لديه كل الموارد اللازمة»، مؤكداً أن «العالم العربي لا ينقصه موارد مالية، ولكن ينقصنا فكرة أين نُوجّه هذه الموارد المالية»، مشيراً إلى التعاون أيضاً مع إتحاد الغرف العربية.

ووجّه د. فتوح رسالة الى الجانب الفرنسي، مؤكداً «أهمية التعاون بين العالم العربي وفرنسا في مجالات عدّة، منها التمويل والإقتصاد والتعاملات التجارية المتبادلة»، مشيراً في هذا الصدد إلى إنعقاد القمّة المصرفية العربية الدولية لعام 2025، والتي نظّمها إتحاد المصارف العربية في باريس في يونيو/حزيران الماضي.

يُذكر أن الدكتور وسام فتوح كان قد شارك في جلسة بعنوان «الإطار الجيوسياسي والإقتصادي»، والتي تحدّث فيها أيضاً أمين عام إتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وسفير جيبوتي لدى فرنسا وهو عميد السلك الدبلوماسي العربي، وذلك على هامش أعمال القمّة الإقتصادية العربية – الفرنسية.

إفتتحه فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون
لبنان يضع «الإطار العام» لإطلاق التواصل مع الإستثمارات الدولية
مشاركة إقتصادية سعودية ومصرفية أميركية في مؤتمر بيروت - 1

شكّل الحشد الاستثماري الخارجي المشارك في مؤتمر بيروت «1» الذي إفتتحه رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، علامة فارقة تدعم جهود القطاعين الحكومي والخاص في إعادة لبنان إلى شبكة التواصل الإقتصادي مع محيطيه العربي والدولي، ريثما تنضج الظروف الملائمة لتحويل الإهتمام المحقّق إلى فرص حقيقية لجذب التمويل والرساميل.

رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون

الأستاذ شارل عربيد متوسطاً وزير الاقتصاد والتجارة اللبنانية الأستاذ عامر البساط ورئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية الأستاذ محمد شقير

وزير الإقتصاد والتجارة الأستاذ عامر البساط

في الكلمات، قال **معالي وزير الاقتصاد الأستاذ عامر البساط،** إن المؤتمر في منزلة «إنطلاقة جديدة ومسار جديد لاستعادة الثقة، مع إدراك أن طريق التعافي ستكون صعبة وطويلة، إلاّ أنّ لبنان يمتلك القدرات، ونحن ملتزمون بإعادة بناء الدولة ونريدها أن تكون ذات سيادة وتحمي الضعفاء».

وحفل المشهد العام للمؤتمر، بإشارات لافتة، لجهة مشاركة وفد إقتصادي سعودي، خصّه رئيس الجمهورية بترحيب خاص بـ «الأشقاء السعوديين، المشاركين للمرة الأولى في مناسبة لبنانية على هذا المستوى، منذ مدة كانت كافية لتشتاق بيروت إليهم، ويشتاقوا إليها».

وبالمثل، حضر كبار المسؤولين في بنوك وشركات مالية أميركية كبيرة تحوز علاقات تاريخية ممتدة مع القطاع المالي المحلي، ما أضفى قيمة مضافة على الشعار الرئيسي للمؤتمر وإستهدافه إعادة بناء «الثقة» بوصفها المرتكز الحيوي لخروج لبنان من أزماته السيادية والإقتصادية.

ووفق وصف **رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون** في كلمة الإفتتاح، فإن الحدث يتعدّى تعريف المؤتمر الإقتصادي، ليتحوّل إلى «بداية فصل جديد من نهضة لبنان، عنوانه الثقة والشراكة والفرص»، فيما ركز مصدر وزاري، على أهمية المبادرة الحكومية التي يتولاّها وزير الإقتصاد عامر البساط، بالتعاون مع القطاع الخاص، للخروج من أسلوب طلب المساعدة الخارجية، وإستبدال الشراكة الإستثمارية بها، عبر تسليط الضوء على الفرص المتاحة في قطاعات محلية، عامة وخاصة، تزخر بعوائد مجزية واعدة للطرفين. ورداً على تساؤل ضمني «مشروع» بكيفية عقد مؤتمر للإستثمار وسط تحدّيات أمنية وإقتصادية وسياسية، ردّ رئيس الجمهورية بإشهار معادلة: «لا نبني المستقبل عندما تهدأ العواصف، بل نصنع الهدوء عبر البناء. ونحن لا نُجمّل الواقع ولا ننكر الأوجاع، لكنّ اليأس لا يرمّم دماراً، والصمت لا يصنع ثقة. الأفعال وحدها هي التي تغيّر المسار».

وقال الرئيس عون: «لقد بدأنا بالفعل مسار إصلاحات حقيقي، وأود أن أكون واضحاً وصريحاً، الإصلاحات التي نقوم بها ليست سهلة، وتواجه مقاومة داخل النظام نفسه، لأن التغيير الحقيقي يَمسّ مصالح مترسخة. لكنّنا مستمرون».

وفي الوقائع، أورد رئيس الجمهورية: «أقررنا قوانين أساسية تعزّز الشفافية والمساءلة، وأطلقنا خطوات جدّية لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس صلبة، تتقدم فيها الكفاءة على المحسوبيات، ويعلو فيها القانون على الإستنساب. نعمل على تفعيل هيئات الرقابة والمحاسبة لأن الدولة التي تُحاسب مسؤوليها وتحمي مواردها هي الدولة القادرة على حماية المستثمر والمواطن معاً».

وأضاف الرئيس عون: «من هذا المنطلق، نُعيد تأكيد إنفتاح لبنان على محيطيه العربي والدولي. لبنان يجب أن يستعيد دوره الطبيعي لاعباً إقتصادياً وثقافياً في المنطقة، وجسراً بين الشرق والغرب، ومنصّةً للتعامل والتعاون بين الشركات والمستثمرين والمؤسسات الإنمائية. إنفتاحنا ليس شعاراً، هو توجُّه فعلي نحو شراكات جديدة، نحو الأسواق المحيطة، ونحو تعزيز مكانة لبنان في خريطة الأعمال الإقليمية والدولية».

ولم يفت الرئيس عون التنويه بأنه في موازاة ذلك «يستمر عملنا على تثبيت الأمن الداخلي، فالمستثمر الذي يأتي إلى لبنان يجب أن يكون مطمئناً أن حمايته ليست خاضعة لمزاج السياسة، بل راسخة بثبات القانون. الأمن الذي نريده ليس أمن تهدئة مؤقتة، بل أمن إستقرار مستدام».

ووفق الرؤية التي نحملها، أوضح رئيس الجمهورية، «أن النمو الحقيقي لا يصنعه القطاع العام وحده، ولا القطاع الخاص وحده، بل الشراكة بينهما. أما دور الدولة فهو التمكين، وأن تضع الإطار، وتضمن النزاهة والمنافسة، وتفسح المجال للقطاع الخاص كي يقود التنفيذ، وكي يعيد خلق فرص العمل، ويدفع بالإبتكار، ويعيد الحركية للإقتصاد».

وقال الرئيس عون: «إن لبنان الذي نطمح إليه، ونعمل لأجله، هو منصّة إستثمارية منفتحة وطموحة، تجمع بين موقع جغرافي إستراتيجي، وطاقات بشرية مميّزة، وفرص واسعة في قطاعات متعدّدة. ومن هنا، أوجه نداءً إلى كل صديق للبنان، إلى كل مستثمر، إلى كل شريك محتمل، بأن لبنان لا يطلب تعاطفاً، بل ثقة. ولا ينتظر صدقة، بل يقدّم فرصة. ووجودكم هنا اليوم هو إستثمار في الإستقرار، في الطاقات الشابة، في مستقبلٍ سيكون أفضل إذا سرنا فيه معاً»، مرحباً مرة جديدة، بالوافد الدبلوماسي الجديد، السفير الأميركي الجديد في بيروت، ميشال عيسى. مؤكداً «أن إختياره في هذا المركز، لفتة معبّرة جداً من الرئيس دونالد ترمب حيال لبنان».

وزير المالية اللبناني الأستاذ ياسين جابر

نائب رئيس البنك الدولي عثمان ديون

التأكيد على الاستقرار الأمني

كما لوحظ حرص وزير المالية اللبناني معالي الأستاذ ياسين جابر على إبلاغ الوفدين المشاركين من المؤسستين الدوليتين، «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي»، التنويه بحيثيات الوضعين السياسي والأمني، خصوصاً العامل الأمني الذي لا يزال غير مستقر، ما يفرض عدم القدرة على الخروج بأي توقعات دقيقة للأوضاع المالية ومسارها. لكنه شدّد في المقابل، على أن لبنان مصمّم على أن يستعيد دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو يبذل جهوداً حثيثة ويُنفّذ سياسات واقعية تشجع على ذلك. في حين اتخذت وزارة المالية خطوات أساسية في إعادة ترتيب وضعها المالي من خلال إعادة التوازن للموازنة والابتعاد عن الاستدانة التي كانت سائدة.

البنك الدولي: لن نترك لبنان وحيداً

بدوره، أكد نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عثمان ديون، أن البنك «لن يترك لبنان يمشي وحيداً»، والشراكة معه قديمة ومستمرة وفعّالة، ويُواصل إلتزامه بدعمه في مسار التعافي والإصلاح، مشدّداً على «أن لبنان يُواجه تحدّيات إقتصادية كلية عميقة تتطلّب إصلاحات هيكلية متواصلة، إلاّ أنّ الإجراءات التي إتخذتها السلطات خلال الفترة الماضية تُعدّ خطوات مشجّعة للغاية على طريق الإستقرار وإستعادة النمو».

وأكد ديون «أن البنك الدولي مستعد لمواصلة العمل مع الحكومة اللبنانية ودعم جهودها في تعزيز الشفافية، وتحسين الخدمات، وتفعيل الإصلاحات المالية والمؤسساتية»، مشيراً إلى «أن البنك الدولي يُدير حالياً 15 مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ 1.8 مليار دولار في لبنان، تشمل برامج إجتماعية وتنموية وقطاعية واسعة»، لافتاً إلى «وجود 3 مشاريع معلّقة تحتاج إلى موافقة مجلس النواب اللبناني للمضي قدماً»، ومؤكّداً «أن إنجاز هذه الخطوة سيشكل رسالة ثقة مهمة للمجتمع الدولي وللمستثمرين».

وسلّط ديون الضوء، بعد إجتماع مع وزير المالية، على مشاريع تُدار بكفاءة عالية، وهي مشروع التحوُّل الرقمي بقيمة 150 مليون دولار، ومشروع دعم الأسر الأكثر فقراً بقيمة تقارب 200 مليون دولار، إضافة إلى مشاريع إستراتيجية بانتظار الإقرار.

وتطرّق ديون إلى «مشاريع حيوية جاهزة للإنطلاق فور صدور الموافقة البرلمانية، أبرزها مشروع إعادة إعمار مرفأ بيروت المدعوم بقرض قدره 250 مليون دولار وصندوق لإعادة الإعمار بقيمة مليار دولار، ومشروع المياه الهادف إلى تأمين مياه لبيروت الكبرى على مدار الساعة، ومشروع التحول الرقمي في وزارة المالية المخصص لإعادة هيكلة القطاع المالي وتعزيز الحوكمة».

خطة الحكومة اللبنانية لآلية إسترجاع الودائع: 100 ألف دولار نقداً وسندات طويلة الأجل

تكمن أهمية خطة الحكومة اللبنانية لآلية إسترجاع الودائع، محاولة التوازن بين 3 عوامل متناقضة: حاجات المودعين لإستعادة ودائعهم بالدولار الحقيقي، قدرة الدولة والمصارف على التمويل، وضبط الفجوة المالية الهائلة التي تستنزف الإقتصاد. وفق جريدة «النهار» اللبنانية، تكشف المسوّدة المسرّبة لقانون الفجوة المالية، الذي تعمل عليه الحكومة عن ملامح أولية لمسار تشريعي بالغ الحساسية، يُمهّد لإعادة هيكلة الودائع وتحديد آلية إستعادتها بعد سنوات من الغموض والتجميد. فالقانون لا يقدّم مجرّد تنظيم تقني للأموال العالقة، بل يُعيد رسم الخريطة الكاملة للعلاقة بين المودعين والمصارف والدولة، عبر تصنيف الودائع، وتحديد ما يُعتبر «نظامياً» وما يُعد «غير نظامي»، وتقسيط السداد على سنوات طويلة، وربط الجزء الأكبر من الأموال بشهادات مالية معزّزة بالأصول سيصدرها مصرف لبنان للمرة الأولى في هذا الحجم.

بيد أن هذا التوازن المشار إليه، يأتي على حساب إعادة تعريف الودائع نفسها، إذ يجري القانون عملية «تنظيف» شاملة للإلتزامات من خلال إستبعاد الأموال غير معروفة المصدر، والفوائد المرتفعة، والتحويلات المشبوهة، وحتى عمليات شراء الدولار الرسمي بعد تشرين الأول/أوكتوبر 2019، وهو ما يعني عملياً أن جزءاً من الإلتزامات قد لا يعترف به أساساً، أو سيُعاد إحتسابه بقيمة أقل.

ورغم طابع المسوّدة غير النهائي، فإنها ترسم مساراً واضحاً: وديعة مضمونة تصل إلى 100 ألف دولار تسدّد نقداً خلال 4 سنوات، وما فوق هذا السقف يتحوّل إلى سندات مالية طويلة الأجل بفوائد متواضعة، مدعومة بأصول مصرف لبنان وإيراداته المستقبلية. أما التمويل النقدي للمدفوعات الصغيرة، فسيأتي عبر المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، بالشراكة بين المصارف والمصرف المركزي.

من يشمل المشروع؟

جميع الودائع الموجودة في المصارف قبل 17 تشرين الأول/ أوكتوبر 2019، ولا يشمل فروع المصارف الأجنبية (تطبّق عليها عقودها الخاصة).

ما هو الحدّ المضمون من كل وديعة؟

الحدُّ الأقصى المضمون: 100 ألف دولار لكل مودع، وتسدد هذه المبالغ نقداً بالدولار على 4 دفعات سنوية متساوية (أي خلال 4 سنوات).

الودائع التي تفوق 100 ألف دولار... كيف تسدد؟

أولاً: الودائع المتوسطة (بين 100 ألف و1 مليون دولار)، ويسترجع المودع 100 ألف دولار نقداً على 4 سنوات، والمبلغ

المتبقّي يتحوّل إلى شهادات مالية (فئةA)، مدعومة بأصول مصرف لبنان، بفائدة 2 % سنوياً.

ثانياً: الودائع الكبيرة (بين 1 و5 ملايين دولار)

يسترجع المودع 100 ألف دولار نقداً على 4 سنوات، والمبلغ المتبقّي يُحوّل إلى شهادات مالية (فئةB) بفائدة 2 % سنوياً.

ثالثاً: الودائع الضخمة (أكثر من 5 ملايين دولار)

يسترجع المودع 100 ألف دولار نقداً على 4 سنوات، والمبلغ المتبقي يتحوّل إلى شهادات مالية (فئة C بفائدة 2 % سنوياً.

ما هي الشهادات المالية؟

أوراق مالية طويلة الأجل يصدرها مصرف لبنان، ومدعومة بإيرادات وأصول البنك المركزي، مثل أرباح الذهب والفائدة: 2 % سنوياً (غير مركبة).

مَن يُموّل السحوبات النقدية؟

المؤسسة الوطنية لضمان الودائع — بعد تعديل قانونها، والتمويل موزّع بين: مصرف لبنان والمصارف التجارية.

كيف يحتسب «المودع الواحد»؟

تجمع كل حسابات المودع في كل المصارف وتُعتبر وديعة واحدة، والحسابات المشتركة تقسم حسب الإتفاق، أو بالتساوي عند غياب إتفاق.

أي ودائع قد تخضع لتخفيض (Non-regular deposits)؟

قد تعاد إحتساب الودائع التالية بقيمة أقل: الأموال غير معروفة المصدر، والفوائد التي تفوق سقفاً محدداً، والتحويلات للخارج بعد بدء الأزمة وشراء الدولار بالسعر الرسمي بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

هل يمكن تعديل قيمة المدفوعات لاحقاً؟

يُمكن للحكومة زيادة المبالغ المسدّدة أو تسريع السداد عبر مراسيم في مجلس الوزراء تبعاً للظروف الإقتصادية.

تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية النصف الأول من العام 2025
القطاع المصرفي الإماراتي يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الموجودات

تشير بيانات المصارف المركزية العربية إلى أن الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية قد بلغت نحو 5.3 ترليونات دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025 (بإستثناء سوريا)، أي بزيادة 6.7 % عن نهاية العام 2024، مقارنة بنسبة نمو 8.7 % خلال العام 2024 بأكمله و8.0 % خلال العام 2023 بأكمله.

وبالتوازي، بلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 3.2 ترليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، مسجّلة زيادة بنسبة 5.6 % عن نهاية العام 2024، مقابل زيادة بنسبة 7.6 % خلال العام 2024 و7.7 % خلال العام 2023. كما وصل حجم الإئتمان المجمّع للقطاع الى نحو 3.1 تريليون دولار، وبزيادة 5.0 % عن نهاية العام 2024، مقابل 5.9 % و5.5 % خلال عاميّ 2024 و2023 تواليا. وأخيراً، بلغت حسابات رأس المال قرابة 588 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 4.8 % عن نهاية العام 2024، مقابل نسبة نمو 8.0 % و7.0 % خلال عاميّ 2024 و2023 تواليا.

وبالنسبة إلى الحجم النسبي للقطاع المصرفي العربي، فقد بلغت نسبة موجودات القطاع الى الناتج المحلي الإجمالي العربي قرابة 142 % في نهاية العام 2024، مقارنة بـ 133 % في نهاية العام 2023، و119 % في نهاية العام 2022، و138 % في نهاية العام 2021، و156 % في نهاية العام 2020.

رتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية في حجم الموجودات، والتي بلغت 1,354 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1,283.8 مليار دولار، فالقطري (583.8 مليار دولار)، فالمصري (481.5 مليار دولار)، فالكويتي (317.9 مليار دولار)، فالبحريني (252.3 مليار دولار)، فالمغربي (221.2 مليار دولار)، فالجزائري (194.2 مليار دولار – نهاية 2024)، فالعراقي (140.7 مليار دولار)، فالعُماني (121.9 مليار دولار)، فاللبناني (103.5 مليار دولار (، فالأردني (90.5 مليار دولار)، فالتونسي (59.9 مليار دولار – حتى مايو/ أيار 2025)، فالليبي (38.3 مليار دولار)، فالفلسطيني (27.2 مليار دولار)،، فالسوداني (10.9 مليار دولار)، فاليمني (7.5 مليار دولار)، فالموريتاني (5.7 مليار دولار)، فالجيبوتي (3.9 مليار دولار)، فالصومالي (2.0 مليار دولار – حتى مارس/آذار 2025)، وأخيراً جزر القمر (505 مليون دولار – حتى مارس/آذار 2025). ويُظهر الجدول رقم 1 تطور البيانات المالية الاساسية للقطاعات المصرفية العربية خلال السنوات الثلاث الاخيرة، كما يُظهر الرسم البياني رقم 3 الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام 2024.

حجم موجودات القطاعات المصرفية العربية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لدولها

يتفاوت الحجم النسبي للقطاعات المصرفية العربية مقارنة بحجم إقتصاد دولها، حيث تشير بيانات نهاية العام 2024 أن نسبة موجودات القطاع المصرفي البحريني الى الناتج المحلي الإجمالي للبحرين قد بلغت 528 %، فيما تنخفض الى نسبة 17 % للقطاع المصرفي في الصومال. يُظهر الرسم البياني رقم 4 أن 12 قطاعاً مصرفياً عربياً يزيد حجم موجوداتها عن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولهم.

رسم بياني 1: تطور البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العربي (مليار دولار)

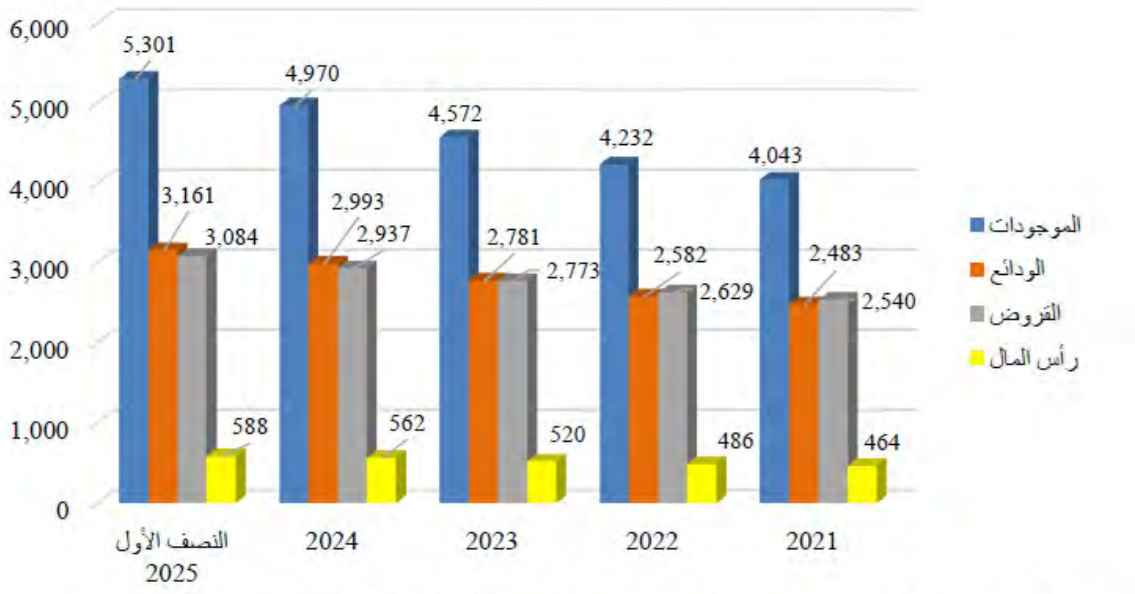

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية. ملاحظة: باستثناء سوريا.

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي (مليار دولار)

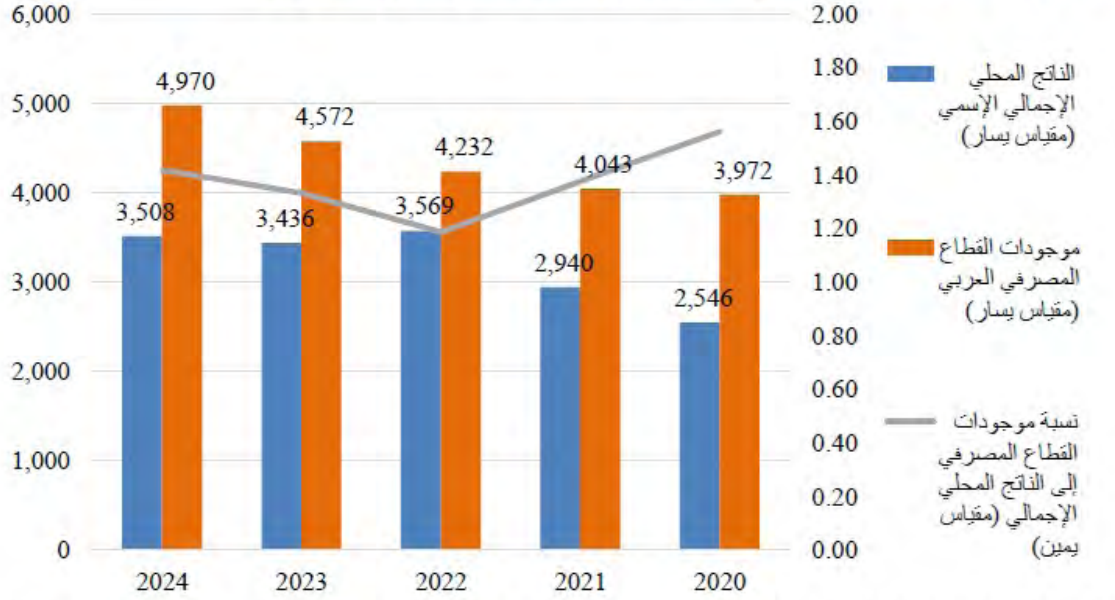

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي. ملاحظة: باستثناء سوريا.

رسم بياني 3: نسبة موجودات القطاعات المصرفية العربية من المجموع (%) – 2024

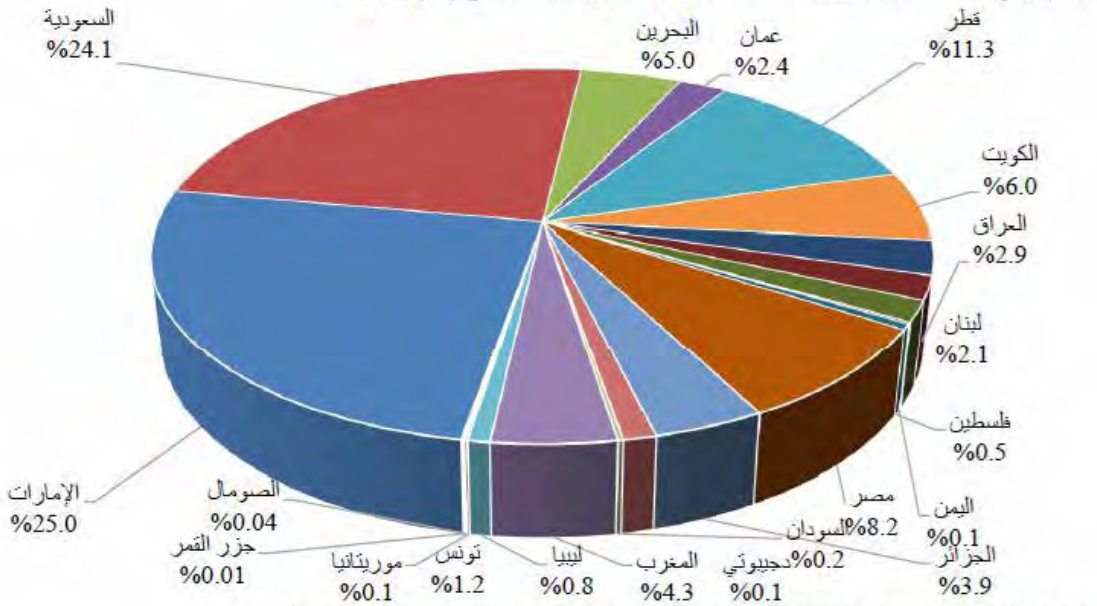

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية.

رسم بياني 4: موجودات القطاعات المصرفية العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدولها (%) – 2024

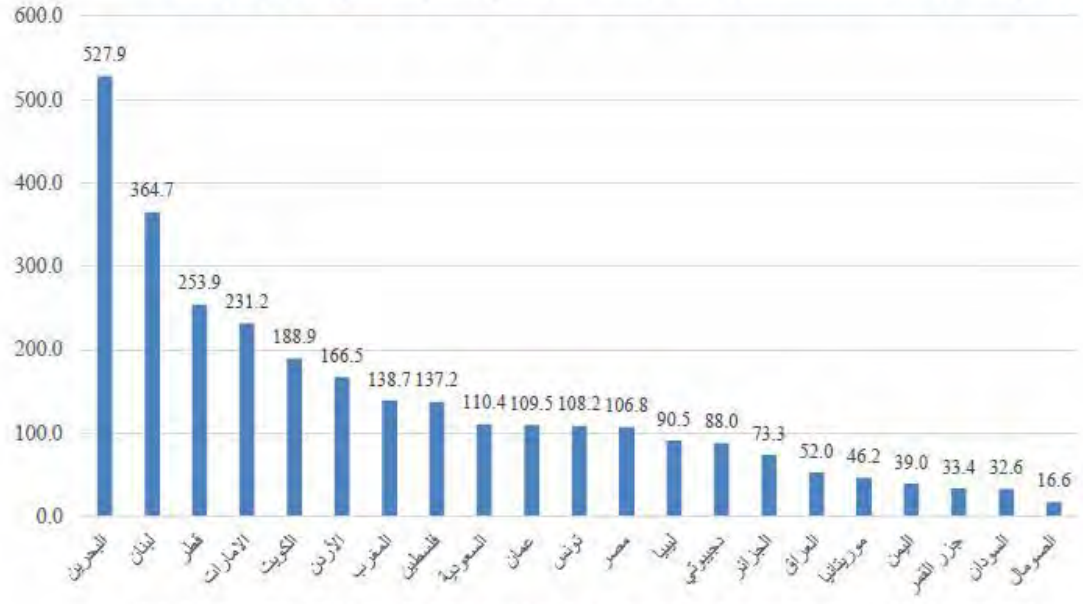

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي.

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليار دولار)

	مجموع الموجودات			مجموع الودائع			القروض والديون			حسابات رأس المال		
	النصف الاول 2025	2024	2023	النصف الاول 2025	2024	2023	النصف الاول 2025	2024	2023	النصف الاول 2025	2024	2023
الامارات	1,354.0	1,241.5	1,109.5	833.3	778.3	688.8	515.8	499.0	470.1	148.6	145.6	133.1
السعودية	1,283.8	1,198.4	1,055.2	766.9	718.0	659.6	1,045.5	973.4	854.9	164.0	157.1	144.3
قطر	583.8	562.3	541.0	289.2	282.1	270.9	364.7	352.5	338.4	58.5	54.0	52.4
مصر	481.4	409.1	459.7	298.3	265.2	328.2	329.3	295.7	344.6	32.0	27.1	28.7
الكويت	318.0	299.6	286.5	167.8	165.0	159.2	155.3	155.3	149.2	56.0	51.6	49.0
البحرين	252.3	247.8	238.5	95.9	80.3	83.1	61.6	58.2	57.1	29.8	29.3	28.2
المغرب	221.2	215.4	186.4	155.7	153.3	131.9	165.7	163.9	143.5	20.4	19.7	17.7
الجزائر	194.2	194.2	182.2	126.9	126.9	113.9	150.3	150.3	145.2	14.9	14.9	14.0
العراق	140.7	144.4	157.9	89.3	94.5	102.7	55.1	56.5	54.0	17.7	18.0	14.7
عمان	121.9	117.1	110.2	85.9	82.7	75.8	87.6	83.9	78.7	17.7	17.0	16.3
لبنان	103.5	103.1	20.2	88.1	87.9	16.4	6.8	7.3	1.8	5.2	4.8	0.9
الاردن	90.5	88.9	84.6	56.3	55.2	51.9	69.3	66.6	64.7	10.8	10.7	10.2
تونس	60.0	57.4	52.1	37.2	35.7	33.4	47.9	46.1	42.0	5.0	5.0	4.6
ليبيا	38.3	38.2	33.2	29.1	29.9	26.3	6.5	6.7	6.0	3.3	2.7	1.9
فلسطين	27.2	24.5	22.8	20.9	18.2	17.6	12.6	11.9	11.9	2.4	2.3	2.3
السودان	10.9	9.2	14.6	6.8	5.9	8.8	2.1	1.9	4.0	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
اليمن	7.5	7.4	7.0	5.0	5.3	5.3	1.7	2.0	2.3	0.3	0.4	0.4
موريتانيا	5.7	4.9	4.6	3.6	3.3	2.9	3.7	3.2	2.5	1.1	1.0	0.9
جيبوتي	3.9	3.7	3.5	2.9	2.7	2.6	1.6	1.6	1.2	0.3	0.3	0.3
الصومال	2.0	2.0	1.8	1.7	1.7	1.4	0.5	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3
جزر القمر	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.04	0.04	0.04
المجموع	5,301.2	4,969.8	4,572.2	3,161.1	2,992.5	2,781.2	3,084.1	2,936.8	2,772.9	588.4	561.7	520.3

المصدر: المصارف المركزية العربية. ملاحظات: بيانات تونس لغاية مايو/أيار 2025، بيانات الصومال وجزر القمر لغاية مارس/آذار 2025، وبيانات الجزائر لغاية ديسمبر/كانون الاول 2024.

إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

التحوُّلات في النظام المالي العالمي
موجة من القلق لدى العديد من الدول حول هشاشة النظام المالي القائم على هيمنة الدولار
مستقبل المصارف العربية لن يُقاس بحجم أصولها فقط
بل بقدرتها على التكيُّف والمبادرة والتأثير
داخل منظومة مالية عالمية يُعاد تشكيلها اليوم بوتيرة متسارعة

يشهد العالم منذ بداية القرن الـ 21 تحوُّلات عميقة في النظام المالي العالمي تعكس تغيُّر موازين القوى الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية بين الشرق والغرب. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ساد نظام مالي يقوم على هيمنة الدولار الأميركي بإعتباره العملة الإحتياطية الأولى في العالم، وإستند هذا النظام إلى مؤسسات «بريتون وودز» التي أرست قواعد النظام النقدي والمالي الدولي لقرابة ثمانية عقود. ومع مرور الوقت، تطوّرت الأسواق المالية العالمية وتعمّقت ظاهرة العولمة المالية وتزايدت الترابطات بين الإقتصادات، إلاّ أنّ سلسلة من الأزمات والإضطرابات الكبرى أدّت إلى ظهور اتجاهات جديدة تسعى لإعادة تشكيل قواعد اللعبة المالية الدولية. وقد بدأت هذه التحوُّلات فعلياً بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008 التي كشفت هشاشة البنية المصرفية والإعتماد المفرط على السيولة الأميركية، ثم تسارعت مع جائحة «كوفيد19-»، ومع الحرب الروسية – الأوكرانية التي أعادت البعد الجيوسياسي إلى صميم العلاقات المالية الدولية. وقد أطلقت هذه التطوّرات مجتمعة مساراً جديداً نحو نظام أكثر تعددية في مراكزه وأكثر توازناً في أدواته النقدية والمالية.

وبرزت مجموعة بريكس كأحد أبرز رموز هذا التحوّل في توازن القوى الإقتصادية، إذ تمثّل اليوم قرابة 40 % من الناتج العالمي، بعد أن كانت لا تتجاوز 30 % قبل عقدين. كما أصبحت تضمّ في صيغتها الموسّعة بريكس بلاس (BRICS+) دولاً جديدة من العالم العربي وآسيا وإفريقيا مثل مصر والإمارات وإثيوبيا وإيران وإندونيسيا، لتشكل ما يزيد عن نصف سكان العالم ونحو 40 % من الناتج الإجمالي العالمي.

وقد منح هذا الوزن الإقتصادي والديموغرافي الكبير المجموعة قدرة متزايدة على التأثير في قرارات الحوكمة المالية العالمية وفي مسار الإصلاح داخل مؤسسات بريتون وودز. غير أنّ بريكس لم تتبلور بعد كرؤية موحّدة لإقامة نظام نقدي بديل بالكامل، بل تسير في مسار تدريجي يقوم على تعزيز إستخدام العملات المحلية في التجارة البينية، وتوسيع دور بنك تنمية جديد، وتطوير منصّات دفع إقليمية تسعى إلى تقليل الإعتماد على الدولار من دون إلغائه.

العقوبات المالية وإعادة توزيع الثقة الدولية

في السنوات الأخيرة، تزايد إستخدام الأدوات المالية كسلاح جيوسياسي من قبل القوى الغربية، خصوصاً من خلال العقوبات الاقتصادية وتجميد الأصول، ما أثار موجة من القلق لدى العديد من الدول حول هشاشة النظام المالي القائم على هيمنة الدولار. وقد مثّل تجميد جزء من إحتياطات روسيا بالعملات الأجنبية عاملاً مفصلياً في تسريع الوعي العالمي بمخاطر تركّز الأصول الإحتياطية في عملة واحدة، ودفع عدداً متزايداً من البنوك المركزية حول العالم إلى إعادة النظر في إستراتيجيات إدارة إحتياطاتها الدولية.

وفي هذا السياق، إتجهت دول عديدة إلى تنويع إحتياطاتها نحو الذهب بإعتباره أصلًا آمناً لا يخضع للعقوبات أو الرقابة الغربية المباشرة. وتشير بيانات مجلس الذهب العالمي إلى أن وتيرة شراء البنوك المركزية للذهب شهدت تسارعاً غير مسبوق خلال الأعوام الأخيرة، إذ بلغت المشتريات الصافية نحو 255 طناً في العام 2020 متأثرة بجائحة «كوفيد19-»، وإرتفعت إلى نحو 463 طناً في العام 2021، ثم قفزت إلى 1,081 طناً في العام 2022 وهو أعلى مستوى مسجّل منذ بداية تسجيل هذه البيانات. وفي العام 2023 إستقرت المشتريات عند مستوى 1,037 طناً، قبل أن تسجّل في عام 2024 نحو 1,045 طناً، ما يؤكد إستمرار الإتجاه الصاعد رغم إستقرار الأسواق المالية العالمية نسبياً.

يعكس هذا المسار التصاعدي المتواصل في إحتياطات الذهب تحوّلاً بنيوياً في مفهوم الأمان المالي الدولي، إذ لم يعد مقتصراً على العملات الصعبة التقليدية، بل أصبح يشمل أصولًا حقيقية تضمن إستقلالية القرار النقدي للدول. ويُلاحظ أنّ الدول الناشئة، خصوصاً في آسيا والشرق الأوسط، كانت الأكثر نشاطًا في هذا المجال، حيث مثّلت الصين وتركيا والهند وكازاخستان ومصر أبرز المشترين خلال هذه الفترة. ويعكس هذا التحوّل فقداناً جزئياً للثقة في حيادية النظام المالي الدولي القائم، ورغبة متنامية في بناء مظلة إحتياطية أكثر تنوّعاً في مواجهة الأزمات الجيوسياسية أو العقوبات المحتملة.

ومن هذا المنطلق، يُمكن إعتبار إزدياد حيازة الذهب لدى البنوك المركزية إشارة واضحة إلى إعادة توزيع الثقة الدولية من النظام القائم على الدولار وحده نحو نظام أكثر تعدّدية وإستقلالية، يُعيد التوازن بين الأصول النقدية والذهب كدعامة مزدوجة للإستقرار المالي العالمي.

إستمرار هيمنة الدولار وتوازن القوى النقدية

رغم التوجُّه المتنامي نحو تقليل الدولرة، فإن الدولار لا يزال يحتفظ بمكانته المركزية في النظام المالي الدولي. فبحسب أحدث بيانات صندوق النقد الدولي لا يزال يُشكل الدولار الأميركي نحو 58 % من إجمالي الإحتياطات الرسمية العالمية، بعدما كان يبلغ 72 % في مطلع الألفية. أما اليورو فيحتل المرتبة الثانية بقرابة 20 %، في حين تقترب حصة كل من الين الياباني والجنيه الإسترليني من 6 %، بينما لا تزال حصة اليوان الصيني في حدود 2 % فقط من الإحتياطات العالمية. وقدّر إجمالي الإحتياطات الرسمية للدول عند حدود 12.5 تريليون دولار في العام 2024. وتُظهر هذه الأرقام بوضوح أن كل مئة دولار من إحتياطات العالم تضم حوالي 58 دولاراً بالدولار، ما يعني أن العمود الفقري للنظام المالي لا يزال أميركياً في جوهره رغم التغيُّرات الجارية في الأطراف.

وإذا إنتقلنا إلى أنظمة المدفوعات عبر الحدود، تُظهر البيانات الحديثة الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية إستمرار هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي خلال العام 2025. فبحسب بورصة لندن، تجاوزت حصة الدولار 50 % من إجمالي المدفوعات العالمية عبر شبكة سويفت في يناير/ كانون الثاني 2025، وهو مستوى لم يُسجل منذ عقود، ما يعكس تجدُّد الطلب العالمي على العملة الأميركية في ظل تشديد السياسة النقدية الأميركية وإرتفاع أسعار الفائدة مقارنة ببقية الإقتصادات الكبرى. وفي المقابل، أظهر تقرير SWIFT RMB Tracker لشهر أغسطس/آب 2025 أن حصّة اليوان الصيني بلغت نحو 2.88 % من إجمالي المدفوعات العالمية، لتنخفض إلى 2.11 % عند إستبعاد المعاملات داخل منطقة اليورو، في حين بقيت حصة اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني دون تغيير يُذكر عن مستوياتها السابقة. وتشير هذه الأرقام إلى أن النظام المالي الدولي لا يزال يدور حول الدولار بإعتباره العملة المهيمنة في التسويات والمدفوعات الدولية، بينما يُواصل اليوان الصيني توسّعه التدريجي ولكن المحدود في شبكة المدفوعات العالمية، في ظل إستمرار الفوارق الكبيرة في السيولة والثقة والعمق المالي بين النظامين الماليين الأميركي والصيني.

الرقمنة المالية والتحوُّل نحو عملات البنوك المركزية الرقمية

تشهد البنية التحتية للنظام المالي العالمي تحوّلاً جذرياً بفعل الثورة الرقمية التي أعادت صياغة طبيعة المدفوعات والتسويات الدولية. فقد توسّعت خلال السنوات الأخيرة أنظمة المدفوعات الفورية الوطنية والإقليمية التي تتيح تحويل الأموال في ثوانٍ معدودة، مما قلّل من تكاليف المعاملات وسرّع وتيرة التسويات عبر الحدود. ومع تزايد أهمية سرعة المدفوعات وكفاءتها، بدأت القوى الاقتصادية الكبرى بتطوير بنى تحتية مالية بديلة أو مكملة لشبكة سويفت التقليدية، مثل النظام الروسي SPFS والنظام الصيني CIPS، اللذين يسعيان إلى تعزيز الإستقلال المالي وتخفيف الاعتماد على الأنظمة الغربية.

ورغم أن حجم هذين النظامين لا يزال محدوداً مقارنةً بسويفت من

حيث عدد المستخدمين وحجم المعاملات، فإنهما يعكسان اتجاهاً عالمياً نحو تنويع قنوات التسوية الدولية وبناء شبكات مالية أكثر مرونة وأقل خضوعاً للمخاطر الجيوسياسية.

وفي موازاة ذلك، تشكل العملات الرقمية للبنوك المركزية الركيزة الأكثر تقدماً في مسار الرقمنة المالية الجديدة. ووفق تقارير المجلس الأطلسي وصندوق النقد الدولي، فإن أكثر من 137 دولة تمثل نحو 98 % من الناتج العالمي، تدرس أو تطوّر مشاريع لإطلاق عملاتها الرقمية، في حين إنتقلت 72 دولة إلى مراحل متقدمة من التجريب أو التنفيذ. وقد أطلقت دول مثل جزر البهاماس ونيجيريا وجامايكا عملاتها الرقمية رسمياً، بينما وصلت تجارب الصين والهند إلى مراحل تطبيق واسعة لليوان والروبية الرقميين. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأعوام المقبلة تسارعاً في إصدار هذه العملات ليصل عددها إلى ما لا يقل عن 15عملة رقمية للبنوك المركزية في حلول العام 2030، ما قد يُحدث تحوُّلاً عميقاً في أنماط المدفوعات والتسويات المالية حول العالم.

وتكمن أهمية هذا التحوُّل في كونه لا يقتصر على البعد التقني فحسب، بل يشمل إعادة هيكلة جوهرية للنظام المالي الدولي. فإعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية يُمكن أن يقلّل من الإعتماد على الوسطاء التقليديين، ويُخفض تكاليف التحويلات العابرة للحدود، ويُسهم في تعزيز الشمول المالي والشفافية. لكنه في الوقت ذاته يثير تحديات تنظيمية وأمنية كبرى تتعلق بحماية البيانات والخصوصية، وبمخاطر الأمن السيبراني، وبالتوازن بين السرعة والإستقرار المالي. ومن ثمّ، فإن الرقمنة المالية في مختلف مستوياتها تمثل اليوم مرحلة انتقالية نحو نظام مالي جديد تتداخل فيه التكنولوجيا مع السيادة النقدية، وتتقاطع فيه إعتبارات الكفاءة مع ضرورات الأمان والثقة.

إنعكاسات التحوُّلات على الإقتصادات العربية والقطاع المصرفي العربي

أفرزت التحوُّلات الجارية في النظام المالي العالمي واقعاً جديداً للإقتصادات العربية التي أصبحت تتأثر بشكل مباشر بتبدّل موازين القوى النقدية والمالية الدولية. فمع تصاعد التوجُّه نحو تنويع الإحتياطات وتقليل الإعتماد الأحادي على الدولار، تُواجه الدول العربية تحدّياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة التكيُّف مع التحوُّلات العالمية، مع الحفاظ على إستقرار سياساتها النقدية والمالية. وفي هذا الإطار، سجّل القطاع المصرفي العربي أداءً متقدّماً يعكس قدرته على الصمود والتموضع ضمن بيئة مالية متقلبة. ووفقاً لأحدث البيانات حتى نهاية النصف الأول من العام 2025، بلغ إجمالي الأصول المصرفية العربية نحو 5.3 تريليونات دولار، وهو أعلى مستوى تاريخي يسجله القطاع حتى الآن، ما يعكس عمق الأسواق المالية العربية واتساع حجم النشاط المصرفي. كما وصلت الودائع إلى حوالي 3.2 تريليونات دولار، مدعومة بنمو السيولة في الأسواق الخليجية وتزايد الثقة في الأنظمة المصرفية، في حين بلغت محفظة القروض والتسهيلات الإئتمانية نحو 3.1 تريليونات دولار، ما يعكس دور المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية والتنموية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. أما رأس المال المجمّع للمصارف العربية فقد تجاوز 588 مليار دولار، وهو مؤشر على متانة القاعدة الرأسمالية للمصارف وإستمرار قدرتها على الإمتثال لمعايير كفاية رأس المال التي تفرضها لجنة بازل، مما يُعزّز الإستقرار المالي الإقليمي ويُحدّ من المخاطر النظامية المحتملة.

هذه المؤشرات تؤكد أن القطاع المصرفي العربي يمثّل أحد الأعمدة الرئيسة للإقتصادات الوطنية، حيث تشكل أصوله مجتمعة أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية ككل، كما يُعدّ محركاً أساسياً لتمويل التنمية والإستثمار. ومع ذلك، فإن حجم هذه الأصول الهائل يفرض تحدّيات جديدة في ظل التحوُّلات العالمية الجارية، خصوصاً مع توسع نطاق الرقمنة المالية وإرتفاع متطلّبات الإمتثال التنظيمي وتزايد المخاطر السيبرانية. فالقطاع المصرفي العربي مطالب اليوم بتعزيز إستثماراته في التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع الحديثة، والإنخراط في مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية التي يجري تطويرها على المستويين الإقليمي والدولي، بما يضمن له مكانة فاعلة في النظام المالي العالمي الجديد. كما أن التحوّلات في أنماط التمويل الدولية وإتجاه بعض التكتلات الإقتصادية الكبرى نحو تسوية التعاملات بالعملات المحلية تُحتّم على المصارف العربية تنويع محافظها بالعملات الأجنبية وتوسيع شبكة علاقاتها المراسلة لتشمل مراكز مالية في آسيا وإفريقيا إلى جانب المراكز التقليدية في أوروبا وأميركا الشمالية.

إن هذه الأرقام ليست مجرّد مؤشرات مالية، بل تعبّر عن مرحلة

نضج واستقلال نسبي للنظام المصرفي العربي في مواجهة التحولات العالمية. فإرتفاع الأصول والودائع والقروض يُوازيه تحسّن في جودة رأس المال والإدارة المصرفية، مما يمنح المصارف العربية قدرة على إمتصاص الصدمات والتكيُّف مع التطورات المتسارعة في الأسواق الدولية. إلاّ أن هذا النجاح يحتاج إلى أن يُستكمل بسياسات تكاملية بين الدول العربية، تهدف إلى تعزيز التنسيق بين البنوك المركزية، وتطوير سوق مالية عربية موحدة أو مترابطة قادرة على التعامل بكفاءة مع النظام المالي العالمي متعدّد الأقطاب الذي يتشكل اليوم.

في المحصّلة، يقف العالم اليوم على أعتاب مرحلة مالية جديدة تتسم بالتعدّدية والتنافس والتحوُّل التكنولوجي العميق، حيث لم يعد النظام المالي العالمي كما عرف خلال العقود الماضية قائماً على قطب واحد وهيمنة مطلقة للدولار، بل يتجه تدريجاً نحو توازن نسبي بين مراكز قوة مالية متعدّدة. ومع أن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بالدور المحوري في التسويات الدولية والتمويل العالمي، إلاّ أنّ صعود التكتلات الإقتصادية الجديدة مثل بريكس، وإنتشار العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتنامي إستخدام العملات المحلية في التجارة البينية، كلُّها مؤشّرات على ولادة نظام مالي أكثر تنوُّعاً وأقل تبعية.

في خضمّ هذه التحوُّلات، يقف العالم العربي أمام فرصة تاريخية لإعادة تموضعه داخل الخريطة المالية العالمية، مستنداً إلى قطاع مصرفي ضخم تجاوزت أصوله 5.3 تريليونات دولار، ورأس مال مجمّع يفوق 588 مليار دولار، ما يؤهّله لأن يكون لاعباً إقليمياً مؤثراً في مسار التمويل والإستثمار العالمي. غير أن هذه الفرصة لا يمكن أن تتحقق إلاّ عبر رؤية تكاملية عربية تقوم على تعميق التعاون بين البنوك المركزية العربية، وتوسيع مشاريع التحول الرقمي والذكاء المالي، وتعزيز الشفافية والحوكمة في مواجهة التحديات التنظيمية والمخاطر السيبرانية.

إنّ النظام المالي العالمي الجديد لن ينتظر المتأخرين، بل سيكافئ الدول والمؤسسات التي تبادر إلى التكيُّف السريع والإبتكار. ومن هنا، فإنّ مستقبل المصارف العربية لن يُقاس بحجم أصولها فقط، بل بقدرتها على التكيُّف والمبادرة والتأثير داخل منظومة مالية عالمية يعاد تشكيلها اليوم بوتيرة متسارعة. فالتحوُّل لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة إستراتيجية لضمان الإستقرار والمكانة والدور في عالم يتغيّر على إيقاع التكنولوجيا والتكتلات الإقتصادية والتحوُّلات النقدية الكبرى.

إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

حيث الطموح يشكل المستقبل

نحوّل الرؤى إلى إنجازات، جنباً إلى جنب

نحن في البنك الأهلي نقف مع أولئك الذين يسعون للوصول لآفاق جديدة، ونؤمن بأن الحلم لا يعني حدوداً بل آفاقاً جديدة وصناعة مستقبل.

طموحنا لا يعرف الحدود وندعوكم من شركات وأفراد للإنضمام إلينا في بناء مستقبل ملىء بالفرص اللامتناهية.

بطموحاتكم نصنع الإنجازات وبخدماتنا المصرفية نسعى لتحويل رؤاكم الجريئة إلى واقع ومعكم نبتكر، نتقدم، ونرتقي.

البنك الأهلي. بطموحاتكم نصنع المستقبل.

البنك الأهلي
ahlibank

البنك المركزي الأوروبي يُحذّر من صدمات مقبلة «غير مسبوقة»

في خطوة تُعيد خلط الأوراق في البيئة المصرفية الأوروبية، عرض البنك المركزي الأوروبي في الأسابيع الأخيرة من العام 2025 مقترحاته لتبسيط متطلّبات رأس المال لبنوك منطقة اليورو، في حين تسعى أسواق بريطانيا والولايات المتحدة المصرفية لتخفيف الضغوط عن بنوكها. وتهدف مقترحات البنك المركزي الأوروبي لتبسيط اللوائح التنظيمية لما بعد أزمة العقارات الأميركية في العام 2008 وتداعياتها على المصارف في العالم، والتي تعتبرها البنوك الأوروبية معقّدة للغاية، وقد إضُطرّت لإعتمادها نتيجة أزمة أميركية الأصل.

فيُوصي البنك المركزي الأوروبي اليوم بدمج إحتياطات رأس المال، لكنه يضع خطاً أحمر، وهو عدم تخفيض المتطلّبات الإجمالية للبنوك، فيتّجه البنك المركزي الأوروبي نحو تبسيط القواعد المصرفية، لكن لا تحرير للقطاع المصرفي في الأفق.

فمنذ العام 2008، عزّزت البنوك في منطقة اليورو إحتياطاتها الرأسمالية كشرط لإستمرار المواجهة. واليوم تُطالب هذه البنوك بتخفيف هذه المتطلّبات في ظل ضغوط من لندن وول ستريت. لكن البنك المركزي الأوروبي يُلوّح بخطر الصدمات الخارجية، ويرفض أيّ تحرير خطير للقطاع المصرفي. وقد أدّى هذا الشرط الذي يُشرف عليه البنك المركزي الأوروبي مباشرة منذ العام 2014، إلى إنشاء نظام صارم ولكنّه معقّد. ويرى القطاع المصرفي الأوروبي أن هذا الإطار التنظيمي يضعه في وضع غير مؤاتٍ مقارنةً بنظرائه الأميركيين والبريطانيين، الذين يتجهون الآن نحو تخفيف بعض القواعد.

وتدعو بنوك عدة علناً إلى تخفيض هذه المتطلّبات لتحرير رأس المال، والهدف من ذلك مزدوج: تحفيز الإقراض للإقتصاد، وقبل كل شيء، تحسين مكافآت المساهمين.

وقد لاقت هذه الحجة صدىً واسعاً حتى في برلين، حيث يعتبر الألماني فريدريش ميرتز اللوائح الأوروبية «صارمة للغاية» في بيئة النسيج الإقتصادي.

مع ذلك، لا يزال البنك المركزي الأوروبي ثابتاً على موقفه. وترفض إيزابيل شنابل، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي ومرشحة لخلافة كريستين لاغارد على رأس البنك، حجة التخلّف التنافسي قائلة: «إنها خرافة»، مؤكدة أن «المتطلبات المالية عزّزت، لا أضعفت القدرة التنافسية للبنوك الأوروبية». وتؤكد سلطات منطقة اليورو (المفوضية) مجدّداً ضرورة الحفاظ على إستقرار القطاع المصرفي. ويتناقض نهج البنك المركزي الأوروبي المتحفظ تناقضاً حاداً مع الإجراءات الأكثر جرأة المتخذة في واشنطن ولندن، والتي قد تخيّب آمال المؤسسات داخل الإتحاد النقدي الأوروبي.

* إندماج إستراتيجي لتخفيف عبء إحتياطي رأس المال: الإحتياطي الوقائي من المخاطر النظامية (CYRB) وإحتياطي رأس المال المضاد للدورات الإقتصادية (CCYB)

يسعى البنك المركزي الأوروبي إلى تحقيق توازن دقيق: الإستجابة لدعوات التبسيط من دون المساس بمستوى المرونة الحالي. ويقترح تعزيز فريق العمل، الذي جاء ثمرة أشهر من المناقشات، معالجة الطبقات المعقّدة لإحتياطات رأس المال الإحتياطية، وهي إحتياطات يُلزم القانون البنوك بالإحتفاظ بها لإستيعاب الخسائر من دون اللجوء إلى الأموال العامة في حال وقوع أزمة. وتشمل هذه الإحتياطات حالياً حدّاً أدنى إلزامياً مشرّفاً بين جميع البنوك، وإحتياطي رأس مال إحتياطي مضاد للدورات الإقتصادية (CCYB : le coussin de fonds propres contra-cyclique) يُفعَّل خلال فترات فرط نشاط الإئتمان، وإحتياطات أخرى مرتبطة بمخاطر محدّدة، لا سيما التعرّض للديون السيادية أو العقارات.

أبرز الإجراءات الملموسة التي أعلنتها مصادر مطلعة هي دمج مُتَطلّبيْن مُنْفَصلين: إحتياطي المخاطر النظامية : CYRB (Coussin de Risque Systemique)) وإحتياطي رأس المال المضاد للدورات الإقتصادية (CCYB).

يسمح إحتياطي المخاطر النظامية للسلطات الوطنية بفرض مُتطلّبات رأسمالية إضافية عند تحديد مخاطر لا يُغطيها الإطار العام. ويتفاوت معدّله الحالي بشكل كبير داخل الإتحاد الأوروبي، حيث يُراوح بين 0.5 % في المجر وإيطاليا، فيما بلغ 7 % في الدانمارك. ويهدف دمج هاتين الآليتين إلى تقليل عدد القواعد من دون المساس بمتطلّبات رأس المال الإجمالية، وسيظل مقدار رأس المال المطلوب بموجب الإحتياطي المُدمّج خاضعاً لتقدير السلطة الإشرافية الوطنية، مما يضمن مرونة مُوجهّة.

* ماذا عن بنوك فرنسا وألمانيا أكبر قطاعين في منطقة اليورو؟

شكّلت جهود البنك المركزي الأوروبي لتبسيط قواعد رأس المال هذه، حافزاً لنقاشات مطوّلة حول الهيكل المصرفي الأوروبي. وإستمر التباين الشديد في المصالح الوطنية، مما أدّى إلى تسويات لم تُرضِ الجميع. فعلى سبيل المثال، دعت فرنسا إلى إلغاء بعض

متطلّبات رأس المال التي تؤثر على أكبر سبعة بنوك عالمية في منطقة اليورو (أربعة منها فرنسية)، بالإضافة إلى المؤسسات التي تتجاوز ميزانياتها العمومية 100 مليار يورو. في المقابل، أرادت ألمانيا، حيث تُمثّل المؤسسات الإئتمانية الإقليمة والصغيرة ما يقرب من نصف القطاع، معاملة أكثر مرونة لهذه الجهات الفاعلة ومتطلّبات رأس مال أكثر صرامة أو شدّة.

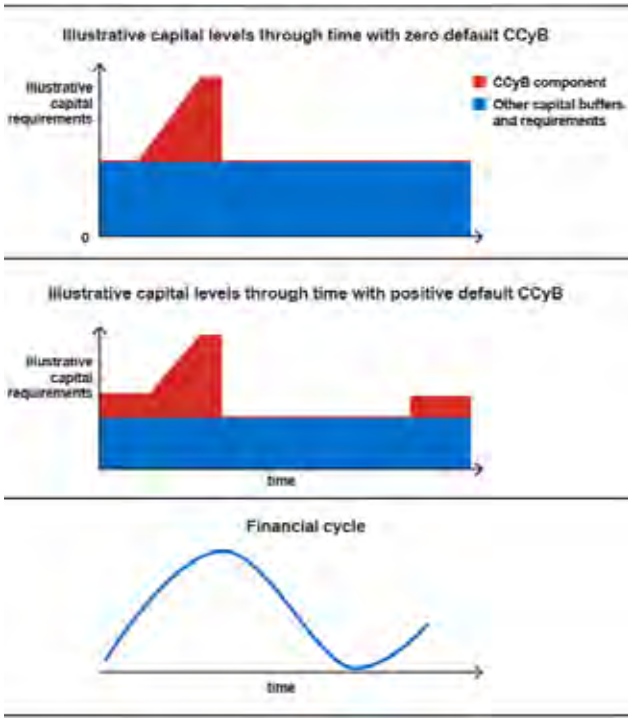

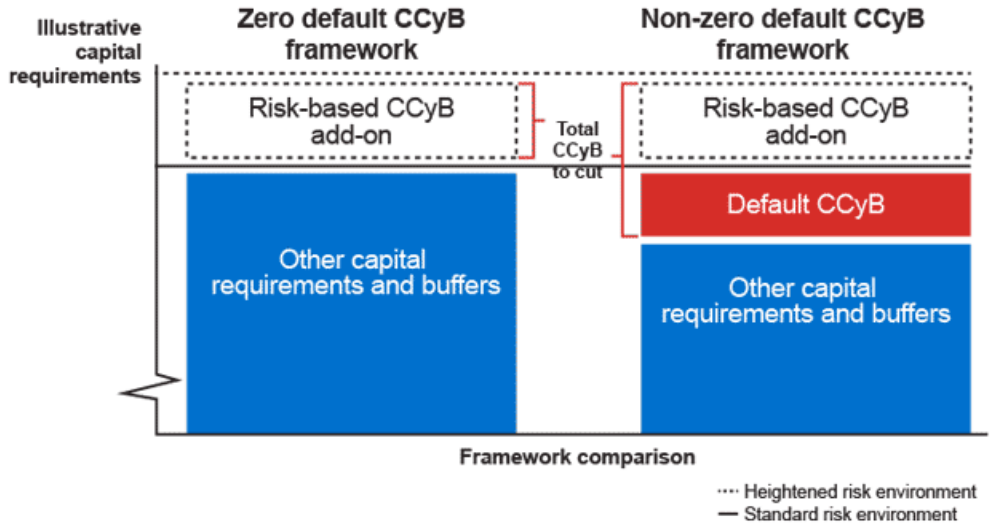

لم تحظ أيّ من هذه المقترحات الجريئة بالدعم الكافي لإعتمادها كإجراءات نهائية، وستُطرح فقط كخيارات محتملة في التقرير النهائي، الذي سيكتفي بالتوصيات بأن يستلهم المشرّعون الأوروبيون من النماذج السويسرية والبريطانية والأميركية. وبناءً على ذلك، فقد تمّ إستبعاد إنشاء إطار عمل خاص بالبنوك الصغيرة، والذي كان مُفضّلاً لدى ألمانيا، في الوقت الراهن. ومع ذلك، تمكّن فريق العمل من التوصُّل إلى توافقٍ في الآراء حيال تخفيف «العبء البيروقراطي». ويُعَدُّ إقتراح توحيد البيانات التي تُرسلها البنوك إلى الجهات الرقابية وسلطات الإبقاء والمعاهد الإحصائية خطوةً ملموسة نحو خفض تكاليف الإمتثال من دون المساس بقوة الميزانية العمومية.

* تبسيط القواعد الموالية نعم، ولا للتمرير الإقتصادي الخطير!

موقف البنك المركزي الأوروبي واضح: يجب ألاّ يكون التبسيط مرادفاً للتحرير الإقتصادي. وفي هذا الإطار كان الإقتصادي الإسباني والوزير لوي دي غيندوس حذر بالفعل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2025 قائلاً: «لدينا خطوط حمراء»، مؤكداً أن «مستوى رأس المال ومرونة البنوك الأوروبية أمران أساسيان». ويستند هذا الحذر بشكل مباشر إلى سوابق تاريخية وحديثة، إذ يسعى مسؤولو منطقة اليورو إلى تجنّب التحرير الإقتصادي المفرط بأي ثمن، على غرار ما حدث في التسعينيات من القرن الماضي والألفية الجديدة، والذي أدّى إلى إنهيار في العام 2008. ومؤخراً، بات بالإمكان إستذكار أزمة البنوك الأميركية الإقليمية في العام 2023، والتي تعُزى جزئياً إلى عدم كفاية الرقابة، كتذكير بالمخاطر المرتبطة بالتيسير النقدي المفرط نتيجة سياسة الإحتياطي الفيدرالي لإستيعاب حاجة البنوك. كما أن مثال بنك إنكلترا، الذي خفّض توصيته حيال حجم رأس المال لتحفيز الإقراض، أو قرار الولايات المتحدة سحب التوجيهات التي تحدّ من القروض ذات الرافعة المالية، يُعزّز نهج البنك الأوروبي المتحفظ في فرانكفورت.

في ظل هذه الأجواء المصرفية، ومقترح تبسيط القواعد المالية، حذّر البنك المركزي الأوروبي مؤسسات منطقة اليورو من ضرورة الإستعداد لصدمات غير مسبوقة، مؤكداً خطر التوترات الجيوسياسية، والتغيُّرات في السياسات التجارية ولا سيما القطاعات التي تعتمد على الصادرات الأميركية والهجمات الإلكترونية والإضطرابات التكنولوجية.

وفي ظل هذا السياق من عدم اليقين المتزايد، ستبقى متطلّبات رأس المال الإجمالية للبنوك مستقرة هذا العام، وسيُواصل البنك المركزي التشديد على أهمية «المخاطرة المحسوبة» وتطبيق معايير إقراض صارمة.

* البنك المركزي يُحذر البنوك الأوروبية من صدمات «غير مسبوقة»

يعمل البنك المركزي الأوروبي على إعداد البنوك لمواجهة ما هو غير متوقع في الأعوام المقبلة، من خلال تعزيز معايير الرسملة وقواعد الإئتمان، حيث يظل تعزيز مرونة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر والتقلّبات السياسية أولوية قصوى للبنك المركزي الأوروبي. وقد أصدر البنك المركزي الأوروبي تحذيراً واضحاً لبنوك اليورو، وقال لهذه البنوك: «إستعدوا لصدمات غير مسبوقة قد تُسبّب إضطراباتٍ خطيرة وتداعياتٍ كبيرة على الأنظمة المالية». يأتي هذا التحذير خلال عرض أولويات البنك المركزي الأوروبي الرقابية للسنوات الثلاث المقبلة.

ويؤكد المركز الأوروبي ضرورة إستعداد بنوك اليورو لصدمات غير مسبوقة قد تسبّبت بإضطرابات خطيرة وتداعيات عميقة على الأنظمة المالية. لذا، يدعو البنك المركزي البنوك إلى توقع بيئة تتّسم بتزايد وتيرة الصدمات، بدءاً من الرسوم الجمركية وصولاً إلى الهجمات الإلكترونية، دون القدرة على تحديد طبيعة الأزمة المقبلة بدقة. وبإختصار، يُمكن وصف المشهد بمعاناة عدم اليقين.

* الأولويّة القصوى

بالنسبة إلى البنك الأوروبي المركزي، أصبح إنشاء إحتياطات سيولية كبيرة، وتحديث البيئة التحتية التكنولوجية، والإدارة الإستباقية، والإشراف الأكثر دقّة، أموراً جوهرية. ويؤكد المركزي أن «التوترات الجيوسياسة، وتطور السياسات التجارية، وأزمات المناخ والبيئة، والتغيّرات الديموغرافية، والتحوّلات التكنولوجية، تُفاقم مواطن الضعف الهيكلية، وترفع إحتمالية وقوع أحداث متطرّفة إلى مستويات غير مسبوقة». لذا، سيظل تعزيز مرونة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر والتقلّبات السياسية على رأس أولويات البنك المركزي. ويؤكد البنك على «المخاطرة المحسوبة ورأس المال الكافي». ونظراً إلى عدم القدرة على التنبّؤ بهذه المخاطر، يعتزم المركزي تطبيق إختبار ضغط عكسي، حيث يترك لكل بنك الحريّة بإقتراح سيناريوهات قد تؤدي إلى إستنزاف رأس ماله، فيما كان المركزي الأوروبي عادة يفرض إختبارات ضغط ويُحدّد معاييرها بنفسه.

* البنك المركزي الأوروبي يحذّر من مخاطر هبوطية كبيرة نتيجة توترات تجارية وراض عن البنوك التجارية

رغم التحذيرات التي أطلقها المركزي الأوروبي، يشير البنك إلى أن البنوك التجارية في منطقة اليورو تحقّق أداءً جيداً حالياً، وتُظهر مرونة عالية، وتستفيد متانة ربحيتها وإستقرار جودة أصولها من النمو الإقتصادي المستدام والتضخُّم المستقر نسبياً

في دائرة نسبة 2 % التي يعمل المركزي للحفاظ عليها وتدفعه نحو زيادة أو تخفيض أسعار الفائدة.

وفي هذا السياق، قال المركزي: «ستبقى مُتطلّبات رأس المال الإجمالية للبنوك مستقرّة هذا العام» . لكن المركزي الأوروبي يحثّ على توخّي الحذر، ويحذر قائلاً: «لا تزال هناك مخاطر هبوطية كبيرة قائمة، لا سيما بسبب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا (زيادة الرئيس دونالد ترامب رسوماً جمركية على سلع أوروبية) والمخاطر الجيوسياسة الأوسع نطاقاً، والتي قد تؤثر على القطاعات ذات أحجام الصادرات الكبيرة إلى الولايات المتحدة، مثل قطاع السيارات والكيماويات والأدوية، وقد تؤدي إلى إنخفاض جودة الأصول». كما تبقى الأسواق المالية عرضة «لتصحيحات حادة، مما دفع البنك المركزي الأوروبي إلى التأكيد مجدّداً على أن «أسعار الأصول قد لا تعكس المخاطر السياسية بشكل كافٍ».

وللحدّ من تأثير هذه المخاطر، يُوصي البنك المركزي الأوروبي بالحفاظ على إدارة حذرة للمخاطر وتطبيق معايير إقراض صارمة لمنع تراكم القروض المتعثّرة في المستقبل، كما حصل عشية أزمة الرهن العقاري الأميركية في العام 2008.

وبين هذه التحذيرات من جهة، وخطة البنك الأوروبي، لتبسيط قواعد رأس المال من خلال دمج وإصلاحات من جهة ثانية، يعود نجاح المقترحات التي تقدّم بها البنك المركزي الأوروبي الآن إلى المفوضية الأوروبية، التي يتعيّن عليها البتّ في ترجمة هذه المقترحات إلى تشريعات من عدمها.

وسيشارك البرلمان والمجلس الأوروبيان أيضاً في هذه العملية. ونظراً إلى تضارب المصالح الوطنية وتعقيد المسألة، يُتوقع أن تكون عملية الإصلاحات وتبسيط القواعد المالية طويلة، ولن يبدأ رسمياً قبل العام المقبل، على أن تستغرق عملية تطبيق التشريعات سنوات عدة.

وحتى ذلك الحين، ستظل المرونة المصرفية والإستقرار على رأس أولويات الجهات الرقابية الأوروبية، مع هدف واحد وهو دمج طبقات الإحتياطات الحالية في طبقتين فقط: «إحتياطي غير قابل للإفراج» و«إحتياطي قابل للإفراج»، يُمكن للسلطات تخفيضه في أوقات الأزمات.

هذا الهدف حاز على تأييد المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي، والذي سيُدرج لاحقاً ضمن التشريعات الصادرة عن المفوضية الأوروبية والتي يجب أن تُدرج في القانون.

مـازن حمّـود
باحث اقتصادي ومالي/ باريس

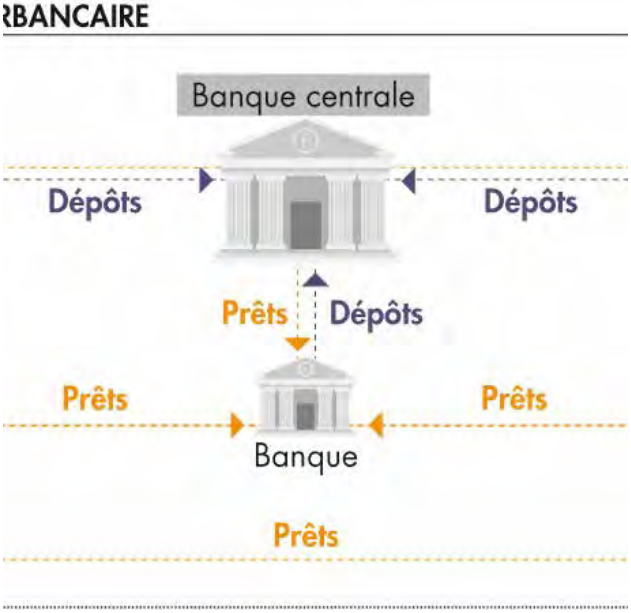

نظمه صندوق النقد العربي ومعهد الإستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في كلمته الرئيسية في الإجتماع السنوي العشرين حول الإستقرار المالي والأولويات الرقابية والإشرافية:

تحديات الاستقرار المالي أصبحت عابرة للحدود ولا يمكن لأي دولة مواجهتها منفردة

ألقى معالي الأستاذ حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، الكلمة الرئيسية في الإجتماع السنوي العشرين رفيع المستوى حول الإستقرار المالي والأولويات الرقابية والإشرافية، الذي نظّمه صندوق النقد العربي بالتعاون مع معهد الإستقرار المالي (FSI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولية، في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، في حضور خالد محمد بالعمى محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وفرناندو ريستوي رئيس معهد الإستقرار المالي، ونيل إيشو الأمين العام للجنة بازل للرقابة المصرفية، إضافة إلى عدد كبير من محافظي البنوك المركزية في الدول العربية مثل البحرين وتونس وفلسطين ولبنان، ومسؤولين وخبراء.

وأكد المحافظ عبد الله، في كلمته، أهمية الموضوعات التي يناقشها الإجتماع «ولا سيما في ما يتعلق بالإستقرار المالي وأولويات الرقابة والإشراف في المنطقة العربية، بإعتبارها دعامة أساسية لتحقيق طموحات التنمية في ظل المرحلة الإنتقالية المعقّدة التي يشهدها الإقتصاد العالمي، وما يصاحبها من إرتفاع التضخُّم، وتقلبات في السيولة، وتحوُّلات جيوسياسية متسارعة».

وأضاف عبد الله: «أن حدّة هذه التحدّيات تزداد في المنطقة العربية نتيجة إرتفاع مستويات الدين العام، وتقلُّبات أسعار الصرف والنفط المستمرة، التي تؤثر بشكل مباشر على المالية العامة، والأنشطة الإقتصادية، وتوقعات المستثمرين»، موضحاً «أن هذه التحدّيات فرضت على البنوك المركزية دوراً أكبر في حماية الإستقرار النقدي، وتعزيز صلابة الاقتصاد، وبناء أنظمة مالية أكثر مرونة لضمان مواصلة تحقيق النمو المستدام، وإمتصاص الصدمات غير المتوقعة، والحفاظ على ثقة الأسواق».

وسلّط المحافظ عبد الله الضوء على النمو المتسارع للمؤسسات المالية غير المصرفية، التي إرتفعت حصّتها إلى نحو 50 % من الأصول المالية العالمية، مما يجعلها محرّكاً مهماً للأسواق وأداة لتعزيز النمو الإقتصادي والشمول المالي، لكنها في الوقت نفسه تحمل مخاطر أكبر تتطلّب أطراً رقابية متقدمة وشفافة،

مشيراً إلى «التوسع الهائل في الإبتكار التكنولوجي، لا سيما إستخدام الأصول الرقمية والعملات المشفّرة، التي تضاعفت قيمتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية وأصبحت مكوناً مؤثراً في المدفوعات والتحويلات عبر الحدود»، موضحاً «أن التحوّلات الكبيرة التي يقودها الذكاء الإصطناعي، وما يتيحه من فرص لتعزيز قدرات التحليل والرقابة. علماً أن المخاطر المصاحبة لهذه التطورات، والتي تشمل التباين التنظيمي، والتحيُّز، وحماية البيانات، بالإضافة إلى تزايد المخاطر السيبرانية، تستلزم بنية رقمية آمنة وتشريعات متطوّرة».

وتطرّق المحافظ عبد الله إلى التوترات المصرفية التي شهدها العالم في العام 2023، لا سيما بعد توقف أربعة بنوك عن العمل، والتي كشفت عن قصور معايير السيولة التقليدية في ظل السحب الرقمي السريع وإنتقال الأموال الفوري عبر المنصّات الإلكترونية، مؤكداً «أن تحدّيات الإستقرار المالي أصبحت عابرة للحدود، ولا يُمكن لأي دولة مواجهتها منفردة، مما يجعل التعاون والتنسيق ضرورة ملحّة لبناء رؤى مشتركة تعزّز مرونة الأنظمة المالية العربية، وتدعم قدرتها على مواجهة المخاطر وإحتضان الإبتكار لخدمة التنمية».

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله:
النظام المالي العالمي يشهد مرحلة دقيقة

ترأس حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، بصفته الرئيس المشارك لدورة كاملة، إجتماع المجموعة التشاورية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الإستقرار المالي، والذي إنعقد مؤخراً في مدينة إسطنبول بتركيا، وذلك بمشاركة فاتح كرهان محافظ البنك المركزي التركي، بصفته رئيساً للمجموعة، وفي حضور محافظي البنوك المركزية وكبار المسؤولين من 12 دولة.

وفي كلمته الإفتتاحية، أكد المحافظ عبد الله حرص الدولة المصرية على التواجد الفعّال في المحافل الدولية المعنية بالشؤون المصرفية والمالية والإقتصادية، وفي مقدمها المحافل التي تدعم التكامل مع الدول العربية والأفريقية.

كما أشاد المحافظ عبد الله بالدور الحيوي الذي تقوم به المجموعة وما تطرحه من قضايا وموضوعات تُسهم في تعزيز الإستقرار المالي والنقدي، ودعم التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء، بما يُعزّز الفرص المشتركة ويحد من التحدّيات على المستويين الإقليمي والعالمي، مشيراً إلى أن هذه الإجتماعات تأتي في مرحلة دقيقة يشهدها النظام المالي العالمي، خصوصاً في ظل توجُّه البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة مع تراجع الضغوط التضخمية، وتصاعد دور التكنولوجيا في النظم المالية والتحوُّل الرقمي، ونمو المؤسسات المالية غير المصرفية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات مباشرة على الإستقرار المالي.

وناقش المجتمعون عدداً من الموضوعات شملت التعرُّف على أولويات عمل مجلس الإستقرار المالي ومجموعة العشرين، وتقييم المخاطر على المستويين الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى مناقشة أثر إستدامة الديون على الإستقرار المالي، والتطوُّرات المرتبطة بنمو المؤسسات المالية غير المصرفية، كذلك تأثيرات إستخدام الذكاء الإصطناعي على النظم المالية.

وقد قدم محمد أبو موسى، مساعد المحافظ، عرضاً تقديمياً حول الترابط بين البنوك والشركات المالية غير المصرفية، كما قدمت زكية إبراهيم، وكيل المحافظ المساعد، عرضاً حول أثر إستدامة ديون القطاعين العام والخاص على القطاع المصرفي المصري.

يشار إلى أن «المركزي المصري» كان قد إستضاف الإجتماع الماضي لمجلس الإستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مدينة شرم الشيخ في مطلع العام 2025.

ترتيب الديون العالمية في 2025
أين تقف مصر بين أكثر الدول مديونية؟

من جهة أخرى، يشهد الإقتصاد المصري الكثير من التحسُّن في معظم المؤشرات الكلية، ولعلّ ملف الديون لا يزال يشكل المشكلة الأكبر رغم التحسُّن الكبير خلال العام المالي الجاري.
وتوقع صندوق النقد الدولي إنخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى مستوى 87 % في نهاية العام 2025، بحسب إصداره الأخير في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، نزولاً من مستويات تتجاوز 90 % في نهاية العام المالي 2024/2023.

هذا الإنخفاض يُبعد مصر بشكل ملحوظ عن قمة قائمة الدول الأكثر مديونية في العالم لعام 2025، إلاّ أنها لا تزال في التربيع الأعلى مديونية، حيث تحتل مصر المرتبة 32 عالمياً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي، يُتوقع أن يشهد الإقتصاد المصري إرتفاعاً بأكثر من 4.3 % في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2025، وهو ما يرفع القاسم الخاص بمعادلة الدين إلى الناتج. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد المصري سيصل إلى مستوى 349.26 مليار دولار.

أما الجانب الآخر من المعادلة والمرتبط بالدين، فقد تأثر هو الآخر جرّاء إرتفاع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بأكثر من 7 % منذ بداية العام 2025، ما يعني خفض القيمة المعدلة للديون بالنسبة عينها، إذ إن غالبية الديون الخارجية لمصر مقومة بالدولار، سواء سندات «اليورو بوند» أو ديون صندوق النقد الدولي، أو حتى الودائع الخليجية.

كما بذلت مصر جهوداً حثيثة في برنامج مبادلة الديون كان آخرها مع ألمانيا، إضافة إلى تحويل الودائع الخاصة ببعض الدول العربية إلى إستثمارات، وهو البرنامج الذي سيظهر تأثيره بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة مع إتفاقيات «رأس شقير» على ساحل البحر الأحمر، و«علم الروم» في محافظة مرسى مطروح شمال غرب مصر.

بينما شهد الإقتصاد المصري تحسُّناً كبيراً في معدّلات التضخُّم والتي تراجعت إلى مستويات حول 12 % تقريباً مؤخراً، ما يمنح البنك المركزي الفرصة لخفض مصروفات الفائدة وإستبدال وزارة المالية لبعض الديون.

Unlock a world full of luxury travel
with your Visa Infinite Jetset
1 USD = 1 Travel Mile
BYBLOS BANK
JET SET
VISA
Infinite
Local: 1650 International: +961 1 20 50 50
www.byblosbank.com
BYBLOS BANK

محافظ مصرف البحرين المركزي خالد إبراهيم حميدان:

التحول الرقمي عنصر أساسي لتعزيز الاستقرار المالي وتوسيع آفاق نمو قطاع الخدمات المالية

أكّد خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، «أن التحوُّل الرقمي سيكون عاملاً حاسماً في تعزيز الإستقرار المالي، كونه سيُتيح فرصاً جديدة للنمو»، مشيراً إلى «أن تطوّر تكنولوجيا الرقابة والبنية التحتية المالية القائمة على البيانات سيُسهم في تأسيس منظومات مالية أكثر مرونة وكفاءة».

وقال المحافظ حميدان: «إن الأدوات الرقمية تعيد تشكيل المشهد الرقابي بشكل جذري»، متناولاً أهمية «بيانات الوقت الفعلي والتحليلات المحسّنة وتطبيقات التكنولوجيا الإشرافية الناشئة في توفير نظرة تقدمية حول تطورات السوق للجهات الرقابية بما يُسهم في تعزيز إكتشاف الثغرات المحتملة وإستجابة الرقابة الإحترازية الشاملة»، مشيراً إلى «أن المنطقة تقف عند مفترق طرق هام، حيث يُمكن للتبنّي الرقمي في مجالات المدفوعات وتقييم الإئتمان وأنظمة الضمانات والعمليات التنظيمية أن يُسرّع النمو ويُحسن الكفاءة، فضلاً عن توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتمكين إتخاذ قرارات أكثر دقة وقائمة على البيانات»، مشدّداً على «أن الإستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية والكفاءات والإبتكار التنظيمي سيكون أساسياً للكشف عن إمكانات نمو القطاع بالكامل».

وشارك في الحلقة النقاشية إضافة إلى خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، كل من يحيى شنار محافظ سلطة النقد الفلسطينية، وعبد الرحيم بو عزة المدير العام لبنك المغرب. وأدار النقاش الدكتور فهد بن محمد التركي مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

سعادة السيد خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي خلال مشاركته في الإجتماع السنوي العشرين

قدمت تسهيلات إئتمانية بقيمة 1.43 تريليون ريال

«قطر المركزي»: 2.13 تريليون ريال حجم أصول البنوك

إرتفعت أصول البنوك في ختام أكتوبر/ تشرين الأول 2025 بنسبة 5.95 % سنوياً، وذلك بإضافة 119.51 مليار ريال إلى مجمل أصولها.

وبحسب مسح لمصرف قطر المركزي، فقد سجلت البنوك أصولاً مؤخراً بـ2.13 تريليون ريال، مقابل 2.01 تريليون ريال في نهاية أكتوبر/تشرين الأول من العام 2024. وسجّلت القيمة الإجمالية لودائع العملاء في البنوك التجارية في ختام أكتوبر/ تشرين الأول 2025 نحو 1.04 تريليون ريال قطري.

ووفق مسح عن «قطر المركزي»، فقد جاءت الودائع عند أدنى مستوى منذ مايو/ أيار 2025 البالغ 1.03 تريليون ريال. وقد جاءت الودائع مؤخراً أقل 0.95 % من مستواها المُسجل في سبتمبر/ أيلول 2025 البالغ 1.05 تريليون ريال، كما جاءت أقل بصورة هامشية عن مستواها في أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

وكشفت إحصائية رسمية تقديم البنوك تسهيلات إئتمانية بقيمة 1.43 تريليون ريال وذلك في ختام أكتوبر/ تشرين الأول 2025. وجاءت التسهيلات بذلك أعلى بنحو 0.70 % عن قيمتها في ختام سبتمبر/ أيلول 2025 البالغ 1.42 تريليون ريال، كما إرتفعت بنحو 5.15 % عن مستواها في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 البالغ 1.36 تريليون ريال.

وقياساً بمستوى التسهيلات المقدم في ختام العام 2024 البالغ 1.35 تريليون ريال، فقد نمت التسهيلات الإئتمانية بواقع 5.93 %. ولفت المسح إلى أن النمو السنوي للتسهيلات دُعم لإرتفاع مجموع الائتمان المحلي 4.62 % عند 1.36 تريليون ريال مؤخراً، مقابل 1.30 تريليون ريال في ختام أكتوبر/ تشرين الأول 2024. كما نما حجم الائتمان خارج قطر 1.02 % إلى 65.15 مليار ريال في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2025، مقارنةً بـ64.49 مليار ريال في الشهر ذاته من العام السابق.

وكانت قد نمت السيولة المحلية في ختام أكتوبر/ تشرين الأول 2025 بواقع 0.93 % سنوياً، فيما تراجعت 1.19 % على أساس شهري. وبلغت السيولة المحلية مؤخراً 740.32 مليار ريال، مقابل 733.52 مليار ريال في أكتوبر/ تشرين الأول 2024؛ بحسب مسح صادر عن مصرف قطر المركزي.

«المركزي العراقي» يكشف تطمينات في خطة الإصلاحات المصرفية:
مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ لكنه يتطلب وقتاً وبُنى تحتية متكاملة

قدّم محافظ البنك المركزي العراقي، الدكتور علي محسن العلاق، خلال جلسة حضرها نخبة من الخبراء والمختصين، عرضاً شاملاً لمسار الإصلاحات المصرفية والخطط الهيكلية المقبلة، مؤكداً «أن إعادة بناء القطاع المصرفي تمثّل الركيزة الأساسية لعمل البنك في المرحلة الحالية».

وأوضح المحافظ العلاق «أن التعاقد مع شركة أوليفر وايمن (O&W) جاء عقب الحرمان من التعامل بالدولار المفروض على عدد من المصارف العراقية، بهدف تنفيذ إصلاحات عميقة وشاملة تضمّن إلتزام المؤسسات المصرفية بالمعايير الدولية، كاشفاً عن وجود تطمينات تتعلق بعودة تلك المصارف الى البيئة الطبيعية بعد إستكمال مراحل الإصلاح المطلوبة»، موضحاً «أن جميع المصارف العراقية قد وقّعت وثيقة الإصلاح»، مؤكداً «أن المصارف الملتزمة ستُمنح إمكانية التعامل بعملات أخرى وفق خطوات تدريجية»، مشيراً إلى «أن الجهات الدولية تتابع عن قرب تقدّم العمل بملف الإصلاح المصرفي».

وفي ما يتعلق بالتحوُّل الرقمي، أكد المحافظ العلاق «أن مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ، لكنه يتطلب وقتاً وبُنى تحتية متكاملة لضمان إطلاقه بالشكل الأمثل»، مشدّداً على «الحفاظ على الإستقرار العام للأسعار بضبط التضخُّم عند مستويات منخفضة من خلال ثبات سعر الصرف الرسمي والذي يُعد نجاحاً كبيراً للسياسة النقدية، وأن تخفيض سعر صرف الدينار له تداعيات سلبية على هذا الإستقرار والإضرار بشرائح واسعة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود و يضعف الثقة بالعملة الوطنية».

أكد د. العلاق «ضرورة تجنّب إستخدام سعر الصرف أداةً لمعالجة العجز البنيوي الذي يحتاج إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعظيم الإيرادات المحلية بفرصها الواسعة والضائعة وضبط النفقات وتنويع الإقتصاد، ودعم توجهات الحكومة في هذا الشأن».

مـــصـــرف التـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق.
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

37 تريليون دولار إجمالي الدين الفيدرالي للولايات المتحدة... الآثار العالمية والمخاطر

بلغ إجمالي الدين الفيدرالي للولايات المتحدة حوالي 37.6 تريليون دولار في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، حيث شملت فئات الإنفاق الرئيسية الدفاع والرعاية الصحية والضمان الإجتماعي ومدفوعات الفوائد. وينال الإنفاق على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي أعلى قيمة بسبب شيخوخة السكان. ولا يزال الإنفاق على قطاع الدفاع مرتفعاً، ولكنه مستقر نسبياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة مع السنوات السابقة.

في هذا التقرير، نسلط الضوء على الدين الأميركي وأسبابه، والإجراءات المتخذة لخفضه، والآثار المترتبة على العملات المشفّرة والذهب، والدولار الأميركي، والأسواق العالمية، والإقتصاد الأميركي، والدول العربية. ونختم بالتوقعات المستقبلية لحجم الدين الأميركي والمسار المستقبلي للدول العربية.

الأسباب

تراكم دين الولايات المتحدة نتيجة القرارات المالية والصدمات الإقتصادية والإتجاهات الهيكلية. ومن الأسباب الرئيسية وراء هذا الدين الضخم:

• عجز الميزانية المستمر: أنفقت الحكومة الأميركية أكثر ممّا تجمعه من الإيرادات سنوياً تقريباً منذ سبعينيات القرن الماضي. ويتم تمويل العجز عن طريق الإقتراض، الذي يتراكم في صورة ديون طويلة الأجل.

* **إرتفاع الإنفاق العسكري والدفاعي:** الولايات المتحدة تحتل مرتبة أكبر ميزانية عسكرية في العالم، إذ يبلغ الإنفاق العسكري نحو 900 مليار دولار سنوياً. وتؤدي الإلتزامات الطويلة الأجل بالأمن العالمي والحروب وتحديث الدفاع إلى تراكم الديون بشكل كبير.

* **برامج الإستحقاق:** يُعدّ الضمان الإجتماعي والرعاية الطبية من أهمّ دوافع الإنفاق. ومع تقدّم السكان في السن، تزداد تكلفة هذه البرامج، خصوصاً إذا لم تُقابلها زيادات في الإيرادات.

الدين الأميركي في أكتوبر 2025
• إجمالي الدين: 37.64 تريليون دولار
☐ الدين العام: 30.28 تريليون دولار
☐ الحيازات الحكومية الداخلية: 7.36 تريليون دولار
• زيادة الدين في السنة المالية 2025: 2.17 تريليون دولار
• نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:
إجمالي الدين: 122.6% من الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام: 115.5% من الناتج المحلي الإجمالي
• معدل الزيادة اليومية: حوالي 5.95 مليار دولار يومياً (≈ 248 مليون دولار في الساعة 4.13 مليون دولار في الدقيقة، 68,902 دولار في الثانية).
المصدر: وزارة الخزانة الأميركية ومكتب الميزانية في الكونغرس إحصاءات نهاية السنة المالية 2025

• **مدفوعات فوائد الديون القائمة:** مع تزايد الدين، تتزايد مدفوعات الفوائد التي تقترب اليوم من 900 مليار دولار سنويا. وقد أدّى إرتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة خدمة الدين.

• **الصدمات الإقتصادية والإنفاق الطارئ:** خلال جائحة «كوفيد-19» تم إنفاق تريليونات الدولارات على الإعانات والإنفاق الصحي. كما أدّت أزمات أخرى مثل الأزمة المالية في العام 2008 والحروب والكوارث الطبيعية إلى رفع مستويات الإقتراض الطارئ.

• **التخفيضات الضريبية:** أدّت التخفيضات الضريبية الكبيرة (في الأعوام 2001، 2003، 2017)، إلى إنخفاض الإيرادات الفيدرالية من دون تخفيضات مماثلة في الإنفاق. وقد أدّت هذه السياسات إلى تفاقم العجز وإضافة تريليونات إلى الدين.

توزيع الدين الفيدرالي الأميركي حسب الفئات الرئيسية (السنة المالية 2025)

فئة	الإنفاق المقدر (السنة المالية 2025)	حصّة من إجمال النفقات
الدفاع	مليار دولار 895	~13%
الرعاية الصحية (ميديكر، ميديكيد)	تريليون دولار 1.6	~23%
الضمان الاجتماعي	تريليون دولار 1.4	~20%
مدفوعات الفائدة	مليار دولار 870	~12%
تقديرية أخرى	مليار دولار 850	~12%
أخرى إلزامية	تريليون دولار 1.2	~20%

المصدر: دائرة أبحاث الكونغرس، وزارة الخزانة الأميركية

توزيع الدين الفيدرالي الأميركي حسب الفئات الرئيسية (السنة المالية 2025)

فئة	الإنفاق المقدر (السنة المالية 2025)	حصّة من إجمال النفقات
الدفاع	مليار دولار 895	~13%
الرعاية الصحية (ميديكر، ميديكيد)	تريليون دولار 1.6	~23%
الضمان الاجتماعي	تريليون دولار 1.4	~20%
مدفوعات الفائدة	مليار دولار 870	~12%
تقديرية أخرى	مليار دولار 850	~12%
أخرى إلزامية	تريليون دولار 1.2	~20%

المصدر: دائرة أبحاث الكونغرس، وزارة الخزانة الأميركية

• الجمود السياسي: إن صعوبة إقرار إصلاحات مالية طويلة الأجل أو تعديل برامج الإستحقاقات من أهم أسباب تراكم الدين.

• تباطؤ نمو الإيرادات: لم تواكب الإيرادات الضريبية إرتفاع الإنفاق. كما وأن الخصومات الضريبية وتحوّلات ضرائب الشركات تُقلّل من فعّالية تحصيل الإيرادات.

التدابير المتخذة

شملت المساعي لخفض الدين القومي للولايات المتحدة فرض قيود على الإنفاق وإقتراح إصلاحات طويلة الأجل لبرامج الإستحقاقات وقانون الضرائب. إلاّ أن معظم الإجراءات تهدف إلى إبطاء نمو الدين بدلاً من خفض إجمالي الدين. ومن أهم الإجراءات المتخذة لخفض الدين الأميركي:

• **الحدُّ من الإنفاق ووضع الضوابط:** فرض قانون المسؤولية المالية لعام 2023 حدوداً قانونية على الإنفاق التقديري حتى السنة المالية 2025، مما يحدّ من الزيادات السنوية في ميزانيات الدفاع وغير الدفاع، بهدف الحدّ من نمو العجز.

• **إلغاء الأموال الفيدرالية غير المستخدمة:** ألغى الكونغرس الأموال غير المُلزمة من برامج مكافحة جائحة كورونا وغيرها من الحسابات الفيدرالية. وقد ساعد ذلك في تقليل الحاجة إلى الإقتراض قصير الأجل.

• **إدارة سقف الدين:** في يوليو /تموز 2025، تم رفع سقف الدين إلى 41.1 تريليون دولار، بعد أن إستخدمت وزارة الخزانة تدابير إستثنائية لتأخير التخلُّف عن السداد.

• **إصلاح قانون الضرائب:** وتشمل هذه الإصلاحات سدّ الثغرات، وتعديل معدّلات الشركات، وتوسيع القاعدة الضريبية.

• تعديلات برنامج الإستحقاق: تهدف إصلاحات الرعاية الطبية إلى تجنُّب خفض بنسبة 11% في مخصّصات مقدّمي الخدمات بسبب إستنزاف صناديق الإئتمان.

• **الإستثمارات الذكية:** تتضمّن المقترحات إستثمارات مستهدفة في البنية التحتية والتعليم والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن رغم الإصلاحات، لا تزال الولايات المتحدة تُنفق أكثر مما تكسب.

الآثار على العملات المشفّرة

تُقدّم العملات المشفّرة حلولاً لمعالجة مشكلة الدين الأميركي، إلاّ أن هذه الحلول ليست جذرية. وقد تلعب العملات المشفّرة دوراً داعماً في تحسين الكفاءة المالية والشفافية والنمو الإقتصادي من خلال تحديث المدفوعات وخفض التكاليف، وتعزيز الإمتثال الضريبي، وإصدار عملة رقمية للبنك المركزي الأميركي، وتحفيز الابتكار والنمو وترميز أسواق الخزانة.

لا تستطيع العملات المشفّرة حلّ مشكلة الدين الأميركي، إلاّ أنها تساعد في إدارتها. فمن خلال أنظمة دفع أفضل، وتطبيق ضريبي أفضل، وتحقيق نمو إقتصادي، يُمكن لأدوات سلسلة الكتل البلوكتشين أن تدعم نظاماً مالياً أكثر كفاءة ومرونة.

الآثار على سعر الذهب

تؤثر الولايات المتحدة على أسعار الذهب العالمية بشكل رئيسي من خلال الدولار الأميركي، وسياسات أسعار الفائدة، والدور الجيوسياسي. فعندما يضعف الدولار أو تزداد حالة عدم اليقين، تميل أسعار الذهب إلى الإرتفاع. يزيد إنخراط الولايات المتحدة في النزاعات التجارية والصراعات العسكرية من الطلب على الذهب كوسيلة للتحوُّط من المخاطر. وتؤثر البنوك المركزية العالمية، بما فيها الإحتياطي الفيدرالي الأميركي، على الذهب بشكل غير مباشر من خلال السياسة النقدية.

الآثار على الدولار الأميركي

إن إرتفاع ديون الولايات المتحدة لها تأثيرٌ معقدٌ على الدولار الأميركي، من خلال التأثير على ثقة المستثمرين، وأسعار الفائدة، والطلب العالمي على الأصول الآمنة. إلاّ أنه لا يزال الدولار مهيمناً على الصعيد العالمي، ويُستخدم في التجارة والتمويل وإحتياطات البنوك المركزية. ويحمي هذا الوضع الدولار من التداعيات المباشرة لإرتفاع الديون. إلاّ أن العجز المالي المستمر والجمود السياسي قد يُضعفان الثقة بالدولار مع مرور الوقت. ورغم أن الدولار الاميركي يتمتع بالمرونة ولكن مع إرتفاع الديون، تقل قوته مع إنخفاض ثقة المستثمرين، ومصداقية السياسات، والإستقرار العالمي وقد يواجه الدولار ضغوطاً حقيقية في المستقبل.

الآثار على الأسواق العالمية

إن إرتفاع الدين الأميركي له تأثيرات عميقة على الأسواق العالمية بدءاً من أسعار الفائدة وتدفقات رأس المال إلى إستقرار العملة وسلوك المستثمرين. ومع تنامي الدين الأميركي، قد يرفع الإحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للسيطرة على التضخُّم وجذب مشترين لسندات الخزانة، مما يرفع تكاليف الاقتراض على الصعيد العالمي، وخصوصاً في الأسواق الناشئة التي تعتمد على التمويل الخارجي. وإذا أثارت مستويات الدين شكوكاً حول الإستدامة المالية الأميركية، فقد يؤدي ذلك إلى زعزعة إستقرار أسواق السندات، وإنخفاض السيولة، وزيادة التقلُّبات. ومع أن الدولار الأميركي لا يزال عملة الإحتياطي العالمي، إلاّ أن إرتفاع الدين قد يثير مخاوف حيال الإستقرار على المدى الطويل.

ويؤثر الدين الأميركي على توقعات التضخُّم، مما يؤثر بدوره على أسعار السلع الأساسية كالنفط والذهب والغذاء. كما أن الدين الأميركي يُحدُّ من القدرة على تمويل المساعدات العالمية والدعم العسكري وبرامج التنمية مما يؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الجيوسياسية، وتقليص شبكات الأمان العالمية، وزيادة الاعتماد على قوى بديلة مثل الصين.

الآثارعلى الإقتصاد الأميركي

إن إرتفاع ديون الولايات المتحدة له تأثيرٌ عميقٌ ومتعدّد الجوانب على إقتصاد البلاد ونموّها على المدى الطويل، إذ إنه يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإقتراض على الشركات والمستهلكين، مما يُبطئ الإستثمار والإستهلاك.

ويحدّ إرتفاع الدين من قدرة الحكومة على الإستجابة للأزمات المستقبلية (مثل الأوبئة والحروب والركود الإقتصادي). كما يُقيّد خيارات التحفيز والإستثمار العام خلال فترات الركود.

ويؤدي إرتفاع الديون ومدفوعات الفوائد إلى تقليص تمويل مشاريع التنمية طويلة الأجل. وقد تتأخر مشاريع تطوير البنية التحتية، ومشاريع التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والتحوُّل الرقمي، أو تعاني نقص التمويل. كما قد تؤدي ضغوط الميزانية إلى تخفيضات في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وتنمية القوى العاملة، مما يؤثر على النمو الإقتصادي المستدام والقدرة التنافسية. ويؤدي العجز المستمر وإرتفاع الدين إلى إنخفاض المدّخرات والإستثمارات الوطنية.

ومع إرتفاع الدين الأميركي يلجأ بعض المستثمرين إلى البيتكوين والعملات المستقرة كحماية من التضخُّم وعدم إستقرار العملات الورقية. وقد يتسارع تبنّي العملات المشفّرة إذا ضعف الدولار أو إرتفعت معدّلات التضخُّم.

الآثار على الدول العربية

يؤثر الدين العام للولايات المتحدة على الدول العربية بطرق غير مباشرة وخصوصاً من خلال الأسواق المالية العالمية، وديناميكيات التجارة، والآثار الجيوسياسية.

تحتفظ العديد من الدول العربية بديون مقومة بالدولار الأميركي أو تربط عملاتها به. عندما يرتفع الدين الأميركي وترتفع أسعار الفائدة، يرتفع سعر الدولار، مما يزيد من تكلفة خدمة ديون الدول العربية المدولرة، حيث يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملات، والتضخُّم، وتشديد الأوضاع النقدية في دول مثل مصر ولبنان والأردن. وإذا سعى المستثمرون وراء عوائد أعلى في الأصول الأميركية قد تضطر البنوك المركزية العربية إلى رفع أسعار الفائدة، مما يُبطئ النمو ويزيد تكاليف الإقتراض.

ويحدّ إرتفاع الدين الأميركي من قدرة واشنطن على تمويل المساعدات الخارجية والعسكرية وبرامج التنمية في العالم العربي. وقد تشهد دول مثل لبنان والعراق ومصر تراجعاً في الدعم الأميركي، لا سيما في مجال الجهود الإنسانية وجهود تحقيق الإستقرار.

ويؤثر الدين الأميركي والتضخُّم على أسعار النفط العالمية من خلال قوة الدولار وتوقعات الطلب. بالنسبة إلى الدول العربية المصدّرة للنفط مثل السعودية والإمارات والعراق، يؤثر ذلك على إيرادات الموازنة والتخطيط المالي. أما بالنسبة إلى الدول المستوردة للنفط مثل الأردن وتونس ولبنان فقد يؤثر الدين الأميركي على تكاليف الدعم والموازين التجارية.

الولايات المتحدة هي أكبر مساهم في صندوق النقد والبنك الدوليين. ويؤثر الوضع المالي للولايات المتحدة على سياسات الإقراض العالمية، والتي بدورها تُشكل شروط وأحكام القروض المُقدمة للدول العربية.

مستقبل الديون الأميركية

يُتوقع أن يتجاوز الدين الأميركي 50 تريليون دولار في حلول العام 2035 إذا إستمرت السياسات الحالية. وسيظل العجز السنوي أعلى من 1.5 تريليون دولار، مدفوعاً بالإنفاق على الإستحقاقات، ومدفوعات الفوائد، والدفاع.

وقد تتجاوز مدفوعات الفوائد 1.5 تريليون دولار سنوياً في حلول العام 2030، لتصبح بذلك أكبر إنفاق فيدرالي منفرد. وهذا يُزاحم الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والإبتكار.

ويُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 123% في العام 2025 إلى أكثر من 130% في حلول العام 2035، ما لم تُطبّق إصلاحات جذرية. ويشير إرتفاع النسبة إلى ضغوط مالية، ولكنه ليس كارثياً إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي معدّل الإقتراض.

مستقبل الولايات المتحدة

يرتبط مستقبل الولايات المتحدة على نحو وثيق بالدين العام للبلاد، فمع نمو الدين يطلب المستثمرون عوائد أعلى، مما يرفع أسعار الفائدة في مختلف قطاعات الإقتصاد ويُبطئ إستثمارات الشركات وإنفاق المستهلكين وأسواق الإسكان. إن إدارة الأزمات والأوبئة والحروب والركود الإقتصادي في المستقبل ستكون أصعب إذا حدّت الديون من الإنفاق الطارئ للولايات المتحدة. وقد تواجه الحكومة خيارات صعبة بين التحفيز والتقشف.

قد تتأخر المشاريع طويلة الأجل، مثل التكيُّف مع تغيُّر المناخ والبنية التحتية الرقمية وتطوير الذكاء الإصطناعي، أو تعاني نقص التمويل. وقد تؤدي ضغوط الميزانية إلى خفض تمويل التعليم والبحث وتنمية القوى العاملة، مما يُضعف أسس الإنتاجية والتنافسية في المستقبل.

إن إستمرار ارتفاع الديون الأميركية يزعزع الثقة بالدولار، مما يدفع البنوك المركزية إلى تنويع إحتياطاتها. وإذا ضعف الدولار، فقد يتراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة.

كما ويحد إرتفاع الدين العام في الولايات المتحدة من القدرة على تحديث الدفاع وتقديم المساعدات الخارجية، مما يؤثر على التحالفات وقوة الردع ويُقلّل من نفوذ المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد تستطيع الولايات المتحدة إدارة ديونها المرتفعة إذا إستثمرت بحكمة، وأجرت إصلاحات إستراتيجية، وحققت نمواً مطرداً، لكن دون إتخاذ إجراءات متقشفة.

آثار التحدّيات الجيوسياسية

تؤثر التحدّيات الجيوسياسية بشكل كبير على هيكل ونمو الدين العام للولايات المتحدة. في حين أن السياسة المالية المحلية هي المحرك الرئيسي للدين، إلاّ أن التوترات العالمية عنصر الإستراتيجية غالباً ما تُجبر الولايات المتحدة على زيادة الإقتراض والإنفاق بوتيرة أسرع والتخطيط بشكل أسرع. وتشمل العوامل الجيوسياسية الرئيسية المؤثرة على الدين الأميركي التدخلات العسكرية والإنفاق الدفاعي، الأزمات العالمية والمساعدات

الطارئة، حالة عدم الاستقرار المالي العالمي، الحروب التجارية خاصة مع الصين وروسيا وتزايد المخاطر الجيوسياسية.

تُجبر التحديات الجيوسياسية الولايات المتحدة على زيادة الإقتراض، والإنفاق بوتيرة أسرع، والتحوُّط من حالة عدم اليقين، مما يؤدي الى تفاقم الدين العام.

التوصيات للدول العربية

تواجه الدول العربية مخاطر وفرصاً نتيجة إرتفاع الدين الأميركي، لا سيما من خلال الآثار على أسعار الفائدة العالمية، وأسواق العملات، وتدفقات التجارة. ويضع إتحاد المصارف العربية خارطة طريق إستراتيجية لمساعدة الحكومات العربية على التخفيف من مخاطر إرتفاع ديون الولايات المتحدة والإستفادة من الفرص. وتشمل خارطة الطريق الإستراتيجية الخطوات التالية:

- تقليل الإعتماد على الديون والإحتياطات المقومة بالدولار وزيادة الحيازات باليورو واليوان والذهب والعملات الإقليمية للتحوُّط ضد تقلُّبات الدولار.
- تطوير أسواق السندات المحلية لتقليل الإعتماد على الإقتراض الخارجي وتشجيع أدوات التمويل الإسلامي مثل الصكوك لجذب المستثمرين الإقليميين.
- مواءمة إستراتيجيات أسعار الفائدة بين البنوك المركزية العربية لإدارة تدفقات رأس المال والتضخُّم وإنشاء منتدى إقليمي للسياسة النقدية لتبادل البيانات وتنسيق الإستجابات لزيادات أسعار الفائدة الفيدرالية.
- تعزيز الشفافية المالية والقدرة على الصمود ونشر الأطر المالية المتوسطة الأجل وتحليلات إستدامة الدين وبناء الصناديق وزيادة الاحتياطيات لامتصاص الصدمات الخارجية.
- إستخدام عائدات النفط المرتفعة للإستثمار في البنية التحتية والتعليم والقدرة على التكيُّف مع المناخ وتجنب الإنفاق الدوري؛ وتوجيه الفوائض إلى صناديق الثروة السيادية ذات المحافظ المتنوّعة.
- جذب رأس المال العالمي وتطوير المراكز المالية العربية كملاذات آمنة وسط حالة عدم اليقين المالي في الولايات المتحدة.
- تقديم السندات الخضراء والأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- إنشاء منصّات التمويل الرقمية للمستثمرين العالميين.
- تعزيز التعاون الإقليمي.
- توسيع دور صندوق النقد العربي لتوفير السيولة والدعم السياسي.
- إنشاء صندوق إستقرار إقليمي لتجميع الموارد والإستجابة للصدمات الخارجية.
- الإستثمار في البيانات والمراقبة.
- تطوير منصّات معلومات إقتصادية لمراقبة الآثار المترتبة على ديون الولايات المتحدة وتغيُّرات أسعار الفائدة.
- إستخدام الذكاء الإصطناعي والتحليلات التنبُّئية لتوقع المخاطر وتوجيه الإستجابات السياسية.

د. سهى معاد/ كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

KIB
BANK FOR LIFE

Aqari

The First Integrated Banking App for Real Estate Management for Individuals & Corporates

Download App Now

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

www.kib.com.kw | 1 866 866 | KIBpage

التحوّل الرقمي في لبنان: ضرورة إصلاحية نحو التعافي الإقتصادي والشمول المالي.. شرايين نظيفة لإقتصاد يتنفس

في وقت يتسابق فيه العالم نحو ترسيخ الإقتصاد الرقمي كقاطرة للنمو الإقتصادي، يجد لبنان نفسه أمام لحظة حاسمة تتطلب الإنتقال من التفكير النظري إلى التنفيذ الفعلي. فبحسب البنك الدولي، يساهم الإقتصاد الرقمي بأكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع توقّعات بإرتفاع النسبة إلى حدود 24% في حلول العام 2025. وفي بلد يعاني أزمة إقتصادية غير مسبوقة، لم يعد التحوّل الرقمي خياراً تطويرياً أو ترفاً إعلامياً، بل ضرورة إصلاحية عاجلة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

ركائز التحوّل الرقمي

الحكومة الرقمية وتطوير الخدمات

ويتم ذلك من خلال: مكننة الخدمات الحكومية: تحويل المعاملات الورقية إلى إلكترونية لتقليص التعامل الشخصي والحدّ من الفساد (مثل مكننة المحاكم، المديرية العامة للأحوال الشخصية، وخدمات الوزارات)، وتشكيل الهوية الرقمية الموحدة وبناء المواطن الرقمي: مما يساهم في الحوكمة والشفافية وتسريع المعاملات ومكافحة الفساد، وإعادة هندسة الإجراءات: عبر تصميم المعاملات الحكومية وتبسيطها جذرياً لجعلها أسرع وأكثر كفاءة والحوكمة الرقمية: عبر وضع خطط تنفيذية واضحة ومتابعة الإستراتيجية الرقمية على مستوى الإدارات، لضمان التنسيق والتكامل.

البنية التحتية والتشريعات

يشكّل هذا الجانب الأساس التكنولوجي والقانوني للتحوّل: تطوير البنية التحتية الرقمية: الإستثمار الجاد في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لضمان شبكات سريعة وموثوقة، والأمن السيبراني: تعزيز الأمن السيبراني لحماية بيانات الدولة والمواطنين من خلال استراتيجيات وطنية وتدريب الكوادر وتحديث القوانين والتشريعات: وضع تشريعات حديثة تنظم التحوّل الرقمي، وتحمي خصوصية البيانات، وتدعم تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين.

بناء القدرات وتنمية الاقتصاد الرقمي

لضمان استدامة التحوُّل، يجب التركيز على العنصر البشري والإقتصاد: تنمية المهارات الرقمية: إطلاق برامج رفع المهارات الرقمية لتدريب القوى العاملة وسدّ الفجوات مع متطلّبات سوق العمل، وتشجيع الإبتكار والريادة.

التحدّيات الرئيسية

تواجه عملية التحوّل الرقمي في لبنان تحديات كبيرة تعوق تنفيذه، أبرزها: غياب الإرادة السياسية الفاعلة: حيث إن نجاح الخطة يحتاج إلى وحدة في القرار السياسي ومبادرات متكاملة ورؤية موحّدة، والتحديات الاقتصادية والمالية: الحاجة إلى تأمين تمويل لمشاريع هذا التحوّل، والفجوة التشريعية: تأخّر القوانين

عن التطورات التقنية وعدم وجود إطار تنظيمي متكامل للتحوُّل الرقمي ومقاومة التغيير: وجود مقاومة لتغيير ثقافة العمل الإداري القديمة إلى نموذج رقمي.

الشمول المالي

في المقابل، حين تتراجع الثقة بالقنوات الرسمية وتتسع المعاملات النقدية اليدوية، يقدّم الشمول المالي (Financial Inclusion) مدخلاً عملياً لإعادة تدفّقات المال إلى مسارها الطبيعي؛ فتسير الأجور وتحويلات العائلات من الخارج ومدفوعات المتاجر والخدمات ومنافع الدولة والإدخار والائتمان والتأمين، داخل نظامٍ تُصان فيه الحقوق وتُطبَّق معايير الحماية والشفافية وتُراجع الجودة دورياً، بدل التبعثر في اقتصادٍ نقديٍ باهظ الكلفة. وهو بهذا المعنى أسلوبٌ لإدارة المال اليومي أكثر منه منتجاً مصرفياً، إذ يُعيد وصل المواطن بالمؤسسة، ويمنح الدولة رؤيةً أوضح إلى حركة الاقتصاد. ومن دون هذا الإطار تبقى الدولة عمياء ماليًّا ويظلّ الاقتصاد بلا شرايينٍ نظيفة.

قلب الحكاية: الدفع أولاً

كلّ إصلاح يحتاج محرّكاً عملياً واضحاً، وفي الشمول المالي يبدأ هذا المحرّك من البنية التحتية للدفع. وحين تصير التحويلات والشراء والسداد فورية ومنخفضة الكلفة، تتكوّن عادات جديدة؛ فالمحفظة الرقمية تُغني عن المشوار والطابور، والتاجر يقبلها لأنّ الرسوم لا تلتهم هامشه، والمصرف يبتكر منتجات لأنّ الحركة أصبحت مرئية. هذا ما أثبتته التجارب التي اعتمدت مرفقًا عامًا للمدفوعات بواجهات مفتوحة للبنوك والتكنولوجيا المالية (FINTECH) مع قواعد صارمة لحماية المستهلك وهوية رقمية تثبت الشخص من غير تعقيد. وما إن يبدأ المحرّك بالعمل حتى تغدو الرقمنة عمودًا فقريًا للحياة اليومية، لا زينةً على الهامش.

وما دور الدولة؟

لا شيء يُنشّط الحسابات مثل مرور أموال الدولة عبرها، من رواتب ومنح وتحويلات اجتماعية ومستحقات متعاقدين. وحين تدفع الحكومة رقمياً، يستعمل الناس حساباتهم فعلًا بدل أن تبقى نائمة، وإذا جرت جباية الرسوم والخدمات عبر القنوات نفسها تشكّلَت سلسلةُ قيمةٍ كاملة؛ يدفع المواطن، وتبيع الشركة وتُحصي، وتطّلع الدولة فتُحاسب. وهنا تبدو الدولة مُسرِّعُ الشمول المالي الأول لا مراقبا خارجيًا، وحين تؤدي دور "الزبون الأكبر" تفرض على السوق معاييرَ سعريةً وسلوكيةً عادلةً من غير حاجة إلى صراخٍ تنظيمي.

في المحصلة، ينجح الشمول المالي عندما يخاطب واقع الإستخدام لا الشعارات؛ فيُبنى حول حالات محدّدة تُحرّك المال كلّ يوم. البداية تكون مع الدخل الصغير المتكرّر الذي يحتاج محفظة هاتف سهلة تعمل داخل الأحياء والقرى وتُنجز الدفعات من دون أوراق معقّدة، كما تمتد إلى القبول التجاري لدى المتاجر والخدمات الأساسية عبر وسيلة فورية ورسوم رمزية ومطابقة آلية تُريح صاحب العمل. وتشمل كذلك تحويلات العائلات من الخارج بما يقتضي قناة منخفضة الكلفة ومضمونة وقابلة للإستعمال في الشراء الإلكتروني، وتتسع لتغطي صرف المساعدات والتحويلات الرسمية عبر قناة رقمية موثوقة وآلية تحقق بسيطة تحمي المستفيد من الاستغلال. حين تُصمَّم المنظومة على هذا القياس وتلتزم عدالة التسعير ووضوح الشروط، يتحوّل الشمول إلى ممارسة يومية، يراها الناس في جيوبهم ومحالّهم لا مجرد عنوان جذّاب.

(المصدر: جريدة «النهار» اللبنانية)

البنك الدولي يتوقع أن ينمو الإقتصاد اللبناني نحو 4.0 %

فُرص وتحدّيات إقتصادية أمام لبنان في العام 2026 بسبب عدم اليقين السياسي والأمني

ليس من المبالغة القول، إن قراءة الوضع الإقتصادي في لبنان لعام 2026، وفق المعطيات السياسية والإقتصادية التي عاشها اللبنانيون في العام 2025، تؤشّر إلى أن بلد الأرز سيكون أمام مزيج من الفرص والتحدّيات، لأن التوقعات تظل مشروطة بالإصلاحات، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين السياسي والأمني.

بلغة الأرقام وبحسب البنك الدولي، يُتوقع أن ينمو الإقتصاد اللبناني حوالي 4.0 % في العام 2026، بعد نموّ متوقّع بـ 3.5 % في العام 2025. لكن في حال عدم تنفيذ الإصلاحات والمساعدة الدولية، يُمكن أن يستمر الإنكماش أو أن يكون النمو ضعيفاً جداً وفق (Institute of International Finance (IIF)، فإن سعر صرف الليرة قد يصل إلى حدود 110,000 ليرة للدولار، في حلول نهاية العام 2026 في سيناريو سلبي.

من جهة أخرى، فإن مهمة الوصول إلى إستقرار مالي ونقدي وإعادة بناء الثقة تبدو شرطاً أساسياً لتحقيق النمو، كما أشار وفد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund خلال زيارته الأخيرة للبنان.

إذاً، هناك مؤشّرات على إستقرار نسبي في سعر الصرف والتحسّن في تحصيل الإيرادات، ما يشير إلى إمكانية الإنتقال من مرحلة الإنكماش إلى مرحلة التعافي. وهناك طلب دولي وإقليمي للمشاركة في إعادة الإعمار (بعد تنفيذ الإصلاحات)، ما يُمكّن من تدفق الإستثمارات وإنشاء المشاريع التي تشغّل وتعيد النشاط الإقتصادي. وهناك إمكانات القطاع الخاص والقطاع السياحي والزراعي للتحسين، إذا ما ترافق ذلك مع بيئة إصلاحية مناسبة.

التحدّيات

في المقابل هناك تحدّيات تُواجه هذا التفاؤل، أولُها الإصلاحات المؤسسية والمالية، والتي لا تزال بطيئة بالنسبة إلى المجتمع الدولي، وهناك مخاطر متعلّقة بالتأخر في الإتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي، ما قد يُبطّئ جذب الإستثمارات. بالاضافة إلى وجود الإقتصاد غير الرسمي (الكاش) الذي لا يزال واسع النطاق، مما يُقوّض القاعدة الضريبية والقدرة على إعادة تمويل الدولة. كما أن الخدمات العامة والبُنى التحتية تعاني ضعفاً كبيراً، ما قد يُقلّل من إستفادة المواطنين ويعوّق إستقرار النمو. كما أن أيّ تراجع في المساعدات أو تزايد الضغوط الخارجية (كالصراع الإقليمي) قد يُعيد البلاد إلى مسار الإنكماش.

البروفسور جاسم عجاقة: أستاذ الإقتصاد في الجامعة اللبنانية: الإقتصاد في العام 2026 رهينة سيناريوهين

البروفسور جاسم عجاقة

يرى أستاذ الإقتصاد في الجامعة اللبنانية البروفسور جاسم عجاقة أن «لبنان يقف عند مفترق طرق خطر سواء سياسياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً. فتداعيات الأزمة الإقتصادية التي عصفت به في نهاية العام 2019 لم تنته بعد رغم مرور أكثر من 6 سنوات، كما أن العدوان الإسرائيلي الأخير كان قد دمّر جزءاً كبيراً من الإقتصاد اللبناني، بدءاً من البُنى التحتية وصولاً إلى القطاعين الزراعي والصناعي مروراً بتهجير الجنوب».

يضيف عجاقة: «اليوم ومع بداية عهد جديد، في ظل إنتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة، أخذ لبنان جرعة أمل نتيجة هذا الخرق السياسي والمسار الإصلاحي الذي تسعى الحكومة إلى سلوكه، لكن أرقام العام 2025 لم تكن على مستوى التفاؤل الذي ضخّه ملء المناصب العليا في الدولة اللبنانية، وذلك نتيجة إستمرار العُقد السياسية وتعرقل العمل الإصلاحي. لذا من المنطقي القول إن أرقام العام 2026 هي رهينة نجاح أو فشل العملية السياسية والإصلاحية الجديدة.

توقعات العام 2025.. إنتعاش هش

يُذكّر عجاقة أن «البنك الدولي كان قد توقّع أن تكون نسبة نمو العام 2025 في حدود الـ 3.5 %، وذلك بعد إنكماش كبير بنسبة 7.1 % في العام 2024. في المقابل، تتمحور توقعات الأمم المتحدّة حول نمو حقيقي سلبي بنسبة 2- %، وذلك نتيجة الضغوطات الكبيرة لصراع العام 2024، بالإضافة إلى الخلل الهيكلي في الإقتصاد اللبناني والتضخّم المُستمر رغم إستقرار السعر الإقتصادي للصرف»، موضحاً أنه «عملياً، وفي ظل غياب القطاع المصرفي المُموّل الوحيد للإقتصاد الرسمي، يُتوقّع ألاّ يزيد النمو الإقتصاد الحقيقي هذا العام عن 0.2 % وذلك في حكم غياب القروض للاعبين الإقتصاديين، وهروب الإستثمارات الخارجية وفقدان الإستثمارات الحكومية، وهو ما يعني إستحالة أي إمكانية لنمو الإقتصاد الرسمي». في المقابل، يقول عجاقة: «إن الإقتصاد غير الرسمي قد ينمو هذا العام بنسبة قد تصل إلى 5 %».

ويرى عجاقة أنه «من جهة التضخّم، ورغم إستقرار سعر الصرف، إرتفعت الأسعار بنسبة 15 % بحسب الإحصاء المركزي، و15.2 % بحسب البنك الدولي، و41.2 % بحسب توقعات الأمم المتحدة. في السياق عينه، لم تعد السلّة الإستهلاكية التي على أساسها يُعطي الإحصاء المركزي أرقام التضخّم، تُمثّل حقيقة إستهلاك اللبنانيين، خصوصاً بعد الأزمة التي عصفت بلبنان منذ العام 2019»، متوقعاً أن «يكون التضخّم أكثر من 30 % في نهاية هذا العام 2025 نظراً إلى الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار السلع والخدمات الأكثر إستهلاكًا من قبل اللبنانيين، على سبيل مثال الإيجارات».

يضيف عجاقة: «على صعيد القطاع الخارجي، لا يزال لبنان يُعاني نقاط ضعف عميقة، حيث يُسجّل الحساب الجاري عجزاً بنسبة 15.8 %، وذلك مع إستمرار نمو الواردات الحقيقية بمعدّل أسرع من الصادرات بسبب إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والإستثمارية. علماً أنه يبقى غياب إعادة فرض رسوم جمركية على الواردات أكبر نقطة ضعف لإستعادة التوازن مع الخارج، مما يؤكّد أن لا قدرة للبنان على فتح باب الإستيراد على مصراعيه. أمّا في ما يخص التوازن المالي العام، فرغم وضع الحكومة الموازنة بعجز صفر، إلاّ أن التحدّي الأكبر على هذا الصعيد، هو في تحصيل الضرائب وعدم تخطّي الإنفاق المنصوص عليه في الموازنة».

أرقام 2026 رهينة الوضع السياسي

يشدّد عجاقة على أن «الوضع السياسي والأمني سيكون له الكلمة الفصل في الوضع الإقتصادي المستقبلي خصوصاً في العام 2026. فكل المُعطيات تُشير إلى أن التطوُّرات السياسية الحالية وخصوصاً حيال فرض سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، قد أصبحت شرطاً أساسياً لأي إنفراج إقتصادي ومالي مُستقبلي»، مؤكداً أنه «من دون تحقيق شرطين أساسيين في لبنان: إحتكار الدولة للسلاح، وتحقيق الإصلاحات في القطاع المالي، لن يكون هناك أي إنفراج.

ويُعطي عجاقة سيناريوهين للعام 2026 كالتالي:

أولاً: سيناريو تفاؤلي، ينص على إستقرار سياسي ودفع في العملية الإصلاحية: في ظل هذا السيناريو يتمّ حصر السلاح بيدّ الدولة، مع إجراء إصلاحات مالية كبيرة بما فيها حل أزمة القطاع المصرفي والودائع، وهو ما سينعكس تحسُّناً ملحوظاً في الإقتصاد، مع نمو مدفوع بالإصلاحات، وإستعادة المصداقية والإستقرار والثقة من قبل بعض المانحين الدوليين. وهذا يعني ضخّ أموال في الإقتصاد اللبناني لتمويل مشاريع البنى التحتية وإعادة الإعمار، إضافة إلى إنتعاش قطاع الخدمات وفي مقدّمه السياحة، مع أهمية مراقبة موازنة العام 2026 التي تحوي الكثير من المواد التي ستطاول المسار الإصلاحي، وفي مقدّمها القطاع المصرفي، وأزمتا الديون السيادية والودائع.

ثانياً: سيناريو تشاؤمي ينصّ على ركود سياسي وعودة الصراع العسكري: في ظل هذا السيناريو ستعود الصراعات العسكرية والمواجهات المسلّحة مع تجميد للعمل الحكومي وحتى تأجيل الإنتخابات النيابية، إما بسبب العدوان الخارجي، أو بسبب الخلاف على قانون الإنتخابات، مما سيُترجم بتراجع المؤسسات العامة ومعها الخدمات للمواطنين وحتى القضاء. وسيكون هناك تراجع كبير في ثقة المستثمرين والدول المانحة، مما سيزيد من تردّي الوضع الإقتصادي ويزيد من الهجرة وحالات الفقر.

فرصة لن تتكرّر قريباً

يقول عجاقة: إن «أمام لبنان فرصة لن تتكرّر وعليه الإستفادة منها، وذلك عبر القيام بإصلاحات مالية وإقتصادية وإدارية وقضائية»، مشدّداً على «أن الشرق الأوسط يعيش مرحلة إعادة رسم الجغرافيا الإقتصادية، مما يفرض على لبنان حجز مكان له»، معتبراً «أن الإنتعاش الطفيف الذي شهده لبنان في العام 2025 قد يذهب أدراج الرياح، إذا لم تستطع السلطات اللبنانية القيام بالإصلاحات المطلوبة».

الخبير الإقتصادي والمالي الدكتور باتريك ماردينى: رئيس الجمهورية وضع خارطة نهوض إقتصادية

يقرأ الخبير الإقتصادي والمالي الدكتور باتريك ماردينى، ما ينتظر لبنان على الصعيد الإقتصادي في العام 2026، إنطلاقاً من التطوُّرات التي شهدتها الساحة اللبنانية في العام 2025، ويقول: «إن لبنان دخل العام 2025، في مرحلة ملء الفراغات، أي أنه تم إنتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد مرحلة فراغ رئاسي، وتشكيل حكومة وتعيين حاكم جديد لمصرف لبنان، وعليه فإن كل هذه التطوُّرات تُظهر أن المواقع الأساسية التي ترسم الطريق الإقتصادي للبلد قد تم ملؤها في مطلع العام 2025، وهذا أمر إيجابي»، لافتاً إلى أن «رئيس الجمهورية قد رسم في خطاب القسم خارطة طريق إقتصادية، كان في مقدمها كسر وتفكيك الإحتكارات، وإعطاء خدمة أفضل للمواطن، وهذا يعني أنه وضع الأُسس التي تسلكها الحكومة حاليا».

ويشرح ماردينى أنه «في موضوع الكهرباء، تمّ تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، التي يقع على عاتقها فتح السوق على المنافسة، كي تُرخّص لدخول شركات أخرى إلى جانب كهرباء لبنان، كما تم تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الإتصالات، والترخيص لشركة ستارلينغ، على أمل توسُّع الترخيص لشركات أكثر. كذلك على صعيد الطيران المدني، كان قد تم تعيين الهيئة الناظمة، لكن الأهم هو فتح ملف مطار القليعات، لأنه بداية تفكيك الإحتكارات، وتالياً الخط الذي رسمه رئيس الجمهورية في الموضوع الإقتصادي، قد بدأ يضع الأُسس التي تُترجم أهداف خطاب القسم الإقتصادية».

يضيف ماردينى: «من الأخبار الجيدة في العام 2025 أن الحرب توقفت، مع أننا أمام تحدّي إعادة الإعمار، فرغم كل الخضات الأمنية في عامي 2024 و2025، إستطاع هذا البلد الحفاظ على سعر صرف الليرة، وعلى موازنة متوازنة من دون عجز في العام 2025، وهذا شق إيجابي»، لافتاً إلى أن «العام 2025 تخلّله تحدّيات كبيرة، بدأت سابقاً ولا تزال مستمرة حتى تاريخه، منها الأزمة المصرفية التي لم تشهد معالجة ملف الودائع العالقة في المصارف منذ العام 2019، ولا التسليف عبر القروض، مع أنه بدأت حالياً بعض المصارف تعطي قروضاً معينة وبشكل متواضع، لكن ليس بالحجم الكافي»، متوقعاً «المضي على هذا المسار في العام 2026، لأنه لن يكون هناك حل للأزمة المصرفية في لبنان قبل الإنتخابات النيابية التي يُتوقع حصولها في أيار/ مايو 2026».

الموازنة من دون إصلاحات!

ويرى ماردينى أن «التحدّي الآخر هو الموازنة العامة، فموازنة العام 2025 قد تمّ إقرارها بمرسوم، ويبدو أن الأمر سيتكرّر في العام 2026، ويُسجل أنها ليست على المستوى المطلوب من الناحية الإصلاحية، بمعنى أنها كانت موازنة الحدّ الأدنى، حيث خلقت إنضباطاً مالياً، ولا زيادة في النفقات. لكن لم تحصل إصلاحات لا من ناحية السياسة الضريبية، ولا من ناحية النفقات العامة»، شارحاً أنه «من ناحية السياسة الضريبية، هناك تهرُّب ضريبي وجمركي كبير في لبنان، وهناك شركات تدفع ضريبة، وتُواجه صعوبات في منافسة شركات لا تدفع الضرائب، وتالياً النظام الضريبي في لبنان يُعاقب القطاع الشرعي ويُكافئ القطاع غير الشرعي، ويُجبر الشركات على إتباع أساليب لعدم دفع الضرائب والتهرّب الضريبي، وهذا تحد كبير جداً لم تعالجه الموازنة العامة في العام 2025 وسينسحب على العام 2026».

ويأسف ماردينى بأن «الكلام عن تشدُّد المؤسسات الرسمية، يُطبّق على الشركات الشرعية ويزيد الضغوط عليها، من دون المسّ بالشركات التي تتهرّب ضريبياً، لذلك يجب تغيير النهج الضريبي في لبنان والخروج من الضرائب المباشرة التي تسهل التهرّب منها والإنتقال إلى الضرائب غير المباشرة والتي يصعب

التهرّب منها، مما يؤمن العدالة الضريبية بين الجميع»، مؤكداً أن «الشق المتعلق بملف زيادة الرواتب للقطاع العام الذي شهدناه في العام 2025 سيستمر في العام 2026، لأن الدولة لم تلب هذه المطالب، خصوصاً أن القطاع العام «بات متخماً»، ويجب إعادة هيكلته.

هيكلة السياسة النقدية ضرورة مُلحة!

يضيف ماردينى: «إحدى النقاط المُهمة التي ستدرس في العام 2026، هي إعادة هيكلة السياسة النقدية في لبنان، وهذا موضوع مهم وعميق، لأنه مطلوب من مصرف لبنان المركزي مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب الذي يحصل في لبنان تحت غطاء الإقتصاد الكاش، وهناك شبكة صرّافين يُحكى عن إرتباطاتهم بتعاملات مشبوهة، وهذا تحد كبير لـ «المركزي اللبناني»، مؤكداً أن «التحدّي الثاني يكمن بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتوزيع الخسائر، وضرورة إقرار قانون الفجوة المالية، كما أن لبنان يخضع لتحدّيات أمنية وعسكرية، ويحتاج الى إعادة هيكلة الدين العام. علماً أن كل هذه التحدّيات يُمكن أن تُسبّب أزمة في سعر الصرف، وإرتفاعاً في التضخُّم وزيادة الأسعار، لذلك يتم حالياً وبشكل جدّي البحث في عزل السياسة النقدية في لبنان (سعر صرف الليرة)، عن بقية الإصلاحات المطلوبة من المصرف المركزي، وإنشاء مجلس نقد لضمان سعر صرف الليرة، بإعتبار أنها ستصبح مرتبطة بالدولار وليس بالوضع السياسي والأمني اللبناني، وهذا ما سيسمح للمصرف المركزي بالتفرّغ للإصلاحات الأخرى في العام 2026 (مثل مكافحة تبييض الأموال وغيرها)».

الخبير الإقتصادي الدكتور باسم البواب:
النمو الإقتصادي في العام 2026 بين 6 و7 %

يقدم الخبير الإقتصادي الدكتور باسم البواب قراءة إقتصادية أكثر تفاؤلاً حول الوضع في لبنان في العام 2026، فيقول: «سيشهد لبنان في العام 2026 نمواً إقتصادياً يُراوح بين 6 % و7 %، وهناك إتجاه لإقرار قانون الفجوة المالية وإصلاح المصارف، بالإضافة إلى إجراء الإنتخابات النيابية، مما سيؤدي إلى ولادة حركة صرف أموال لتمويل الإنتخابات بمئات ملايين الدولارات، وهذا ما سينعكس إيجاباً على الوضع الإقتصادي. علماً أنه جرت العادة بأنه في العام الذي تجري فيه الإنتخابات يحدث زيادة في حجم الناتج المحلي»، مبدياً إعتقاده بأن العام 2026 «سيكون إيجابياً من الناحية الإقتصادية، إذ سيتبلور ملف الإعمار بشكل أكبر»، ومتحدّثاً عن «إزدياد حركة الإستيراد والتصدير، وإزدهار السياحة عبر المطار وبقية المرافئ الحيوية للبنان، وخصوصاً أنه لا مجال للحروب في المنطقة، في وقت سينصبّ الإهتمام فيه على إعادة الإعمار، وإنقاذ الإقتصاد، وإقرار قانون الفجوة المالية».

باسمة عطوي

دخلت العملات الرقمية السيادية مرحلة متقدّمة من التطوير أو الإختبار في أكثر من ثلثي إقتصادات العالم
الدرهم الرقمي الإماراتي: ولادة إقتصاد نقدي ذكي في المنطقة

تعامل المصرف المركزي الإماراتي مع مشروع الدرهم الرقمي بوصفه تحوّلاً استراتيجياً في شكل النقد ووظيفته، وليس مجرد تجربة تقنية.

في الوقت الذي لا تزال فيه معظم الإقتصادات تراقب بحذر مستقبل العملات الرقمية الرسمية، إختارت الإمارات أن تنتقل من مرحلة الترقب إلى مرحلة صناعة المشهد الجديد. فالدرهم الإماراتي الرقمي لا يمثل مجرد تحديث في أنظمة الدفع، بل يعد ولادة نمط إقتصادي ذكي يعيد تعريف المال وسرعة إنتقاله وقدرته على تجاوز الحواجز المالية التقليدية التي لطالما عطلت حركة التجارة والتحويلات. ومع هذه الخطوة، تثبت الإمارات أنها ليست مجرّد متلقٍ للتحوُّلات العالمية، بل فاعل أساسي في صناعتها.

منذ إطلاق برنامج البنية التحتية المالية الجديدة في العام 2023، تعامل المصرف المركزي الإماراتي مع مشروع الدرهم الرقمي بوصفه تحوّلاً إستراتيجياً في شكل النقد ووظيفته، وليس مجرّد تجربة تقنية. وقد وضعت الإمارات تصوُّراً مزدوجاً لعملتها الرقمية يشمل المؤسسات المالية الكبرى والقطاع المصرفي من جهة، وتسهيل المعاملات للأفراد والشركات من جهة أخرى، بما يُعزّز بنية نقدية مرنة تستجيب للتحوُّلات الإقتصادية المتسارعة، ويتيح إستخدامات تمتد إلى المدفوعات الحكومية والتحويلات بين الجهات.

وجاءت اللحظة المفصلية عندما نفّذت وزارة المالية وهيئة دبي المالية أول معاملة حكومية بإستخدام الدرهم الرقمي عبر منصة mBridge، في عملية لم تتجاوز دقيقتين. كانت هذه الخطوة إعلاناً عملياً لدخول الإمارات عصر المدفوعات السيادية الرقمية، وإنضمامها إلى شبكة تضم الصين وهونغ كونغ وتايلاند، بينما لا تزال عشرات الدول في مراحل مبكرة من البحث.

وتبرز أهمية هذا التحوّل بحسب (جريدة «النهار» اللبنانية)، عند النظر إلى المشهد العالمي؛ فوفق تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2025 (IMF Policy Paper No. 041)، دخلت العملات الرقمية السيادية مرحلة متقدمة من التطوير أو الإختبار في أكثر من ثلثي إقتصادات العالم، مع إنتقال عدد كبير من الدول من مرحلة البحث النظري إلى التجارب الفعلية. ويكشف هذا التحوُّل المتسارع أن النظام النقدي العالمي على مشارف إعادة تشكيل جذرية، ويضع الإمارات في قلب سباق دولي يتسارع فيه الجميع لتحديد مستقبل المال. ففي حين تتقدم الصين عبر «اليوان الرقمي»، وتستعد أوروبا لإطلاق «اليورو الرقمي»، تتعامل الولايات المتحدة بحذر مع مشروع «الدولار الرقمي» بسبب تبعاته العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز الإمارات بقدرتها على ربط عملتها الرقمية بمنصات دفع دولية منذ البداية، وهو ما يمنح الدرهم الرقمي دوراً يتجاوز حدود الدولة نحو بيئة مالية إقليمية ودولية متكاملة. ويزداد هذا التميّز وضوحاً مع قابلية البرمجة التي تتيح تنفيذ المدفوعات تلقائياً عند تحقق شروط محددة، ما يفتح الباب أمام عقود ذكية وسلاسل إمداد مالية رقمية ونماذج أعمال جديدة.

ومع اقتراب دخول الدرهم الرقمي مرحلة الإستخدام الواسع، بدأت المصارف في الإمارات والمنطقة بإعادة صوغ نماذج عملها لمواكبة التحوُّل الجديد. وهي تستثمر في تحديث أنظمة المدفوعات، وتطوير محافظ رقمية قادرة على التعامل مع العملة الجديدة، ورفع جاهزيتها في الأمن السيبراني وتحليل البيانات، لتتحول تدريجياً من وسيط تقليدي إلى مزود خدمات مالية رقمية متكاملة تدعم الشركات والأفراد داخل منظومة نقدية أكثر سرعة وشفافية. ومع توسّع المشروع خلال السنوات المقبلة، يُتوقع أن يصبح الدرهم الرقمي جزءاً من الحياة اليومية، سواء في التحويلات الفردية أو التجارة الرقمية أو دفع الرسوم الحكومية.

وعلى المستوى الإقليمي، يقدم هذا النموذج للدول الخليجية والعربية، التي لا تزال معظمها في مراحل الدراسة أو التجربة الأولية، رؤية جديدة لبناء الثقة بالنقد عبر التكنولوجيا ومواكبة التحوُّلات المالية العالمية.

في المحصّلة، يبدو واضحاً أن الدرهم الإماراتي الرقمي ليس مجرد خطوة في مسار التحوُّل الرقمي، بل محطة مفصلية تعيد صوغ مفهوم المال في المنطقة، وإعلان ولادة إقتصاد نقدي ذكي تتقدم به الإمارات بثقة نحو مستقبل يتشكل الآن، لا بعد سنوات.

بنـك بيمـو السعودي الفرنسي
BANQUE BEMO SAUDI FRANSI

عبر تطبيق بنك بيمو
السعودي الفرنسي
For IOS & Android

Download on the App Store
GET IT ON Google Play

بأي لغة وعلى مدار الساعة...

نوفـــا معـــك

أول خدمة عملاء مصرفية
مدعومة بالذكاء الاصطناعي في سوريا

أبرز ميزات المساعد الرقمي نوفـا
من بنك بيمو السعودي الفرنسي

- دعم متواصل على مدار الساعة بكل أيام الأسبوع وبأي لغة
- حاسبة قروض ذكية
- حاسبة العمولات والرسوم الذكية
- معلومات عن الحسابات والمنتجات المصرفية
- معلومات عن شبكة الفروع والصرافات الآلية

منكبر فيكم | 011 3020 | www.bbsfbank.com | bbsfbank | BBSFSYR

شارك فيه الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح

المنتدى العالمي الأول BEYOND PROFIT في الرياض

جاء إنعقاد المنتدى العالمي الأول BEYOND PROFIT (ما بين 3 و5 كانون الأول/ ديسمبر 2025) في العاصمة السعودية الرياض، والذي نظّمه المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ليكون منصّة عالمية غير مسبوقة تجمع قادة الأعمال، والرؤساء التنفيذيين، وصنّاع القرار، بينهم الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والشركات، وروّاد القطاع غير الربحي من مختلف أنحاء العالم.

ويأتي هذا المنتدى ليؤكد مكانة المملكة العربية السعودية كمحور عالمي للإبتكار والتأثير، وليفتح آفاقاً جديدة أمام قيادة القطاع وتمويله وإبتكاراته، عبر طرق عمل حديثة، وتحالفات إستراتيجية، ورؤى عملية تعزز تحقيق رسالته.

وقد إنعقد المنتدى في لحظة فارقة يشهد فيها القطاع غير الربحي تحوّلات سريعة تُعيد تشكيل ملامحه، حيث يُعاد صوغ مسارات التمويل، وتفتح التقنية آفاقاً جديدة للتأثير، وتتداخل الحدود بينه وبين القطاعين الحكومي والخاص. وهنا يتشكل دور المنتدى في دعم هذا القطاع نحو حضور أوسع وأثر أعمق.

وقد قدّم المنتدى مساحة للحوار وبناء الشراكات، مركّزاً على دور الإبتكار الإجتماعي وريادة الأعمال في تعزيز قدرة القطاع غير الربحي على توفير فرص العمل المتنوّعة وتحقيق أثر متنامٍ، مع إبراز الحلول العملية والتجارب المثبتة التي تُسهم في تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية. وتأكيداً لدور المملكة كمركز عالمي للإبتكار والتأثير، يُتيح المنتدى فرصاً فريدة من أهمّها: إبراز الأسس والإستراتيجيات التي ترسم ملامح المستقبل للقطاع غير الربحي، وتأسيس شراكات بين القطاعات المختلفة وتعزيز التعاون الدولي بما ينعكس أثره محلياً وإقليمياً وعالمياً.

المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية:

نمو القطاع غير الربحي في المملكة بنسبة 370 % ورؤية السعودية 2030 أسهمت في إحداث نقلة نوعية في القطاع غير الربحي من خلال إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

إفتتح المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، أعمال منتدى القطاع غير الربحي الدولي، في حضور واسع تجاوز ألفي مشارك من القيادات وصُنّاع السياسات والخبراء والمختصين والمهتمين في القطاع غير الربحي من داخل المملكة وخارجها، إلى جانب 100 متحدث من 20 دولة.

وأعلن الراجحي خلال كلمته عن نمو القطاع غير الربحي في المملكة بنسبة 370 % «حيث إرتفع عدد منظماته من 1700 منظمة في العام 2017 إلى أكثر من 7000 منظمة في العام 2025»، مشيراً إلى «التاريخ الممتد للقطاع غير الربحي في المملكة، الذي يعود إلى نحو مئة عام منذ صدور أول تنظيم رسمي للتبرُّعات في العام 1928 في عهد المؤسس الملك عبد العزيز»، مؤكّداً «أن رؤية السعودية 2030 أسهمت في إحداث نقلة نوعية في القطاع من خلال إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بوصفه المظلّة التنظيمية الموحّدة ومحوراً رئيساً لرفع كفاءة الحوكمة والشفافية، وتمكين المنظمات وزيادة فاعليتها»، عارضاً ما حققه القطاع خلال السنوات الأخيرة من إنجازات لافتة، «أبرزها إرتفاع نسبة المنظمات المتخصّصة الداعمة للأولويات التنموية إلى أكثر من 92 %، وبلوغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي نحو 1.2 %، مع إستهداف الوصول إلى 5 % في حلول العام 2030».

وأوضح الراجحي «أن عدد العاملين في القطاع إرتفع إلى 140 ألف موظف مقارنة مع 19 ألفاً في العام 2017، فيما بلغت كفاءة الإنفاق التنموي أكثر من 75 %، وشهد التطوُّع كذلك قفزة كبيرة»، معلناً عن «وصول عدد المتطوّعين إلى 1.5 مليون متطوّع في العام 2025، مع نمو في عدد الفرص التطوعية السنوية إلى أكثر من 500 ألف فرصة، إضافة إلى تجاوز رضى المستفيدين عن خدمات القطاع نسبة 89 %».

يُذكر أن المنتدى تضمّن 4 محاور، وقد تفرّعت إلى 30 جلسة نقاش، وما يزيد عن 15 ورشة عمل، ومنصّة إطلاق مبادرات وتوقيع إتفاقيات، إضافة إلى فعّاليات للتطوُّع الإحترافي، التي تشهد مشاركة متخصّصين، في سبيل تعزيز ثقافة العمل التطوُّعي، وتحقيق مستهدفاته والمستهدفات التنموية للقطاع غير الربحي.

الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية:

المصارف العربية تُدير أصولاً تتجاوز 5 تريليونات دولار وتُوفر الإئتمان لأكثر من 3 تريليونات دولار في الإقتصاد بحسب إستطلاع لإتحاد المصارف العربية من بين كل 100 دولار في الإئتمان المصرفي هناك 18 دولاراً فقط مخصّصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة

وفي سياق محور التمويل وأهميته للدول والشركات، قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «إن هذه الفعّالية تذكرنا بأن التنمية ليست قائمة على النية الحسنة وحدها، لكنها تتعلق بشراكات حقيقية، وحلول عملية، ونتائج قابلة للقياس تُحسّن حياة الناس. وفي هذا السياق نعيش في عالم لا يوجد فيه نقص في الإهتمام ولا في الكرم ولا في الأموال المتاحة، (المنح والإعانات والتمويل ورؤوس الأموال التعزيزية)، لكن رأس المال هذا يبقى عالقاً بين الأفكار والتنمية، وبين الإلتزام والفعل الحقيقي في الواقع».

وأعلن د. فتوح «أن إتحاد المصارف العربية والذي أتشرّف في العمل فيه كأمين عام، هو منظمة إقليمية غير ربحية نشأت من قبل جامعة الدول العربية، ومقرّها في العاصمة اللبنانية بيروت، مع مكتب إضافي للإتحاد في العاصمة السعودية الرياض. علماً أن الإتحاد يضم أكثر من 50 مصرفاً ومؤسسة مالية عربية في الدول العربية، وفي أوروبا، أفريقيا وتركيا، كأعضاء ناشطين. إلى جانب ذلك، لدينا 16 مصرفاً مركزياً عربياً ومؤسسات مصرفية محلية في العالم العربي تعمل بصفة عضو مراقب».

ولفت د. فتوح إلى «أن موضوع هذا المنتدى يعكس حقاً إهتماماتنا ويتواءم مع عملنا لتعزيز التمويل المستدام والتنمية. علماً أنه في سبتمبر – أيلول 2023 في قمّة أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في نيويورك، إلتزم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالعمل مع المؤسسات المصرفية والمالية العربية، لتعبئة هدف واحد: 1 تريليون دولار لتمويل أهداف التنمية المستدامة 2030، بتركيز كبير على الحماية الإجتماعية والتعليم».

وأضاف د. فتوح: «إن هذا الإلتزام يعكس حقيقة راسخة وبسيطة، بأن التحدّي ليس بمقدار المال المتاح، لكن كيف نوجّهه. علماً أن تركيز الجهات الأممية ومراكز التنمية والمستثمرين من القطاع الخاص تهدف إلى إيجاد مصدر ومسار مستمر للتمويل المستدام. ومن المهم أن نعرف أن قطاع المصارف العربية يُدير أصولاً تتجاوز 5 تريليونات دولار ويُوفر الإئتمان لأكثر من 3 تريليونات دولار في الإقتصاد، ويلعب دوراً محورياً في المسؤولية الإجتماعية للشركات، وفي تمويل الشركات الصغيرة والطاقة

المتجدّدة، والتعليم، والتحوّل الرقمي، والمشاريع الإجتماعية. كما يضطلع القطاع المصرفي العربي في دور محوري جداً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. علماً أن العديد من المصارف العربية قد أدمجت الإستدامة ومعايير البيئة والحوكمة في إستراتيجياتها، وتركّز على التمويل ولا سيما المصارف في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والأردن ومصر والعديد من الدول العربية الأخرى».

وخلص د. فتوح إلى القول: «إن تحقيق هذا النجاح المالي والتقدم الإجتماعي، يجب أن يسير جنباً إلى جنب. علماً أن إتحاد المصارف العربية يؤمن بأن هناك الكثير من الأمور التي يجب أن نقوم بها، وعليه، وبناء على إستطلاع للرأي قمنا به مؤخراً في الإتحاد حيال التنمية المستدامة من قبل المصارف العربية، وجدنا أنه من بين كل 100 دولار في الإئتمان المصرفي، هناك 18 دولاراً فقط مخصّصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وكنتُ قد ذكرتُ سابقاً أن البنوك العربية يجب أن توفر 3 تريليونات دولار من الإقراض للإقتصاد، لكن لا نعرف من مقدار كل هذه التريليونات الثلاثة، كم يذهب منها إلى أهداف التنمية المستدامة. وسأقدّم مثلاً على ذلك: إن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، يتعلق بالقضاء على الفقر والحماية الإجتماعية، يتلقى قروضاً بنسبة 33 % من الـ 18 دولاراً، والهدف 11 يتعلق بالمدن المستدامة، حيث يتلقى قروضاً بنسبة 19 %، والهدف 9 يتعلق بالصناعة والإبتكار والبنى التحتية، حيث يتلقى قروضاً بنسبة 8 % فقط. وهذه ليست أرقاماً جيدة. كذلك الهدف 5 والذي يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 14 الذي يتعلق بالمياه الجيدة، والهدف 15 والهدف 16 حيث يتعلقان بالسلامة ومؤسسات العدل، حيث تتلقى قروضاً بنسبة أقل من 1 % من الإقراض المتعلق بأهداف التنمية المستدامة».

وختم د. فتوح: «ما تحتاجه منطقتنا اليوم ليس مجرد الإلتزام لكن المزيد من تحويل هذه الإلتزامات إلى أفعال، إذ ليس مقبولاً أن يكون هناك فوارق إجتماعية، بل يجب أن نتحرّك مشروعاً بمشروع وخطوة بخطوة لإحراز هذا الفعل المنهجي ليزيد من الإنجازات، ويُقلّل من التشرذم، ويُحرز النتائج الملموسة على الأرض. علماً أن إتحاد المصارف العربية يؤكد الإلتزام الكامل والترحيب بجهود الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والجهات التنموية والإستثمارية والتي تُسهم في إحراز التقدم والرؤية. نحن جاهزون ومستعدون للتعاون والتيسير والتسهيل وتحويل الطموحات إلى إنجازات ملموسة».

ورشتان لإتحاد المصارف العربية

عن: «إدارة مخاطر عدم الإمتثال: إطار عمل، تحليل ونهج الممارسات» في الكويت

نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد مصارف الكويت، ورشة عمل مصرفية متخصّصة باللغة الإنكليزية، في مدينة الكويت، دولة الكويت، تحت عنوان: «إدارة مخاطر عدم الإمتثال: إطار عمل، تحليل، ونهج الممارسات»، لمدة ثلاثة أيام، ما بين 17 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وقد شارك في هذه الورشة 13 مشاركاً من المصارف الكويتية والمصرية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر: دين روان،Dean Rowan، مستشار دولي، ويتمتع بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 27 عاماً في مجالس الإدارة، والحوكمة، وتطوير أعضاء مجلس الإدارة، وخبيرٌ متخصص في المخاطر، والإئتمان، والإمتثال، ومكافحة غسل الأموال والحوكمة.

وتُعتبر هذه الورشة المتخصّصة برنامجاً مصمّماً لتزويد متخصّصي الإمتثال والمخاطر بالأدوات والأطر والرؤى العملية اللازمة لإدارة مخاطر عدم الإمتثال بفعّالية، وتقدم إستكشافاً معمقاً لإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإمتثال للعقوبات الدولية، والإمتثال الضريبي، مع دمج المتطلّبات الكويتية المحلية وأفضل المعايير العالمية للممارسات الفضلى.

من خلال المحاضرات والمناقشات التفاعلية ودراسات الحالة في الورشة، تلقى المشاركون كيفية تصميم وإختبار أطر الإمتثال، ودمج مخاطر عدم الإمتثال في التخطيط الإستراتيجي، والتواصل بفعّالية مع مجالس الإدارة والهيئات التنظيمية واللجان التنفيذية.

وقد رمت الورشة إلى تطبيق المتطلّبات التنظيمية الكويتية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات والإمتثال الضريبي، ودمج معايير مجموعة العمل المالي (FATF) ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) وغيرها من المعايير الدولية في الأطر المؤسسية، وإجراء تقييمات وتدقيقات فعّالة لمخاطر الإمتثال، وبناء هياكل للرصد والإختبار والإبلاغ للحدّ من مخاطر عدم الإمتثال، وتعزيز إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وظائف الإمتثال وتعزيز مرونة المؤسسة من خلال ثقافة إمتثال إستباقية.

.... وورشة عمل أسوان – مصر

عن: «التطبيقات العملية لمتطلبات بازل 4 في إدارة المخاطر المصرفية»

من جهة أخرى، نظم الإتحاد، ورشة عمل مصرفية متخصّصة، في مدينة أسوان، مصر بعنوان: «التطبيقات العملية لمتطلبات بازل 4 في إدارة المخاطر المصرفية»، لمدة أربعة أيام (ما بين 27 و30 نوفمبر/تشرين الثاني 2025). وقد شارك في هذه الورشة 57 مشاركاً من المصارف المصرية.

وقد غطّى هذه الورشة الخبيران: ربيع نعمة (ضيف شرف)، العضو التنفيذي في لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، وعدنان ناجي، المدير العام في المؤسسة الأردنية لضمان القروض في الأردن.

وقد جاءت هذه الورشة المتخصّصة على خلفية ما أصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية في كانون الأول/ديسمبر 2017، الورقة النهائية التي تتضمّن مجموعة من التعديلات على المناهج المعمارية لقياس وإدارة المخاطر الإئتمانية ومخاطر التشغيل والتي تُعتبر بمثابة المراجعة النهائية لإتفاقية بازل 3 أو ما يُصطلح على تسميته بازل IV.

وتهدف الورشة إلى تحقيق التوازن بين النظرية العلمية والممارسة العملية، مع التركيز على جميع المنهجيات الرئيسية المستجدة بما يتلاءم مع الممارسات الدولية الفضلى والمتطلّبات الرقابية. كما وفّرت هذه الورشة منصّة للتعلم من الأمثلة العملية حول كيفية الإنتقال المرن إلى تطبيق المتطلّبات الرقابية الجديدة.

كما تهدف الورشة إلى التعريف بالمتطلّبات الجديدة لإطار بازل IV وإنعكاساتها على البنوك، وتحليل تأثير بازل IV على

رأس المال والمخاطر الإئتمانية والسوقية والتشغيلية، وتمكين المشاركين من تطبيق الأدوات الحديثة لقياس وإدارة المخاطر وفق بازل ومناقشة تحدّيات التنفيذ في البيئة المصرفية العربية.

وقد توجّهت الورشة إلى مدراء إدارات المخاطر في كل فروعها ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء إدارات الرقابة المالية ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية ومعاونيهم الرئيسيين ومحلّلي الإئتمان وإدارة الأصول والخصوم.

الخبير الأستاذ ربيع نعمة، العضو التنفيذي في لجنة الرقابة، على المصارف في لبنان، (ضيف شرف)

الأستاذ عدنان ناجي، المدير العام في المؤسسة الأردنية لضمان القروض (JLGC).

«الإعتماد اللبناني» يُطلق خدمة Google Pay على جميع بطاقاته عبر منصّته مما يتيح لعملائه الدفع عبر النقر على الهاتف Tap to Pay بطريقة آمنة سلسة ولا تلامسية على أجهزة Android وWear OS

السيدة رندة بدير

أعلنّ بنك الاعتماد اللبناني عن إطلاق خدمة Google Pay، الحل العالمي الموثوق للمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والمتاح الآن لجميع حاملي بطاقاته من MasterCard و Visa. إعتباراً من اليوم يُمكن للعملاء الإستمتاع بمرونة الدفع الآمن Contactless بإستخدام الهواتف الذكية العاملة بنظام Android أو أجهزة Wear OS –في أي وقت ومن أي مكان. ومن خلال تطبيق Google Wallet، يُمكن لعملاء الإعتماد اللبناني إضافة بطاقاتهم بسهولة والبدء بالشراء فوراً داخل المتاجر، أو عبر الإنترنت، أو عبر التطبيقات، سواء محلياً أو دولياً. وتوفّر خدمة Google Pay تجربة سهلة من خلال إستخدام سلسة مدعومة بطبقات حماية متقدمة تشمل الترقيم (Tokenization)، التشفير، والمصادقة البيومترية، بما يضمن أن كل معاملة تتم بسرعة وأمان وخصوصية.

وقالت السيدة رندا بدير، نائب المدير العام ورئيسة أنظمة الدفع الإلكتروني وتقنيات البطاقات في بنك الإعتماد اللبناني: «في الإعتماد اللبناني، التحوّل الرقمي ليس هدفًا في حد ذاته، بل إلتزام بتقديم قيمة حقيقية لعملائنا، في أي وقت وأينما كانوا. مع Google Pay، لا نوفّر مجرد ميزة دفع جديدة، بل نبني جسراً رقمياً يربط كل عميل بمستقبل القطاع المالي، مهما كان نوع بطاقته أو مكان وجوده. هذه الخطوة تعكس مهمتنا في تمكين حياة الناس من خلال التكنولوجيا المتاحة، والخدمات المريحة، وبيئة مصرفية آمنة تتناسب مع إحتياجات اليوم المتغيّرة».

أضافت بدير: «من خلال دمج Google Pay عبر محفظتَي MasterCard وVisa، يقدّم الإعتماد اللبناني حرية إختيار حقيقية ومرونة سلسة لعملائه، مما يجعل الدفعات الرقمية أكثر سهولة ويمنح مستخدمي أجهزة Android تجربة جديدة للدفع عبرالنقرعلى الهاتف لدى ملايين التجار حول العالم أو عبر الإنترنت. إنّ إتاحة Google Pay لكلٍ من بطاقات MasterCard وVisa تعكس إلتزامنا بجعل التكنولوجيا العالمية الأقرب لمستخدمينا المحليين – بأمان وفورية».

وتابعت السيدة بدير: «إن إضافة Google Pay إلى بطاقاتنا هو خطوة نحو مستقبل يرتكز على الهاتف المحمول، ويُعزّز إلتزامنا بتطوير مستقبل المدفوعات في لبنان والمنطقة».

لماذا Google Pay؟ ولماذا الآن؟

يشهد لبنان اليوم تحولاً كبيراً نحو الدفع الرقمي، إذ وصل عدد المستخدمين إلى 5,3 ملايين مستخدم أي بنسبة 91.6% مع إعتماد للهواتف الذكية بنسبة 80% وإرتفاع في الطلب على حلول سريعة وسلسة غير نقدية. لذلك يأتي دوربنك الاعتماد اللبناني ليلاقي المستهلكين حيث هم: على هواتفهم، في اللحظة نفسها، جاهزين للدفع بلمسة واحدة.

فوائد Google Pay للمستخدمين:

- السرعة والبساطة: عملية دفع بنقر الهاتف على ماكينة الدفع داخل المتاجر، عبر الإنترنت، وفي التطبيقات.
- أعلى مستويات الأمان: تقنية الترقيم تستبدل رقم البطاقة برمز مُشفّر يتغيّر مع كل معاملة، ما يحافظ على سرية المعلومات.
- القبول العالمي: تُستخدم أينما توفّرت الدفعات من دون تلامس.

خطوات سهلة للبدء:

1. تحميل أو فتح تطبيق Google Wallet على جهاز Android.
2. الضغط على «إضافة إلى المحفظة» وإتباع الخطوات البسيطة.
3. البدء بالدفع باستخدام الهاتف – دون الحاجة لحمل البطاقة الفعلية.

يشكّل إطلاق هذه الخدمة الجديدة جزءاً من رؤية الإعتماد اللبناني الهادفة إلى توفير حلول مصرفية رقمية متطورة تواكب الابتكار العالمي، مرتكزة في الوقت نفسه على مبدأ خدمة العميل أولاً.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBR يُقرض «الأهلي المصري» بقيمة 100 مليون دولار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

وقّع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD إتفاقية تمويل مع البنك الأهلي المصري، بقيمة 100 مليون دولار، بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الإقليمية، خاصة مشروعات الشباب والنساء.

وقالت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر: «من خلال شراكتنا مع البنك الأوروبي ومختلف المؤسسات الدولية، نعمل على تمكين القطاع الخاص وتحفيز الإستثمارات عبر إتاحة التمويلات الميسرة للبنوك والشركات، بما يزيد من تنافسية الإقتصاد ومرونته وقدرته على تحقيق نموذج إقتصادي مدفوع بالقطاع الخاص ومبني على القطاعات الإنتاجية وفق السردية الوطنية للتنمية الإقتصادية».

وأكدت المشاط عمق العلاقات بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ «حيث يُعد شريكاً أساسياً في المنصّة الوطنية لبرنامج «نُوفّي»، والتي إستطاعت حشد نحو 5 مليارات دولار للقطاع الخاص لتمويل مشروعات الطاقة المتجدّدة»، موضحة «أن التعاون بين البنك الأوروبي والقطاع المصرفي أحد أوجه الشراكة الوثيقة من خلال التمويلات الميسّرة وخطوط الإئتمان، وتعمل الوزارة من خلال منصة «حافز» على تعزيز تلك الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية، لإتاحة المزيد من التمويلات المبتكرة للقطاع الخاص في مصر».

وقال جريج جابيت، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: «يمثل هذا التمويل الجديد للبنك الأهلي المصري علامة فارقة مهمة في شراكتنا طويلة الأمد، ونعمل على توسيع الفرص للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما للشركات التي تقودها النساء والشباب والتي تقود الإبتكار والنمو الشامل»، مبدياً ثقته بأن «هذه الشراكة ستمكّن الجيل المقبل من رواد الأعمال من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في إقتصاد أكثر ديناميكية وإستدامة».

ومن ناحيته، أوضح محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «تتيح لنا هذه التسهيلات الجديدة توجيه موارد حيوية إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما بين رائدات الأعمال والشباب الذين يلعبون دوراً أساسياً في تعزيز قدرة الإقتصاد على الصمود».

يُشار إلى أن العلاقة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية شهدت تقدماً ملحوظاً على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث تعاون الطرفان بالعمل على مختلف المستويات، لتمهيد الطريق لتمكين القطاع الخاص ودفع جهود التنمية. وتُعد مصر عضواً مؤسساً في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومنذ بدء عملياته فيها في العام 2012، إستثمر البنك أكثر من 13.8 مليار يورو في 209 مشروعات في البلاد، نحو 80 % منها للقطاع الخاص. كما تمثل مصر أكبر دولة عمليات في البنك خلال العام 2024 في منطقة جنوب وشرق المتوسط (SEMED) للسنة السابعة تواليا.

بنك مصر يقود تحالفاً مصرفياً مع QNB مصر وبنك أبو ظبي التجاري مصر وبنك الإسكندرية وميدبنك لمنح تمويل مشترك بـ 4.261 مليار جنيه لـ «كونكريت بلس للمقاولات والصناعة»

نجح تحالف مصرفي بقيادة بنك مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوّق التمويل ووكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب والمقرض، وبمشاركة كل من QNB مصر وبنك أبو ظبي التجاري، مصر وبنك الإسكندرية، التابع لقطاع البنوك الدولية في مجموعة «إنتيسا سان باولو»، بصفتهم المرتب الرئيسي والمقرض، وميدبنك بصفته بنك مقرض ومرتب عام، بمنح تمويل مشترك بمبلغ 4.261 مليار جنيه مصري لصالح شركة كونكريت بلس للمقاولات والصناعة، وذلك بغرض تمويل جزء من عملية تنفيذ أعمال وحدات وشاليهات في مشروع ساوث ميد بالساحل الشمالي، وهو أحد مشروعات مجموعة طلعت مصطفى القابضة.

وتُعد تلك العملية إحدى المراحل الرئيسية ضمن مشروع ساوث ميد بالساحل الشمالي. وستتولى شركة كونكريت بلس تنفيذ الأعمال الإنشائية الخاصة بهذه المرحلة، والتي تشمل إنشاء وحدات الشاليهات، إلى جانب أعمال الحفر والخرسانات والطرق والبنية الأساسية وتنسيق الموقع.

وتأتي هذه المرحلة في إطار توجُّه الدولة لتطوير منطقة الساحل الشمالي وتحويلها إلى وجهة سياحية عالمية، من خلال رفع كفاءة البنية التحتية وتنفيذ مشروعات عقارية متكاملة تُسهم في تعزيز القدرات الإستيعابية وتحقيق مستهدفات التنمية السياحية. ويُسهم المشروع في دعم هذا التوجُّه عبر إضافة مكوّن عمراني متطوّر يتماشى مع المعايير الحديثة للتخطيط والتنمية الساحلية.

وقد تم التوقيع في حضور هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ومحمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، والدكتور عمرو الجارحي وزير المالية الأسبق والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ «ميدبنك»، وباولو فيفونا الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، وتامر عاصم، رئيس تمويل الشركات في بنك أبو ظبي التجاري – مصر، وطارق يوسف، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كونكريت بلس للمقاولات والصناعة والأستاذ حسام فكري، نائب رئيس مجلس الإدارة، وعدد من قيادات البنوك والشركة.

وقال هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر «إن مشاركة بنك مصر في هذا التمويل تُعد إستمراراً لدوره الريادي في قيادة التحالفات المصرفية الداعمة لمختلف المشروعات التنموية، والتي يحرص البنك على تمويلها في إطار إستراتيجيته لدعم القطاعات الإقتصادية المختلفة لتوفير المزيد من فرص العمل في مختلف التخصّصات»، مؤكداً «حرص بنك مصر على تعزيز دوره في دعم القطاعات الإقتصادية الحيوية ولا سيما القطاع العقاري مما يُساهم في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة».

وأضاف عكاشة: «أن بنك مصر مستمر في توفير الحلول التمويلية التي تلبي إحتياجات القطاع العقاري وقطاع المقاولات وغيرها من القطاعات الاستراتيجية، بما يخدم بشكل عملي خطط التنمية المستدامة، وبما يتماشى مع خطط الدولة للتنمية العمرانية،

مشيداً بـ «التعاون المثمر بين فرق العمل في البنوك المشاركة التي تعكس الإحترافية والكفاءة في تنفيذ التمويلات المشتركة»، مشيراً إلى «أن الكفاءات المصرفية المدربة تظل ركيزة أساسية في نجاح هذه العمليات».

ومن جانبه، قال محمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر: «إن دور البنك في هذا التمويل المشترك يأتي ضمن إستراتيجيته الهادفة لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبي الإحتياجات المتنامية لمختلف القطاعات الإقتصادية، بما في ذلك قطاع العقارات والمقاولات الذي يكتسب أهمية خاصة»، مؤكداً «أن هذه الشراكة تعكس حرص البنك على دعم المشاريع الكبرى في الدولة، مع الإلتزام بأعلى معايير الحوكمة والكفاءة في إدارة التمويلات»، معتبراً «أن هذه الشراكات تعكس ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في إستقرار البيئة الإستثمارية، بما يُساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل».

وأوضح إيهاب السويركي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي التجاري – مصر «يأتي هذا التمويل المشترك في إطار إستراتيجية بنك أبوظبي التجاري لدعم القطاع العقاري وتعزيز خطط التوسع لدى الشركات الكبرى بما يُعزّز قدرتها على تسريع وتيرة التنفيذ ورفع كفاءة العمليات، كما يعكس ثقة البنك في الشركات الوطنية القادرة على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد المصري».

بدوره، قال باولو فيفونا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية: «تأتي مساهمة بنك الإسكندرية في هذا التمويل المشترك تأكيداً على إلتزامنا الراسخ بدعم محرّكات النمو الرئيسية في الإقتصاد المصري، وتعزيز الحلول التمويلية المبتكرة التي تُسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وذلك في إطار رؤيتنا المتماشية مع إستراتيجية مجموعة إنتيسا سان باولو»، موضحاً «أن قطاعي المقاولات والسياحة يلعبان دوراً محورياً في تحفيز النشاط الإقتصادي ودعم سلاسل القيمة ذات صلة».

وقال د. عمرو الجارحي، وزير المالية الأسبق والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ «ميدبنك»: «نحن سعداء بأن نعلن عن مشاركتنا في تمويل مشترك لصالح شركة كونكريت بلس للصناعة والمقاولات بقيمة 4.261 مليار جنيه، وذلك بهدف دعم التوسعات الحالية للشركة وتنفيذ عدد من المشروعات القومية والاستراتيجية. ويشارك ميدبنك في التمويل ضمن التسهيلات الائتمانية الممنوحة، والتي تم إعدادها وفق أفضل ممارسات المخاطر والحوكمة».

ومن جانبه، أكد المهندس طارق يوسف، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كونكريت بلس،

«أن هذا التمويل يمثل دعماً مهماً لخطط الشركة في تنفيذ مشروعات كبرى بجودة عالية، بما يتماشى مع الدور المتنامي لقطاع المقاولات في دعم التنمية العمرانية. ويؤكد هذا التعاون ثقة المؤسسات المالية في قدرات كونكريت بلس الفنية والتنفيذية، ويعكس مكانتنا كشريك رئيسي في تطوير البنية التحتية والمجتمعات العمرانية الحديثة في مصر».

بنك القاهرة يحصل على جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية

حصد بنك القاهرة جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية في مصر لعام 2025، التي تمنحها مجلة Global Business and Finance، تقديراً لدوره الريادي والمتميّز في تبنّي مبادرات المسؤولية الإجتماعية التي تخدم المجتمع المصري وتعزّز جهود التنمية المستدامة.

ويأتي هذا التكريم ليؤكد المكانة الريادية لبنك القاهرة بإعتباره أحد أبرز المؤسسات المالية الداعمة للتنمية المستدامة في مصر، حيث يضع البنك البعد المجتمعي في مقدمة أولوياته، عبر تبنّي سياسات وبرامج تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

وفي هذا السياق، أكدت هايدي النحاس، رئيس مجموعة اتصالات المؤسسة والإستدامة والتمويل المستدام ببنك القاهرة، أن حصول البنك على الجائزة يعكس قوة إلتزامه الراسخ تجاه المجتمع، مشيرة إلى أن البنك يعمل وفق إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق أثر حقيقي ومستدام.

وقالت النحاس: «يلعب بنك القاهرة دوراً محورياً في دعم جهود التنمية المجتمعية عبر مبادرات متنوعة في مختلف القطاعات الحيوية والتي تستهدف مختلف الشرائح لا سيما الشباب والمرأة المعيلة وذلك في جميع محافظات مصر، وخصوصاً صعيد مصر الذي يستحوذ على أكثر من 90 % من مبادراتنا الإجتماعية، كما نركز على ملفات الصحة وجودة التعليم، ودعم الرياضة، والحفاظ على البيئة، وتنمية القرى، وغيرها من المبادرات التي تُسهم في تعزيز جهود التنمية المجتمعية».

وأضافت النحاس: «أن الجائزة تعد شهادة دولية جديدة تؤكد ريادة البنك وتأثير برامجه المجتمعية، وتعزّز إلتزامه بدمج المسؤولية المجتمعية في كافة أنشطته الإستراتيجية بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعود بالنفع على الفئات الأكثر إحتياجاً».

ويستمر بنك القاهرة في ترسيخ مكانته كإحدى المؤسسات المالية الرائدة التي تضع خدمة المجتمع في مقدمة أولوياته، من خلال مبادرات فعّالة تلبي الإحتياجات الفعلية للفئات الأكثر إستحقاقاً وتُسهم في بناء مستقبل أكثر إستدامة.

QNB ينال جائزة «التحوُّل الرقمي» إعترافاً بريادته الرقمية في قطاع المشتريات

في إنجاز جديد يؤكد ريادته المصرفية في المنطقة، نال QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جائزة «التحوُّل الرقمي» خلال حفل توزيع جوائز التميُّز في المشتريات لعام 2025 الذي أقيم مؤخراً في شنغهاي، الصين، ليُصبح أول بنك في قطر ومنطقة الشرق الأوسط يحظى بهذا الإعتراف، بما يضعه في طليعة الإبتكار في القطاع المالي.

وتُعدّ هذه الجائزة شهادة على التزام QNB المستمر بالإبتكار ومواكبة التحوُّل الرقمي في مختلف القطاعات في البنك بما في ذلك قطاع المشتريات، بما يدعم تسريع وتيرة التحوُّل الرقمي، تماشياً مع الأجندة الرقمية 2030 وتعزيز الإقتصاد الرقمي في الدولة.

كما يأتي هذا التكريم إعترافاً بنجاح QNB الذي أدرك أهمية التحوُّل الرقمي الإستراتيجي في مجال المشتريات ودورها في فتح آفاق جديدة على مستوى أعمال المجموعة.

وقد نجح البنك في تحويل إدارة المشتريات إلى إدارة رقمية وإستراتيجية قائمة على البيانات بالكامل من خلال تطبيق منصة شاملة لإدارة الإنفاق قائمة على الحوسبة السحابية، مدعومة من Coupa. وقد ساهم هذا التحوُّل في تحديث إدارة QNB لعمليات التوريد والمشتريات والتواصل مع الموردين، مما أدى إلى إنشاء نظام مشتريات موحد يعزز الكفاءة والشفافية والحوكمة في جميع الأسواق.

كما لعب قسم المشتريات في المجموعة دوراً بارزاً في تطوير أدوات وتحليلات رقمية متطورة ساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة إنجاز المشتريات، وتعزيز الإمتثال للمعايير العالمية، وتبسيط المعاملات مع الموردين.

وتربط المنصّة الجديدة عمليات QNB في قطر وتسع دول أخرى، مما يتيح الإطلاع في الوقت الفعلي على الإنفاق، والأداء، وتقديم القيمة على مستوى المجموعة.

وتعكس هذه الجائزة رحلة مجموعة QNB لإعادة صوغ مفهوم المشتريات كعامل تمكين إستراتيجي لأداء الأعمال والإبتكار الرقمي والإمتثال حيث لا تقتصر هذه المنصّة على تعزيز الكفاءة والشفافية فحسب، بل تُقدم أيضاً قيمة ملموسة للمجموعة ولأصحاب المصلحة.

QNB للخدمات المالية: 2.151 تريليون ريال أصول القطاع المصرفي

أفاد التقرير الشهري الصادر عن QNB للخدمات المالية التالي: إرتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي في قطر بنسبة 1.9 % على أساس شهري (+3.1 % مقارنة بنهاية العام 2024) في سبتمبر/ أيلول 2025 ليصل إلى 2.151 تريليون ريال قطري. كما إرتفعت محفظة القروض في القطاع المصرفي بنسبة 0.8 % على أساس شهري (+5.6 % مقارنة بنهاية العام 2024)،

كذلك إرتفعت الودائع بنسبة 0.7 % على أساس شهري (2.4+ % مقارنة بنهاية العام 2024) خلال سبتمبر/أيلول 2025.
ومع تحرك القروض والودائع بالوتيرة نفسها خلال الشهر، إستقرّ معدّل القروض إلى الودائع عند 135 %، فيما تراجعت ودائع القطاع العام بنسبة 2.7 % على أساس شهري (0.5+ % مقارنة بنهاية العام 2024) في سبتمبر/أيلول 2025.
وبحسب تفصيل الشرائح، تراجعت ودائع الحكومة (تمثل ~35 % من ودائع القطاع العام) بنسبة 2.2 % على أساس شهري (3.2+ % مقارنة بنهاية العام 2024) فيما إرتفعت ودائع المؤسسات الحكومية (تمثل ~56 % من ودائع القطاع العام) بنسبة 3.2 % على أساس شهري (6.2+ % مقارنة بنهاية العام 2024).

وقد توقع البنك الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة قطر 2.8 بالمئة في عام 2025، وأن تظل الفوائض المالية العامة قوية.

وذكر تقرير البنك الدولي والذي يحمل عنوان "التحول الرقمي في الخليج: محرك قوي للتنويع الاقتصادي"، أن القطاعات غير النفطية في الدولة احتفظت بقوتها حتى مع انخفاض أسعار النفط والغاز، ومن شأن توسيع حقل الشمال أن يدفع بزيادة كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، مما يعزز من دور دولة قطر في تلبية احتياجات الأسواق العالمية.

ويسلط التقرير الضوء على ثلاثة محاور رئيسية تشمل تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي على مدار العقد المنصرم، وتتبع

مستجدات الاقتصاد الكلي، مع تسليط الضوء على التحول الرقمي، ويأتي ذلك على خلفية الأحداث العالمية التي تسودها حالة عدم اليقين وتقلبات أسواق النفط.

ويبحث التقرير نتائج جهود التنويع الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي على مدار عقد من الزمن، مشيرا إلى تحقيق تقدم متوسط القدر خلال العقد الماضي، مع ظهور بعض المؤشرات الواعدة في الآونة الأخيرة.

كذلك، لا يزال القطاع النفطي يهيمن على الأوضاع مما يشير إلى دوره المحوري وتأثيره على الخطط الاقتصادية واستراتيجيات التنمية، أما عن الصادرات غير النفطية فلا تزال متواضعة، وتتصدر المواد الكيميائية قائمة تلك الصادرات، يخلص التقرير إلى أن عملية التحول الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط لا تزال تتطلب جهدا جاري التنفيذ.

ويسلط التقرير الضوء على التحول الرقمي السريع في منطقة الخليج وتسريع اعتماد الذكاء الاصطناعي، حيث تفتخر جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتوفر شبكات اتصالات متطورة بتغطية تتجاوز 90 بالمئة لشبكات الجيل الخامس وإنترنت عالي السرعة بأسعار معقولة، وتسهم الاستثمارات الكبيرة في مراكز البيانات وأنظمة الحوسبة عالية الأداء في تعزيز جاهزية الذكاء الاصطناعي، ويأتي هذا التقدم مدعوما بمنظومات مساندة تشمل التسهيلات والتمويل للمشاريع والابتكار في هذا المجال، واعتماد الحكومات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في عملها.

مدفوعاً بالأداء التشغيلي القوي وزيادة الإيرادات

إرتفاع موجودات بنك قطر الدولي الإسلامي في أيلول/ سبتمر 2025

شهدت موجودات بنك قطر الدولي الإسلامي نمواً إيجابياً حتى سبتمبر/ أيلول 2025، حيث تظهر البيانات المالية أن موجوداته بلغت حوالي60 مليار ريال قطري، مع نمو ملحوظ في الأرباح حتى منتصف العام 2025، ما يشير إلى إستمرار الزخم الإيجابي، وإرتفاع إجمالي الموجودات مقارنة بسبتمبر/ أيلول 2024، مدفوعاً بالأداء التشغيلي القوي وزيادة الإيرادات، وفق تقارير بنك قطر المركزي وشركات التحليل المالية.

علماً أن هذه الأرقام تؤكد إستمرار قوة البنك ومكانته في القطاع المصرفي القطري، مع التركيز على السوق المحلية وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتسريع التحوُّل الرقمي.

(USD Million)			
Indicators	**Sep-24**	**Sep-25**	**المؤشرات**
1. Assets Total	16,490	16,620	1- اجمالي الموجودات
2. Total loans and advancements	10,721	11,346	2- اجمالي القروض والتسليفات
3. Total Deposits*	11,257	11,622	3- اجمالي ودائع العملاء
4. Shareholder's Equity	2,019	2,134	4- حقوق المساهمين
5. Liquidity ratio % **	95.2%	97.6%	5- الربح الصافي
6. Capital Adequacy Ratio %	19.3%	20.8%	6- معدل كفاية رأس المال (%)
7. Return on average Equity %	14.6%	15.0%	7- نسبة السيولة (%)
8. Return on average Assets %	2.3%	2.4%	8- العائد على حقوق المساهمين (%)
9. Net Profit	286	302	9- العائد على الموجودات (%)

* Includes Customers' Current , Saving and Term deposits

** Liquidity Ratio here represents the ratio of total loans and advancements to total Deposits.

ادخر مبكرًا، استثمر بحكمة،
وأمّن مستقبلك.
QIIB
الدولي الإسلامي

إرتفاع جميع مؤشرات ربحية بنك الكويت الدولي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2025

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي (2025)، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي ربح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 20.6 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 4.2 ملايين دينار، أي ما نسبته 25.8 % مقارنة بنحو 16.4 مليوناً للفترة نفسها من العام 2024. وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من إرتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي (2024)، إضافة إلى إنخفاض جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، إرتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6.8 ملايين دينار أو بنسبة 10.5 %، وصولاً إلى نحو 71.7 مليونا مقارنة مع نحو 64.9 مليوناً للفترة نفسها من العام 2024. وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو مليوني دينار، بنسبة 4.2 %، وصولاً إلى نحو 49.8 مليوناً مقارنة بنحو 47.8 مليوناً. وإرتفع أيضاً بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.9 مليون دينار بنسبة 15.0 %، ليصل إلى نحو 14.7 مليوناً مقابل نحو 12.8 مليونا في العام 2024.

من جانب آخر، إرتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 5.8 ملايين دينار أو بنسبة 15.5 %، وصولاً إلى نحو 43.1 مليونا، مقارنة مع نحو 37.3 مليوناً للفترة نفسها من العام 2024، وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية.

وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 60.1 % مقارنة بنحو 57.5 %. وإنخفضت جملة المخصّصات بنحو 3.4 ملايين دينار أو ما نسبته 32.9- %، وصولاً إلى نحو 7 ملايين دينار، مقارنة بنحو 10.4 ملايين. وحصيلة ما تقدم، يفسّر إرتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 28.8 % بعد أن كان نحو 25.3 % خلال الفترة المماثلة من العام 2024.

وتبيّن البيانات المالية للبنك أن إجمالي الموجودات سجّل إرتفاعاً بلغ 446.2 مليون دينار بنسبة 11.4 %، ليصل إلى نحو 4.369 مليارات مقابل نحو 3.923 مليارات في نهاية العام 2024، وإرتفع بنحو 773.2 مليوناً أو ما نسبته 21.5 % عند المقارنة بالفترة نفسها من العام 2024، حيث بلغ نحو 3.596 مليارات.

وإرتفع بند مديني تمويل بنحو 367.5 مليوناً، أي نحو 12.9

%، وصولاً إلى نحو 3.213 مليارات دينار (73.5 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.846 مليار دينار (72.5 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية العام 2024، وإرتفع بنحو 20.4 % أو نحو 545 مليوناً، مقارنة بنحو 2.668 مليار دينار (74.2 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام 2024.

وبلغت نسبة إجمالي مديني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.5 % مقارنة بنحو 83.4 %. وإرتفع أيضاً، بند المستحق من بنوك بنحو 114.6 مليون دينار أو بنحو 133.6 %، وصولاً إلى نحو 200.5 مليون دينار (4.6 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 85.8 مليوناً (2.2 % من إجمالي الموجودات) في نهاية العام 2024، وإرتفع بنحو 471.6 %، أي نحو 165.4 مليوناً مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024، حين بلغ نحو 35.1 مليونا (1.0 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير إحتساب حقوق الملكية) قد سجّلت إرتفاعاً بلغت قيمته 416.9 مليون دينار، أي ما نسبته 12.0 %، لتصل إلى نحو 3.896 مليارات دينار، مقارنة بنحو 3.479 مليارات في نهاية العام 2024. وحققت إرتفاعاً بنحو 747.3 مليوناً، أي بنسبة 23.7 %، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024 حيث بلغت نحو 3.149 مليارات. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.2 % مقارنة بنحو 87.6 % للفترة ذاتها من العام الماضي.

البنك العربي الإسلامي الدولي يرعى فعاليات منتدى توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رعى البنك العربي الاسلامي الدولي فعاليات توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحت عنوان " الفرص ، المخاطر ، والمسار المستقبلي " الذي أقيم مؤخراً في فندق الانتركونتيننتال – عمان بتنظيم من اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن برعاية معالي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني وبحضور مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي السيد إياد العسلي وبمشاركة نخبة من الخبراء والمشرعين والممارسين من العديد من الدول العربية والمؤسسات الدولية المتخصصة وذلك لمناقشة مستقبل الحوكمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتطور التهديدات السيبرانية، والأطر القانونية والأخلاقية اللازمة لضمان تطبيق آمن ومسؤول لهذه التقنيات.

وتم خلال المنتدى تسليط الضوء على مجموعة من المواضيع والتي تهدف إلى استكشاف الدور المتعدد الأبعاد للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، مع تركيز خاص على استخدامه في مكافحة الجرائم المالية والقدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية وسبل توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الرقابة المالية وكشف الأنشطة المشبوهة مع وضع إستراتيجيات لمواجهة التهديدات السيبرانية.

وقد اعرب السيد إياد العسلي مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي عن شكره لاتحاد المصارف العربية لتنظيمهم هذا المنتدى المهم في الاردن وللبنك المركزي الاردني على رعايته الكريمة للمنتدى ، مؤكداً العسلي على ان رعاية البنك العربي الاسلامي الدولي ومشاركته في فعاليات المنتدى تأتي استمرارا لرعايته وشراكته في رعاية ودعم نشاطات اتحاد المصارف العربية وتحمله لدوره الاجتماعي من خلال المشاركة في معظم المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية التي تتصل بمجالات عمله او ما يساعد منها على تطور اعمال البنوك العربية والاسلامية

هذا وقدم عطوفة الدكتور خلدون الوشاح نائب محافظ البنك المركزي الأردني مندوب معالي محافظ البنك المركزي الأردني والامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح درعاً للسيد إياد العسلي مدير عام البنك تقديراً لرعاية ودعم البنك للمنتدى وتكريماً للجهود والمبادرات التي يقدمها البنك خدمة لمسيرة اتحاد المصارف العربية والارتقاء بأدائها نحو الأفضل .

البنك العربي الإسلامي الدولي
أفضل بنك إسلامي في الأردن
في الخدمات المصرفية الرقمية للعام 2025

أعلنت مجلة غلوبال فاينانس العالمية ومقرها نيويورك عن حصول البنك العربي الإسلامي الدولي على جائزتها السنوية عن فئة أفضل بنك إسلامي في الأردن في الخدمات المصرفية الرقمية للعام 2025 وبحسب بيان الجائزة فقد جاء حصول البنك على هذه الجائزة المرموقة نتيجةً لعملية تقييم دقيقة شملت العديد من المعايير تضمنت استراتيجية البنك في التحول الرقمي، والابتكارات التكنولوجية التي يقدمها وتنوع المنتجات وخدماته الرقمية واعتمادها على عدد من العناصر أهمها الإبتكار والتميز في خدمة العملاء، والدور الذي يقدمه البنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

وفي هذه المناسبة أعرب مدير عام البنك العربي الاسلامي الدولي السيد اياد العسلي عن سعادته بهذا التقدير الدولي وقال : إن الفوز بلقب أفضل بنك إسلامي في الأردن في الخدمات المصرفية الرقمية للعام 2025 تضاف إلى سجل البنك الحافل بالعديد من الجوائز والتكريمات من جهات محلية وعالمية لما يبذله البنك من جهود في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات الرقمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق تطلعات العملاء وخدمة مجتمعه واقتصاده المحلي، مضيفاً العسلي بأن أفضل تكريم يسعى له البنك دوماً هو رضا عملائه ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم الشخصية والمالية، وفق أفضل المعايير المصرفية العالمية والتحول الرقمي.

هذا وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997 في الأردن ويقدم خدماته في كافة المحافظات الأردنية من خلال شبكة فروعه وصرافاته الآلية التي بلغت اليوم47 فرعاً و 140 صرافاً آلياً بالإضافة إلى مجموعة خدماته الرقمية المتطورة، ويركز البنك على تقديم المنتجات المبتكرة لتلبية احتياجات العملاء.

... وينال جائزة التميز في
مجال المصرفية الرقمية 2025

في تأكيد جديد على ريادة البنك في تقديم حلول رقمية مبتكرة ومتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية أعلنت إدارة جائزة GIFA عن حصول البنك العربي الإسلامي الدولي على جائزة (Digital Banking Championship Award) لعام 2025 عن فئة التميز في المصرفية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك خلال حفل الجائزة السنوي الذي عقد هذا العام في العاصمة الماليزية كوالالمبور وتحت رعاية رئيس وزراء ماليزيا وبحضور عدد كبير من ممثلي المؤسسات المالية الإسلامية في العالم.

وبحسب البيان الصحفي الصادرة عن الجائزة فإن حصول البنك العربي الإسلامي الدولي على الجائزة لهذا العام جاء على الانجازات التي حققها في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية الرائدة والمبتكرة وخططه الطموحة نحو التحول نحو المصرفية الرقيمة وسعي البنك المستمر نحو توفير أفضل الحلول في قطاع الصيرفة الرقمية لتلبي احتياجات عملائه المتغيرة، وذلك بناء على اختيار لجنة محكمي الجائزة التي تضم نخبة من الأكاديميين والخبراء المصرفيين في مجال التمويل الإسلامي.

وبهذه المناسبة عبر مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي اياد العسلي عن سعادته بتكريم البنك بهذه الجائزة والتي جاءت في خضم الانجازات التي يحققها البنك في تحوله الرقمي من خلال إرساء معايير جديدة للتميز باستمرار، وإبراز سجله الحافل بالإنجازات والنجاحات التي تعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة، مؤكدا سعي البنك المستمر نحو توفير أفضل الحلول في قطاع الصيرفة الرقمية.

هذا وتشكل الخدمات الرقمية في البنك العربي الإسلامي الدولي حجر الأساس في تطوير تجربة مصرفية فريدة تحقق للعملاء سهولة الوصول، وسرعة الخدمة، ضمن أعلى معايير الأمن السيبراني، والتي تهدف إلى زيادة الشمول المالي لكافة الفئات وزيادة القيمة المقدمة لكافة العملاء بمن فيهم الأطفال، الشباب، وكبار السن.

... ويرعى فعاليات ملتقى التكامل الاقتصادي الوطني: الواقع والطموح

إمتثالاً للتوجيهات الملكية السامية في التحديث الاقتصادي وتعزيز مكانة الأردن، وانطلاقاً من تحمل البنك العربي الإسلامي الدولي لمسؤولياته الاجتماعية في مجالات الطاقة والنقل والمال والتشريعات الاقتصادية، رعى البنك العربي الإسلامي الدولي مؤخراً فعاليات الملتقى الاقتصادي الرابع الخاص تحت عنوان «التكافل الاقتصادي الوطني – الواقع والطموح " تحت رعاية رئيس مجلس النواب سعادة الأستاذ أحمد الصفدي بتنظيم من مؤسسة الياسمين وبمشاركة عدد من الوزراء والاقتصاديين ورجال الاعمال المتخصصين وبحضور رئيس قطاع الأعمال والإستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي الدكتور محسن أبو عوض وعدد من القيادات الاقتصادية والخبراء المحليين.

وتم خلال الملتقى تسليط الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية الوطنية واستعراض مجالات التكامل بين القطاعات بما يسهم في تعزيز الرؤية الأردنية نحو التكامل الاقتصادي الوطني ورؤية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وأمانة عمان الكبرى والبريد الأردني والبنية التحتية واللوجستية والتحوّل الرقمي وأثره على الاقتصاد الوطني.

وقد أعرب القائمون على الملتقى عن شكرهم وتقديرهم لدعم البنك ورعايته الموصولة ومتابعته الحثيثه لهذه الملتقيات والمؤتمرات المباركة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي واعد في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية، وفي ختام الإحتفال قام راعي الحفل سعادة الأستاذ أحمد الصفدي رئيس مجلس النواب بتقديم درعاً تكريمياً للدكتور محسن أبو عوض رئيس قطاع الأعمال والإستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي تقديراً لرعاية ودعم البنك للملتقى.

هذا وقد شارك البنك بجناح خاص في المعرض ضمن فعاليات الملتقى للتعريف بخدمات ومنتجات البنك العربي الإسلامي الدولي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إنجازنا شهادة على تميّزنا

حصدنا جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن
في الخدمات المصرفية الرقمية لعام 2025

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo

... البنك العربي الإسلامي الدولي يرعى إحتفالية وزارة التربية والتعليم بيوم المعلم العالمي 2025

تأكيداً على دور المعلم الاردني في نهضة التعليم وتعزيز دوره ورسالته في تنمية مهنة التعليم والتي تحمل أسمى الرسالات ، قام البنك العربي الإسلامي الدولي برعاية حفل تكريم المعلمين والمعلمات بمناسبة يوم المعلم العالمي الذي نظمته وزارة التربيه والتعليم تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان وبحضور معالي الدكتور عزمي محافظة وزير التربية والتعليم ومجموعة من الوزراء والنواب وشخصيات تربوية وأكاديمية ورئيس قطاع الأعمال والإستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي الدكتور محسن أبو عوض وذلك في المركز الثقافي الملكي.

من جهته فقد أكد سعادة السيد إياد العسلي مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي بأن هذه الرعاية تأتي في إطار السياسة التي ينتهجها البنك بدعم قطاع التعليم وبالتحديد معلمينا ومعلماتنا وذلك من خلال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتنوعة والشاملة التي يقدمها البنك لقطاع المعلمين والمتوافقه مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء والتي تلبي الحاجة المالية الفعلية لهذه الشريحة المهمة والتي تشكل العمود الفقري لمجتمعنا نظرا للدور المهم الذي يقوم به المعلم في نقل المعرفة وتنشئة جيل فاعل في المجتمع وداعم في عملية النمو الاقتصادي.

وقال إن هذه المبادرة جاءت من منطلق الاهتمام الذي يوليه البنك ليوم المعلم العالمي الذي يكتسب أهمية خاصة إيمانا منه بأن هذا اليوم لا يعتبر يوما لتكريم المعلمين فحسب وإنما هو تقدير للتعليم الذي يعتبر من أسمى المهن كونه هو مفتاح التنمية وتطور الأوطان، معرباً العسلي عن اعتزازه بالشراكة التي تجمع البنك العربي الإسلامي الدولي بوزارة التربية والتعليم واستمرارية رعاية البنك السنوية لنشاطات الوزارة تقديراً لدور المعلمين الأردنيين باعتبارهم جوهر العملية التربوية وأساس الإصلاح والنهوض بالمجتمع .

مصرف الجمهورية – ليبيا
يُحذّر من تطبيق مزيّف ينتحل إسمه وشعاره

دعا مصرف الجمهورية زبائنه إلى توخّي أقصى درجات الحيطة والحذر، وعدم تحميل أو إستخدام أي تطبيقات غير رسمية تدّعي أنها تابعة للمصرف.

جاء ذلك بعد رصد تطبيقٍ مُزَيَّفٍ ينتحل إسم وشعار تطبيق مصرف الجمهورية على بعض المنصّات، مؤكداً في بيان أن تحميل مثل هذه التطبيقات قد يعرّض الحسابات البنكية للإختراق وسرقة البيانات الشخصية والمالية، داعياً إلى التأكّد دائماً من تحميل تطبيق المصرف فقط من المتاجر الرسمية المعتمدة، وعدم مشاركة أي بيانات سرّية عبر أي روابط مشبوهة، مشدّداً على أنه غير مسؤول عن أي أضرار ناتجة عن إستخدام تطبيقات غير موثوقة.

بنك قناة السويس يُغيّر علامته التجارية

أعلن بنك قناة السويس عن تغيير علامته التجارية المتمثلة في شعار البنك، وذلك وفق إفصاح للبورصة المصرية.

وكان صافي أرباح بنك قناة السويس إرتفع إلى 5.050 مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري 2025، بنسبة نمو بلغت 61.8 %، مقارنة بنحو 3.121 مليار جنيه، أرباح الفترة عينها من العام الماضي.

وصعد إجمالي أصول البنك إلى 231.518 مليار جنيه في نهاية يونيو/ حزيران 2025، مقابل 180.190 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

مَصْرِفْ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 3334031/35, +218 21 4442541/45 Phone:
فاكس: +218 21 3332505, +218 21 4442476 Fax:
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx Swift code: , P.O Box:

إتفاقية بين «الإسلامي الأردني» و «التصدير و الإستيراد» السعودي لتعزيز التجارة البينية

في ظل إستراتيجية البنك الإسلامي الأردني في دعم الإقتصاد الوطني، وإنسجاماً مع رؤية التحديث الإقتصادي، وقّع البنك الإسلامي الأردني وبنك التصدير والإستيراد السعودي إتفاقية خط إئتمان لتعزيز التجارة البينية، بهدف دعم جهود تنمية وتعزيز العلاقات التجارية.

ووقّع الإتفاقية نيابة عن البنك الإسلامي الأردني، رئيس قطاع الشركات وائل رابية والرئيس التنفيذي لبنك التصدير والإستيراد السعودي المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب، خلال فعّاليات المنتدى العالمي لشركاء بنك التصدير والإستيراد السعودي، الذي إنعقد تحت شعار «تمكين التجارة العالمية: معاً لبناء جسور التعاون لمستقبل اقتصادي متنوع ومستدام»، والذي شهد حضوراً دولياً واسعاً وتوقيع العديد من الإتفاقيات الإستراتيجية التي تركز على تعزيز التعاون المشترك وتمويل التجارة الدولية.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد «أن الإتفاقية ستُسهم في توفير حلول تمويلية مبتكرة للمستوردين الأردنيين المتعاملين مع المصدّرين السعوديين، والتي تأتي إنسجاماً مع رؤية البنك المركزي الأردني في توفير أدوات تمويلية تساهم في تيسير العمليات التجارية، وتمنح آفاقاً جديدة لزيادة التبادل التجاري وتطوير التعاون الإقتصادي بين البلدين، حيث يقدم البنك الإسلامي الأردني مجموعة واسعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتنوّعة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لدعم الشركات والتجار».

«الإسلامي الأردني» يحصد جائزة «الأقوى لخدمات التجزئة» و«الأفضل للتجزئة في المسؤولية الإجتماعية» في الأردن لعام 2025

من جهة أخرى، وتتويجاً لإنجازات البنك الإسلامي الأردني في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والمسؤولية الإجتماعية في القطاع المصرفي الأردني والريادة بين المصارف الإسلامية في الأردن، فاز البنك بجائزتي أقوى بنك إسلامي لخدمات التجزئة وأفضل بنك إسلامي للتجزئة في مجال المسؤولية الإجتماعية في الأردن لعام 2025، وذلك ضمن جوائز الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد (IRBA) الحادي عشر والتي تمنحها مؤسسة Cambridge IFA ومقرها بريطانيا، وذلك خلال حفل إعلان وتوزيع الجوائز الذي أقيم في كراتشي / باكستان وبالتزامن مع المؤتمر الدولي للخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، وبمشاركة وحضور أكثر من 350 شخصية قيادية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية من حوالي 15 دولة.

ووفق مؤسسة Cambridge IFA فإنها تمنح هذه الجوائز بناءً على تصنيف عالمي للبنوك الإسلامية يُجريه معهد كامبردج للتمويل الإسلامي، ويستند إلى تحليل كفاءة خاص طُوّر بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الذكية في دبي منذ العام 2015، حيث تم إجراء تصنيف لأكثر من 130 بنكاً إسلامياً من جميع أنحاء العالم لإختيار البنوك المرشحة لهذه الجوائز ومنها البنك الإسلامي الأردني، تقديراً لدوره المميّز في مجال خدمات التجزئة والتجزئة في مجال المسؤولية الإجتماعية.

البنك الإسلامي الأردني يشارك في تكريم خريجي صندوق الأمان لمستقبل الأيتام

انطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية للبنك الإسلامي الاردني في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والمساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز برامج التمكين المجتمعي، شارك البنك برعاية حفل العشاء التكريمي الذي نظمه صندوق الأمان لمستقبل الأيتام احتفاءً بـ 162 خريجاً وخريجة من الايتام المستفيدين من منحة الصندوق بعد تخرجهم وحصولهم على شهادة البكالوريوس أو الدبلوم أو أنهوا برامج التدريب المهني، وتحقيقهم إنجازات تعليمية ومهنية في مختلف التخصصات، وذلك في فندق لاندمارك – عمان بتاريخ 2025/12/9.

وتأتي مشاركة البنك في هذه الفعالية استمراراً لمساندة طلبة صندوق الأمان سواءً من خلال التسهيل عليهم برحلة التعلم وتطوير الذات بتغطية تكاليف دراستهم للمرحلة الجامعية او دعم المبادرات وتعزيز الشراكات التي تسهم في إحداث أثر إيجابي مستدام في المجتمع وتحقق أهداف التنمية المستدامة ومنها القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والتعليم الجيد.

وسلمت السيدة نور الحمود المدير العام لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام درعاً تكريماً تقديراً للبنك في دعم الحفل تسلمه السيد أحمد عبد الكريم مدير الاتصال المؤسسي في البنك.

«الإسلامي الأردني» يحصد جوائز مرموقة من مجلة (World Finance) للعام 2025

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن استمرار فوزه بجوائز مجلة (World Finance) البريطانية للعام 2025، بحصده جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن وأفضل مجموعة مصرفية في الأردن وأفضل حوكمة مؤسسية.

وتعكس هذه الجوائز التميز والابتكار الذي يقدمه البنك في مجالات الخدمات المصرفية المختلفة والمواكبة للخدمات المصرفية الرقمية لتبرز المكانة الرائدة التي وصل اليها البنك الإسلامي الأردني في القطاع المصرفي الأردني، والتزامه في تطوير حلول مالية متقدمة تدعم استراتيجيته في التحول الرقمي وتلبي تطلعات متعامليه من مختلف الشرائح، الى جانب إلتزامه المطلق بأفضل ممارسات الحوكمة وخطط الإستدامة والأفصاح والشفافية والقيادة الحكيمة.

وحول هذه الجوائز قال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الاسلامي الأردني «إن استمرارية فوز مصرفنا بالجوائز العالمية، ومنها مجلة (World Finance) التي تتابع أداء وانجازات البنك لنحصد سنوياً مجموعة من جوائزها وذلك منذ عام 2009، وذلك يُعد تأكيداً على مكانة البنك المميزة ليكون في كل عام وبكل جدارة واستحقاق ضمن الصفوف الامامية بين المؤسسات المالية الاسلامية الناجحة، وانعكاس لكفاءة استراتيجية البنك المتوافقة مع رؤية التحديث الاقتصادي الاردني واستراتيجيات ومبادرات البنك المركزي الاردني والمرتكزة على قيم وثوابت جوهرية في قيادة التغيير والاستدامة والنزاهة والشفافية والمرونة والايمان بقدرات الموظفين».

جمعية المصرفيين العرب في لندن تمنح رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي جائزة «الإسهامات المتميّزة في القطاع المصرفي العربي للعام 2025» تقديراً لجهودها المميّزة حيال الصناعة المصرفية العربية

منحت جمعية المصرفيين العرب، وهي جمعية مهنية تضم في عضويتها نخبة من المصرفيين والعاملين في القطاعات ذات العلاقة في الشأن المصرفي في المملكة المتحدة والعالم العربي، ومقرّها لندن؛ الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، جائزة «الإسهامات المتميّزة في القطاع المصرفي العربي للعام 2025»، وذلك تقديراً لجهودها وإسهاماتها المميّزة على صعيد الصناعة المصرفية العربية.

وجرى التكريم خلال الحفل السنوي للجمعية والذي أقيم مؤخراً في العاصمة البريطانية لندن في حضور نخبة من كبار الشخصيات المالية والمصرفية العربية والاوروبية والدولية.

وقال غابي فاضل، المدير العام التنفيذي لجمعية المصرفيين العرب: «يسعدنا تكريم الآنسة رندة الصادق تقديراً لإنجازاتها المميّزة، إذ إنّ قيادتها الحكيمة للبنك العربي، أحد أكثر المؤسسات المالية عراقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جعلت منها الشخصية الأكثر جدارة وإستحقاقاً لهذه الجائزة المرموقة».

يُذكر أنّ الآنسة رندة الصادق تشغل منصب المدير العام التنفيذي للبنك العربي منذ العام 2022 وهي أول سيدة تتقلّد هذا المنصب في البنك العربي. وتمتلك الصادق خبرة مصرفية تمتد عبر أربعة عقود، حيث بدأت مسيرتها المهنية في القطاع المصرفي في العام 1986، تقلّدت خلالها العديد من المناصب القيادية في مصرف الكويت الوطني في الكويت ولندن قبل إنضمامها للبنك العربي في العام 2010 كنائب للمدير العام التنفيذي.

وكانت مجلة فوربس الشرق الأوسط قد صنّفت الصادق من ضمن قائمة أقوى مئة سيدة أعمال في الشرق الأوسط لأعوام 2024 و2025.

وتحمل الآنسة رندة الصادق درجة الماجستير (MBA) في العلوم المالية والمصرفية من الجامعة الأميركية في بيروت. كما كانت عضواً في مجلس إدارة جمعية المصرفيين العرب ما بين عامي 2003 و2007.

رغم التراجع خلال الأزمة

صندوق النقد الدولي: لبنان يحافظ على ثاني أعلى إنتشار للفروع المصرفية عربياً

أظهرت الأرقام الصادرة عن مسح الوصول المالي لعام 2025 الصادر عن صندوق النقد الدولي أنّ عدد فروع المصارف التجارية في لبنان بلغ 66.6 فرعاً لكل 1,000 كيلومتر مربّع في نهاية العام 2024، في مقابل 72.4 فرعاً لكل 1,000 كلم² في نهاية العام 2023، و105.1 فرعاً لكل 1,000 كلم² في نهاية العام 2014.

ووفق نشرة بنك بيبلوس، جاء لبنان في المرتبة 15 عالمياً من أصل 150 دولة وإقليم تتوافر عنها بيانات، وفي المرتبة الثانية عربياً من بين 13 دولة في نهاية العام 2024.

عالمياً، سجّل لبنان معدل إنتشار للفروع أدنى فقط من: ماكاو، هونغ كونغ، سنغافورة، مالطا، البحرين، لوكسمبورغ، اليابان، بنغلادش، وموريشيوس، وذلك بين الإقتصادات التي يفوق ناتجها المحلي الإجمالي 10 مليارات دولار. كما كان معدّل لبنان أدنى من المعدّل العالمي البالغ 88.5 فرعاً لكل 1,000 كلم²، وأعلى بكثير من المعدّل العربي البالغ 31.3 فرعاً لكل 1,000 كلم². كما بلغ عدد الفروع المصرفية 15.9 فرعاً لكل 100,000 شخص في نهاية العام 2024، مقارنة بـ 17.5 فرعاً في نهاية العام 2023، و22.8 فرعاً في نهاية العام 2014. وبناءً عليه، حلّ لبنان في المرتبة 53 عالمياً وفي المرتبة الثالثة عربياً من بين 13 دولة.

عالمياً، كان معدّل إنتشار الفروع في لبنان أعلى من معدّلات كلّ من البرازيل، هنغاريا وأوكرانيا، وأدنى من معدّلات سري لانكا، الدنمارك وهندوراس. كما كان أدنى من المعدّل العالمي البالغ 16.6 فرعاً لكل 100,000 شخص، وأعلى من المعدّل العربي البالغ 11.4 فرعاً.

أجهزة الصرّاف الآلي

وفي موازاة ذلك، بلغ عدد أجهزة الصرّاف الآلي (ATM) في لبنان 138 جهازًا لكل 1,000 كيلومتر مربّع في نهاية 2024، مقابل 121.6 جهازًا في نهاية 2023 و156.7 جهازاً في نهاية 2014. وقد وضع هذا المعدّل لبنان في المرتبة 26 عالمياً من بين 148 دولة وإقليم، وفي المرتبة الثانية عربياً من بين 12 دولة في نهاية العام 2024.

عالمياً، سجّل لبنان معدل انتشار لأجهزة الصراف الآلي أعلى من الكويت والضفة الغربية وغزة وتايلاند، وأدنى من معدّلات

بنغلادش، إيطاليا، وهولندا.

سجّل لبنان معدّل إنتشار لأجهزة الصراف الآلي أعلى من الكويت والضفة الغربية وغزة والأردن ومصر وتونس والمغرب والمملكة العربية السعودية وجيبوتي والجزائر وموريتانيا، وأدنى من البحرين في العالم العربي. كما كان معدّل إنتشار أجهزة الصراف الآلي في لبنان أدنى من المعدّل العالمي البالغ 388 جهازاً لكل 1,000 كلم²، وأعلى من معدّل المنطقة العربية البالغ 87.6 جهازاً.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد أجهزة الصرّاف الآلي 32.9 جهازًا لكل 100,000 شخص في نهاية 2024، مقابل 29.4 جهازًا في نهاية 2023، و33.9 جهازًا في نهاية 2014. ويضع معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي لبنان في المرتبة 97 بين 148 دولة ومنطقة حول العالم، وفي المرتبة السادسة بين 12 دولة عربية في نهاية العام 2024.

عالمياً، سجّل لبنان معدّل إنتشار لأجهزة الصرّاف الآلي أعلى من هولندا والأردن وأيرلندا، وأقل من البحرين وغواتيمالا وفنلندا. كما سجّل لبنان معدّل إنتشار لأجهزة الصراف الآلي أقل من الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر وتونس والبحرين، وأعلى من الأردن والمغرب والضفة الغربية وغزة وجيبوتي والجزائر وموريتانيا بين الإقتصادات العربية.

علاوة على ذلك، كان معدّل إنتشار أجهزة الصرّاف الآلي في لبنان أقل من المعدّل العالمي البالغ 53.7 جهاز صرّاف آلي لكل 100 ألف شخص، ولكنه جاء أعلى من معدّل الإنتشار العربي البالغ 31.4 جهاز صرّاف آلي لكل 100 ألف شخص.

«الدورة الفائقة للعملات المستقرة» وإمكانية إعادة هيكلة القطاع المصرفي العالمي

قبل فترة ليست بالبعيدة، كان الناس يعرفون أوضاعهم المالية بدقة. كانت البنوك المركزية؛ مثل الاحتياطي الفيدرالي أو بنك إنكلترا، تصدر الأوراق النقدية كالدولار والجنيه الاسترليني، ليستخدمها الناس في عمليات الشراء والبيع، لكن إذا صدقت توقعات بعض خبراء التكنولوجيا، فإن أحد أحدث التوجهات في تكنولوجيا المدفوعات، العملات المستقرة، على وشك دخول «دورة فائقة» ستغمر العالم بأكثر من 100 ألف نظام دفع من هذه النوعية، خلال خمس سنوات. ومع ذلك، فإن التوافق بين هذه العملات، وهي في الأساس عملات مشفّرة مرتبطة بأخرى حقيقية، سيستلزم بنية تحتية مالية جديدة كلياً، ولا عجب إذاً أن تشعر المؤسسات المالية القائمة بالكثير من التوتر والقلق، إذ قال لي أحد المسؤولين: «الأمر سيتطلب إعادة هيكلة جذرية للنظام المالي الحالي».

وللعملات المستقرة القائمة على تقنية البلوك تشين إستخدامات متعددة ومتطورة، وفي الدول التي تعاني عدم إستقرار عملاتها قد يكون ربط العملة المستقرة بالدولار أمراً جذاباً، وفق «فايننشال تايمز» كما أنه في الدول التي تعاني بطءاً أو خللاً في أنظمة الدفع تقدم هذه العملات بديلاً فعّالاً، وقد تبنّت الإدارة الأميركية الحالية بالفعل العملات المستقرّة، معتبرة إياها مصدراً قيّماً للطلب على سندات الخزانة الأميركية، ووسيلة لتعزيز هيمنة الدولار.

وقد يكون هذا التغيير في الوضع الراهن مفيداً من نواحٍ عدة، إذ ستُواجه خدمات تحويل الأموال باهظة الثمن منافسة شرسة، كما قد تتأثر بشكل مماثل شركات بطاقات الإئتمان، التي طالما وجهت إليها إنتقادات بسبب الرسوم المرتفعة، التي تفرضها على التجار. كذلك بالنسبة إلى إقتصاد عالمي يعتمد على ما يُسمّى نظام الاحتياطي الجزئي المصرفي – الذي يحول ودائع مجموعة من عملاء البنوك إلى قروض تُمنح لآخرين، فإن العملات المستقرّة تنذر أيضاً بتراجع كبير. ولأنها تسهل عمليات الدفع لا الإئتمان فإنها قد تهدّد، حال إجتذابها ودائع جماعية ضخمة، عمليات التمويل لدى البنوك وقدرتها على توفير الإئتمان للإقتصاد.

وتشعر البنوك المركزية، خصوصاً خارج الولايات المتحدة، بالقلق، فالبنك المركزي الأوروبي، على سبيل المثال، يخشى فقدان سيادته وسيطرته على السياسة النقدية، لذلك فهو عازم على إطلاق عملته الرقمية الخاصة في أسرع وقت ممكن. وتتزايد المؤشرات على أن البنوك التجارية تخشى أيضاً من العملات الرقمية الجديدة، ففي محاولة لمنع العملات المستقرة من تحويل قواعد ودائعها الحيوية تتخذ بعض البنوك إجراءات استباقية، إذ تستخدم تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) سجلاً موزعاً (كما تفعل العملات المستقرة)، لتحويل الودائع التقليدية إلى «رموز ودائع». وصرح تشارلي نان، الرئيس التنفيذي لبنك لويدز، خلال قمة فايننشال تايمز المصرفية هذا الشهر: «إذا فكرنا في الأصول الرقمية والودائع المرمزة باستخدام الذكاء الاصطناعي فسنجد أنه بإمكاننا إعادة تصميم أجزاء كبيرة من الخدمات المالية».

وبنك لويدز ليس الوحيد في هذا المسعى، إذ يجري العمل على مشروع تجريبي مع بنوك بريطانية أخرى، تحت إشراف بنك إنكلترا، الذي يسعى لضمان قابلية التشغيل البيني، وقد تحدثت سارة بريدن، نائبة محافظ البنك، عن ضرورة الإستعداد لـ «عالم متعدد العملات»، إذ أطلق بنك إنكلترا الشهر الماضي مشاورات حول الإطار التنظيمي المقترح للعملات المستقرة والخدمات المصرفية المرمزة.

Al-Mashreq Al-Arabi
Islamic Bank for Investment

مصرف المشرق العربي
الاسلامي للاستثمار

سيارتك الجديدة في انتظارك

قيادة سهلة ... تقسيط أسهل!

بعائد شهري ابتداءً من 6%

BAIC بايك | RENAULT رينو | KGM كي جي ام

خدمة العملاء
6866

amb.iq

Al-Mashreq Al-Arabi
Islamic Bank for Investment

مصرف المشرق العربي
الاسلامي للاستثمار

إدارة مالية آمنة..

مع حساب الشركات من مصرف المشرق العربي الاسلامي

خدمة العملاء
6866

amb.iq

الديون المستدامة في الشرق الأوسط وآسيا تقفز إلى 94 مليار دولار بفضل السندات الخضراء

الإمارات والسعودية إستحوذتا على 74 % من إجمالي الإصدارات في المنطقة

أظهر تقرير بحثي جديد، تضاعف حجم إصدارات الديون المستدامة المصنّفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأسواق الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ بواقع 3 مرات منذ العام 2020 لتصل إلى 94 مليار دولار، بمعدّل نمو أسرع من إقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتقدمة.

وبحسب التقرير الصادر عن «سلطة دبي للخدمات المالية»، و«سلطة النقد في هونغ كونغ»، بالتعاون مع «بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس» كشريك معرفي، فقد جاءت 52 % من هذه الإصدارات من أسواق السندات الخضراء، مدفوعة بشكل أساسي بتمويل مشاريع البنية التحتية الرئيسية في قطاع الطاقة.

وإستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على 74 % من إجمالي الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ العام 2023، وفقًا لوكالة الأنباء الإماراتية. وقد موّل 36 % من السندات المستدامة المصنّفة مشاريع الطاقة المتجددة، ما يمنحها الحصة الأكبر من التمويلات.

ويقدم التقرير الذي حمل عنوان «توسيع نطاق الديون المستدامة في الأسواق الناشئة»، مجموعة من النتائج البحثية، مسلطًا الضوء على الإمكانات الهائلة لسوق الديون المصنّفة، بما في ذلك السندات الخضراء والزرقاء والسندات المرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية والإستدامة، في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة.

ويفيد التقرير أن أسواق الديون المستدامة المصنّفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمتع بفرصة كبيرة للنمو، حيث يعتمد العديد من المُصدرين والمقترضين على أدوات دين غير مصنّفة لتمويل المشاريع المستدامة.

وتشمل سبل النمو الدعم الحكومي في توفير التوجيهات لتذليل التحديات التي تواجه المُصدرين عند طرح السندات في السوق، وتشجيع المزيد من الإصدارات المؤسسية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأدوات لتتجاوز التصنيفات الخضراء والهياكل التقليدية.

ويقدم التقرير أيضاً ثلاث دراسات حالة حول الابتكار في أدوات التمويل المستدام خارج التصنيفات وفترات السداد والهياكل التقليدية، بما في ذلك السندات الزرقاء من «موانئ دبي العالمية»، وسندات تمويل القروض المرتبطة بالإستدامة من «بنك الإمارات دبي الوطني»، والسندات الخضراء طويلة الأجل والتمويلات من شركة «إم تي آر كوربوريشن ليمتد».

ويؤكد التقرير أن الجهات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعمل على تعزيز أطر التمويل الإنتقالي والإجتماعي، وتشديد معايير الإفصاح، وتحفيز الإبتكار في أدوات التمويل المستدام. وعلى مستوى دولة الإمارات، يذكر التقرير أن الحكومة تبذل جهوداً حثيثة لتنويع مزيج الطاقة، وخفض الإنبعاثات الكربونية، وترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي للتمويل الأخضر والإنتقالي من خلال إطلاق سياسات نوعية مثل «إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050»، و«إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050»، وهي مبادرات فتحت المجال أمام فرص إستثمارية واعدة في مجال البنية التحتية المستدامة والمشاريع منخفضة الكربون.

ويلفت التقرير إلى أن «مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة»، والتي تعد «سلطة دبي للخدمات المالية» أحد أعضائها المؤسسين، قامت مؤخراً بإصدار مسودة مبادئ التخطيط للتحوُّل المناخي، والتي تهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية على وضع خطط انتقالية موثوقة وشفافة وفعّالة.

وقال مارك ستيوارد، الرئيس التنفيذي لـ «سلطة دبي للخدمات المالية»، إن هذا البحث يُقدم رؤى وأفكاراً قيّمة حول تطور الديون المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن حشد الإصدارات غير المسبوق للديون المستدامة بقيمة 94 مليار دولار يمثل دلالة على تنامي ثقة المستثمرين ومرونة الأسواق، مشيراً إلى أن «السلطة» تعتزم المداومة على دعم جميع أشكال التمويل المستدام والتمويل الانتقالي للمحافظة على قوة ومصداقية الأسواق في «مركز دبي المالي العالمي» ودولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة بأكملها على المدى الطويل.

من جهته، قال إيدي يو، الرئيس التنفيذي لـ «سلطة النقد في هونغ كونغ»، «إن الدين المستدام يشكل أداةً واعدةً لسد فجوة التمويل المناخي التي تُقدّر بتريليونات الدولارات في الأسواق الناشئة، وإن البحث المشترك، يسعى إلى إيجاد حلول لتذليل العقبات أمام المُصدرين واستكشاف فرص النمو».

بدوره قال جون مور، الرئيس التنفيذي لدى «بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس»، إن الدين المستدام يسهم في ترسيخ الثقة وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية، وإن الجهد المبذول من «سلطة النقد في هونغ كونغ» و«سلطة دبي للخدمات المالية» لتطوير أسواق الديون المستدامة هو دعامة أساسية لتوسيع نطاق التمويل والاستثمار وحث عملية التحوُّل في قطاع الطاقة.

الخليج في الصدارة: خمس دول خليجية تقود العالم في القوة الشرائية لعام 2025

تواصل دول مجلس التعاون الخليجي ترسيخ مكانتها كقوة إقتصادية قادرة على تعزيز الرفاهية وتحقيق نمو مستدام، ويأتي تصدر خمس دول خليجية لمؤشر القوة الشرائية لعام 2025 الصادر عن موقع Numbeo، ليؤكد صلابة هذا النموذج ونجاحه في خلق بيئة معيشية تُعد من الأعلى عالمياً.

بينما يشهد الإقتصاد العالمي، وفق جريدة «النهار» اللبنانية، موجات متلاحقة من عدم اليقين وتقلبات حادة في مؤشرات النمو، وتواصل دول مجلس التعاون الخليجي رسم مسار اقتصادي متميّز يضعها في طليعة الدول الأكثر قدرة على تعزيز مستويات المعيشة.

فقد إستطاعت هذه الدول، عبر مزيج من السياسات الإصلاحية والإستثمارات الإستراتيجية، أن تبني نموذجاً إقتصادياً قادراً على مواجهة التحدّيات وتوليد فرص نمو مستدامة، ويأتي تصدر خمس دول خليجية لقائمة أعلى الدول في القوة الشرائية لعام 2025 وفق المؤشر الصادر عن Numbeo، ليجسّد هذه المكانة المتقدمة، ويعكس قوة بنية اقتصاداتها ونجاحها في توفير بيئة معيشية تُعد من الأفضل عالمياً.

فقد سجل مؤشر القوة الشرائية المحلي لعام 2025 الصادر عن موقع Numbeo تقدم الكويت وقطر وعُمان والسعودية والإمارات إلى صدارة الدول الأعلى عالمياً في مستوى القوة الشرائية، وهو ما يعكس متانة إقتصادات الخليج وقدرتها على توفير مستويات معيشة مرتفعة وثابتة.

ويؤكد هذا التقدم المكانة المالية لهذه الدول وما حققته من ثبات إقتصادي رغم التقلُّبات الدولية في أسواق الطاقة، حيث يعد هذا التصنيف أحد أبرز المؤشرات الدولية التي تُقاس وفقها جودة الحياة ونمو الدخل الحقيقي، ما يُعزّز من الصورة العالمية لاقتصادات الخليج ككتلة صاعدة في النظام الإقتصادي الدولي.

مؤشرات اقتصادية فعلية

هذا التفوق تدعمه مؤشرات اقتصادية فعلية ، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون نمواً بنسبة 3 % في نهاية الربع الأول من العام 2025 ليصل إلى 588.1 مليار دولار، مقارنة بـ570.9 مليار دولار في الفترة نفسها من العام

2024، وذلك وفق بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وشكلت الأنشطة غير النفطية نحو 73.2 % من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، مقابل 26.8 % للأنشطة النفطية، وهو ما يعكس تقدماً حقيقياً في جهود تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، وتحوُّل دول الخليج نحو نموذج إقتصادي أكثر إستدامة وتنافسية.

ولا تقتصر الدوافع وراء هذا التفوق على النمو الكلي للإقتصاد، بل تمتد إلى سياسات مالية وإصلاحات هيكلية عززت من قدرة المواطن الخليجي الشرائية.

عوامل وأسباب الصدارة

ويقول الخبير الإقتصادي وأستاذ الاقتصاد الدولي الدكتور علي الإدريسي: إن تصدُّر دول الخليج – الكويت وقطر وعُمان والسعودية والإمارات – قائمة الدول الأعلى عالمياً في القوة الشرائية لعام 2025 وفق بيانات Numbeo يعكس مستوى معيشة مرتفعاً وقدرة شرائية كبيرة مقارنة ببقية دول العالم.

ويُرجع الإدريسي هذا التقدم إلى مجموعة مترابطة من العوامل أبرزها الفوائض المالية المدعومة بالإيرادات النفطية والغازية، والاستثمارات الضخمة في مشاريع التنويع الإقتصادي، بالإضافة إلى إعتماد أنظمة ضريبية وإصلاحات مالية تدعم جودة الخدمات العامة، فضلاً عن بنية تحتية حضرية متطورة في مختلف المدن الخليجية.

صندوق التنمية الوطني قدم قروضاً تجاوزت 13.9 مليار دولار في عام واحد

السعودية... زخم للتمويل التنموي قائم على التنوُّع والإستدامة

سمو الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض خلال حفل إطلاق مؤتمر التمويل التنموي

تعيش السعودية مرحلة مهمة ترتكز على التمويل التنموي القائم على الأثر والتأثير، والتنوُّع والإستدامة، ودعم رأس المال البشري، وتعزيز جودة الحياة. هذا التحوُّل التنموي البارز، الذي يعكس الإنتقال من مجرد الدعم المالي إلى الأثر المستدام، تجسّد في إعلان منظومة صندوق التنمية الوطني تقديم تمويلات تجاوزت 52 مليار ريال (13.9 مليار دولار) خلال عام واحد، أسهمت في إضافة نحو 47 مليار ريال (12.5 مليار دولار) إلى الناتج المحلي غير النفطي.

هذه الأرقام، أُفصح عنها خلال مؤتمر التمويل التنموي، ضمن منصة «مومنتيوم 2025»، وتحت شعار «قيادة التحوّل التنموي»، الذي إنطلقت أعماله مؤخراً، في العاصمة السعودية، تحت رعاية ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، في حضور أمير منطقة الرياض، الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز، في رحلة إثراء تنموي تصنع الفرص وتُلهم المستقبل.

وقد إستقطب المؤتمر أكثر من 150 متحدثاً، و120 دولة مشاركة، و30 عارضاً، لمناقشة التحدّيات، والفرص التمويلية العالمية في مجالات الصناعة، والإستدامة، والإبتكار، والمرونة الإقتصادية.

التمويلات التنموية

وأكد نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني، محمد التويجري، خلال كلمته الإفتتاحية، أهمية هذه المنصّة العالمية التي تُطلق مرحلة جديدة في رحلة التمويل التنموي غايتها تحقيق أثر مستدام، مؤكداً أنه «من الرياض، وعبر مؤتمرنا هذا، يقدم صندوق التنمية الوطني، رؤى واعدة في مجالات التنمية المختلفة، يشارك فيها نخبة من المتحدثين والخبراء من مختلف دول العالم، ويسهم الصندوق في إطلاق زخم جديد للتنمية».

وأوضح التويجري «أن منظومة الصندوق قدّمت خلال عام واحد تمويلات تتجاوز 52 مليار ريال (13.9 مليار دولار)، أسهمت في إضافة نحو 47 مليار ريال (12.5 مليار دولار) إلى الناتج المحلي غير النفطي»، لافتاً إلى «أن منظومة الصندوق، التي تضم 12 صندوقاً تنموياً، دعمت أكثر من مليون مستفيد، ومكّنت آلاف المواطنين والمواطنات من فرص التمويل، وريادة الأعمال، إلى جانب مشاريع نوعية أسهمت في تنويع الاقتصاد، وتعزيز الإستدامة، وخلق فرص عمل مستدامة».

وأشار التويجري إلى «أن صندوق التنمية السياحي دعم ما يفوق ألفي مشروع سياحي، وموّل صندوق التنمية الثقافي أكثر من

وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح

نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني حمد التويجري

1500 مشروع ثقافي، بينما أسهم الصندوق الصناعي في تمويل 400 مشروع خلال الفترة نفسها»، لافتاً إلى «أن الصندوق الصناعي خصّص أكثر من 20 % من محفظته لمشاريع الطاقة المستدامة، تشمل قدرات للهيدروجين الأخضر تبلغ 3.8 غيغاواط، ومشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 2.6 غيغاواط، ضمن جهود المملكة لتعزيز الإقتصاد الأخضر عالمياً».

إستثمارات البنية التحتية

من جانبه، ذكر وزير الإستثمار السعودي، المهندس خالد الفالح، «أن المملكة تمثل وجهة رئيسية لجذب رأس المال العالمي، خصوصاً من الدول المتقدمة»، موضحاً أنه «في حلول العام 2030، وربما بعده بعامين، سيُستثمر نحو تريليون دولار في البنية التحتية»، وقال: «تسعى الأموال من الدول المتقدمة، مثل أوروبا واليابان، إلى الإستثمار في وجهة توفر اليقين الطويل الأمد والعوائد المستقرة، وتعدّ السعودية من أبرز هذه الوجهات»، معتبراً «أن جزءاً كبيراً من هذه الإستثمارات مرتبط بالمعاشات والتأمين؛ ما يجعل اليقين بالعوائد أمراً حيوياً».

وأشار الفالح إلى «أن المملكة تركز على تطوير مشروعات بنية تحتية مستدامة تشمل المطارات الكبرى، والتحلية، والموانئ، ومراكز التوزيع، وفق معايير الإستدامة والتمويل الأخضر؛ لضمان جذب استثمارات بمليارات الدولارات تدعم «رؤية 2030».

القوة العاملة

بدوره، أفاد وزير السياحة، أحمد الخطيب، خلال جلسة حوارية على هامش مؤتمر التمويل التنموي، بأن منظومة السياحة توظف نحو 10 % من القوة العاملة العالمية، أي نحو 350 مليون شخص، ويُعد هذا القطاع أحد المحركات الرئيسية لتنويع الإقتصاد السعودي وتحقيق «رؤية 2030».

ووفق الخطيب، فإن السياحة السعودية شهدت نمواً غير مسبوق على مدار السنوات العشر الماضية، وتحديداً في الأعوام الخمسة الأخيرة، وإنه يترأس ثلاثة من 12 صندوقاً تنموياً في المملكة، بما في ذلك صندوق التنمية السياحي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الفعّاليات الإستثماري.

وأشار الخطيب إلى أن الصناديق التنموية تلعب دوراً مهماً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهي تتعامل مع وكالات التمويل المحلية والوطنية والإقليمية مثل البنك الدولي، وصناديق التنمية الأخرى في المنطقة، وصندوق التنمية الإسلامي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وغيرها، لدعم أكثر من 800 مشروع تشمل المياه النظيفة، المستشفيات، المدارس، الطرق، المطارات، وغيرها، موضحاً أن صندوق التنمية السياحي، تم إنشاؤه لتحفيز القطاع، وهو مهم جداً لتحقيق أهداف «رؤية 2030»، مؤكداً أن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيس في السياحة نظراً لدوره الكبير في خلق فرص العمل، متوقعاً أن يرتفع عدد العاملين في السياحة

وزير السياحة أحمد الخطيب

إلى نحو 500 مليون في حلول العام 2034، ويستفيد منه بشكل كبير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو 80 % من أعمال السفر والسياحة، وقد موّل الصندوق أكثر من 10 آلاف شركة صغيرة ومتوسطة خلال السنوات الثلاث الماضية».

صندوق الفعّاليات الاستثماري

أما صندوق الفعاليات الاستثماري، فتحدث الوزير الخطيب عن تأسيسه بغرض تطوير البنية التحتية للفعّاليات مثل المارينا، والمسارح، والمرافق السياحية، وتمويل القطاع الخاص لبناء وتشغيل هذه المواقع بتكلفة تمويلية جذابة، ما يتيح إستثمار الأموال في البنية التحتية «الناعمة» بعد أن توفر الحكومة البنية التحتية «الصلبة» كالطرق، والمطارات، والكهرباء، مشيراً إلى أن تطوير المشاريع الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر وجزره يخلق وظائف متنوّعة ويُسهم في تنويع الإقتصاد وزيادة الازدهار، مؤكداً أن التمويل التنموي يلعب دوراً أساسياً في فتح القيمة الإقتصادية والإجتماعية لأي موقع سياحي.

أكد أن المنظومة تكتمل بالكفاءات وتكامل الأدوار مع «الديوان العام للمحاسبة»
وزير المالية السعودي محمد الجدعان:
نظام رقابة مالي جديد يحمي المال العام ويرصد المخاطر مبكراً في السعودية

أعلن وزير المالية السعودي محمد الجدعان «أن نظام الرقابة المالية الجديد يمثل «تحولاً جوهرياً» في منهجية الرقابة، عبر نموذج أكثر مرونةً وشمولاً، يرتكز على التمكين وحماية المال العام، ويُسهم في تعزيز الرقابة التقنية، والكشف المبكر عن المخاطر ومعالجتها بكفاءة».

جاءت تصريحات الجدعان خلال فعّاليات النسخة الأولى من «ملتقى الرقابة المالية»، في الرياض، حيث شدّد على «أن بناء منظومة رقابية حديثة لا يكتمل من خلال الأنظمة وحدها، بل عبر الإستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز ثقافة العاملين داخل المؤسسات»، مؤكداً «أن التطوير الحقيقي تقوده العقول قبل اللوائح»، مشيراً إلى «نجاح التحوُّل في نظام المراقبة»، لافتاً إلى «أن هذا النجاح يعتمد على تضافر الجهود بين الجهات ذات العلاقة، في مقدمها وزارة المالية والديوان العام للمحاسبة، بما يضمن رفع جودة الحوكمة على المال العام، وتحسين الإستجابة للمخاطر قبل تفاقمها».

وكان قد إنعقد الملتقى بعنوان «رفع الوعي بأهمية الرقابة المالية وتعظيم أثرها»، بتنظيم مشترك بين الديوان العام للمحاسبة ووزارة المالية، وفي حضور عدد من القيادات العليا

وزير المالية السعودي محمد الجدعان

والمختصين في المالية العامة، وذلك في قاعة المؤتمرات في المقر الرئيس للديوان العام للمحاسبة في مدينة الرياض.

ويأتي تنظيم الملتقى في إطار التعاون القائم والأدوار التكاملية بين الديوان العام للمحاسبة ووزارة المالية في مجال الرقابة المالية على إيرادات الدولة ومصروفاتها وكافة أموالها المنقولة والثابتة، إلى جانب تعزيز إلتزام الجهات الحكومية بالأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات ذات الصلة، بما يدعم كفاءة الإنفاق ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

السعودية تقر ميزانية 2026:
«حصافة مالية» في قلب المرحلة الثالثة لـ «رؤية 2030»

أقرّ مجلس الوزراء السعودي، برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026 التي تستهدف الموازنة بين الحصافة المالية، وتكثيف جهود تنفيذ وتفعيل برامج ومشاريع رؤية المملكة 2030 لضمان تحقيق أثر اقتصادي وإجتماعي مستدام.

ووجّه ولي العهد الوزراء والمسؤولين بالإلتزام الفاعل في تنفيذ ما تضمنته الميزانية؛ من برامج ومشاريع تنموية واجتماعية تُسهم في تحقيق مستهدفات «رؤية 2030» ووضع المواطنين وخدمتهم في صدارة أولوياتها.

ويقول الأمير محمد بن سلمان إنها «تؤكد أن مصلحة المواطن في صدارة أولويات حكومة المملكة وما تحقق من إنجازات كبيرة كان بفضل الله ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وجهود أبنائها وبناتها»، مشيراً إلى أن «ما حققته المملكة من تحوُّل هيكلي منذ إطلاق رؤية 2030 أسهم في تحسين معدّلات نمو الأنشطة غير النفطية، وإستمرار إحتواء التضخُّم عند مستويات أدنى من نظيراتها العالمية، وتطوير بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في التنمية، وترسيخ مكانة المملكة مركزاً إقتصادياً وإستثمارياً عالمياً»، لافتاً إلى أن «ميزانية 2026 تؤكد عزم الحكومة على تعزيز متانة ومرونة الإقتصاد المحلي بما يُسهم في إستدامة نموه وتمكينه من تجاوز تحدّيات

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان

وتقلبات الإقتصاد العالمي، وأن المملكة مستمرة في التركيز على تنويع القاعدة الإقتصادية، وتحفيز الإستثمار، وتسريع وتيرة التحوُّل الإقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030».

من جهته، أعلن وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، أن ميزانية العام 2026 تؤكد مواصلة الإنفاق الإستراتيجي على المشاريع التنموية وفق الإستراتيجيات القطاعية وبرامج «رؤية 2030»، مشدّداً على أن تصريحات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عقب إقرار الميزانية تؤكد أولوية المواطن في خطط الحكومة.

كيف أصبح الخليج ملاذاً للإستثمارات الآسيوية وسط اضطرابات الأسواق الكبرى؟

شهدت سندات وقروض دول الخليج العربي تدفقاً كبيراً من المستثمرين الآسيويين هذا العام (2025)، ما يعكس تعميق العلاقات التجارية والمالية مع المنطقة سريعة النمو، ويأتي في ظل ازدياد حالة عدم اليقين التي تخيّم على أكبر اقتصادين عالميين: الولايات المتحدة والصين.

وتشير بيانات مجموعة بورصات لندن إلى أن إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قفزت بنسبة 20% على أساس سنوي، لتصل إلى 126 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، مما يضع المنطقة على مسار تحقيق رقم قياسي في إصدارات الديون للعام بأكمله.

ويأتي النمو في إصدارات ديون منطقة مجلس التعاون الخليجي مدفوعاً بحاجتها المتزايدة لتمويل جهود التنويع الإقتصادي بعيداً عن النفط والغاز، وتوازياً مع إزدياد الطلب من المستثمرين الآسيويين الذين يعيدون تشكيل محافظهم. ويرجع هذا التحوُّل جزئياً إلى إزدياد حذر المستثمرين من سندات الخزانة الأميركية، في ظل تباطؤ الإقتصاد الصيني والسياسات التجارية الحمائية التي تنتهجها واشنطن.

وأكد نور صفا، رئيس أسواق الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى بنك «إتش إس بي سي»، أن «هناك تحوُّلاً واضحاً مع قيام المستثمرين الصينيين بالتنويع بالنشاط بعيداً عن الإستثمارات القائمة في الولايات المتحدة»؛ مشيراً إلى «أن المستثمرين الصينيين باتوا الآن أكثر إرتياحاً تجاه المنطقة، ويضاعفون إستثماراتهم في كل من السندات والقروض».

دبي تلعب دوراً محورياً في تبنّي أحدث التقنيات لخدمة قطاعاتها الحيوية
«جي بي مورغان»: الإمارات ستصبح مركزاً عالمياً للذكاء الإصطناعي في العام 2031

كشف تقرير موسّع صادر عن بنك «جي بي مورغان» أن الإمارات تقود تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية، حيث تنتقل من الاعتماد على النفط إلى إقتصاد رقمي تقوده التكنولوجيا المتقدمة، موضحاً أن الدولة تتبنّى إستراتيجية سيادية في الذكاء الإصطناعي، حيث تعمل دبي وأبوظبي على ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي لهذا القطاع في حلول العام 2031. وأبرز التقرير دور دبي المحوري في تبنّي أحدث التقنيات لخدمة قطاعاتها الحيوية، مشيراً إلى نقاط مفصلية في مسيرة الإمارة، بحسب بلومبيرغ.

ولفت التقرير إلى تأسيس مشروع مشترك يحمل اسم «آيثر»، وهو شراكة بين شركة «بالانتير العالمية» و«دبي القابضة». يهدف هذا التحالف إلى تسريع تبنّي الذكاء الإصطناعي في الصناعات ذات الأولوية لدبي، ما يعكس نهج الإمارة في الإنفتاح على الشراكات الدولية لتعزيز تنافسيتها.

كما إستشهد التقرير بفعّالية «إكسبو دبي» كنموذج حي لقدرات المدن الذكية في الدولة، حيث تم نشر تقنيات شركة «برسايت» لمراقبة وإدارة الحشود، وشمل ذلك تحليل بيانات أكثر من 100,000 زائر يومياً و6.500 مركبة يومياً، ما قدم دليلاً عملياً على كفاءة البنية التحتية الرقمية في دبي وقدرتها على إدارة الفعّاليات الكبرى بذكاء، مشيراً إلى مركز دبي المالي العالمي كبيئة حاضنة للأعمال والإستثمارات المتطوّرة.

في المقابل، ذكر التقرير أن أبوظبي تقود الجانب السيادي من الإستراتيجية الوطنية بإستثمارات ضخمة وخطط حكومية شاملة، إذ كشفت حكومة أبوظبي في يناير/كانون الثاني 2025 عن إستراتيجيتها الرقمية للأعوام 2025–2027، بإستثمار قدره 13 مليار درهم. وكان الهدف الأبرز هو أن تصبح أبوظبي أول حكومة في العالم تعتمد بالكامل على الذكاء الإصطناعي في حلول العام 2027. وتتضمّن الخطة تنفيذ أكثر من 200 حل مبتكر للذكاء الإصطناعي عبر الخدمات الحكومية المختلفة، لترسيخ مكانة الإمارة كمركز عالمي للابتكار6. وتعتمد الإمارة على شركات وطنية عملاقة مثل مجموعة «G42» وشركتها التابعة «برسايت» لتنفيذ هذه الرؤية بالتعاون مع جهات مثل شرطة أبوظبي، ودائرة الطاقة، وشركة أدنوك.

OxShare

The Bridge to your Future

www.oxshare.com

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state - owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally- recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

GLOBAL FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية